رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح الأردن

رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد والعلوم الإدارية

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية رماح الأردن

العدد26جوان2018

ISSN : 2392- 5418 الورقي

ISSN:2520- 7423الالكتروني

الإيداع القانوني24352015

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة متخصصة في الاقتصاد تصدر عن مركز البحث
وتطوير الموارد البشرية رماح عمان الأردن
مدير المجلة: الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب
رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

أ.د.فرنسوا بونو	فرنسا	
أ.د. جون بيار ديتري	فرنسا	
أ.د.وليام أنطوني	الولايات المتحدة الأمريكية	
أ.د.أحمد زكريا صيام	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
أ.د. خليل الرفاعي	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
أ.د.أمين نهاري ثالث	جامعة الملك فهد	السعودية
أ.د.عبد الحميد مانع الصيح	جامعة صنعاء	اليمن
أ.د.محمود الوادي	جامعة الزرقاء	الأردن
أ.د.عبد الرزاق الشحادة	جامعة الزيتونة	الأردن
أ.د.سماح سيد محمد المرسي	جامعة القاهرة	مصر
أ.د .رمضان الشراح	جامعة الكويت	الكويت
أ.د.حيدر عباس	جامعة دمشق	سوريا
أ.د.ماضي بلقاسم	جامعة عنابة	الجزائر
أ.د.فريد كورتل	جامعة سطيف1	الجزائر
أ.د.كمال رزيق	جامعة البليدة	الجزائر
أ.د رامز الطنبور	جامعة الجنان	لبنان
أ.د.درمان سليمان	جامعة الموصل	العراق
أ.د.إبراهيم توهامي	جامعة الشارقة	الإمارات
أ.د. عبد الحفيظ بلعربي	جامعة العين للعلوم والتكنولوجيا	الإمارات
أ.د.سالي محمد فريد	جامعة القاهرة	مصر
أ.د وائل جبريل	جامعة عمر المختار	ليبيا
أ.د.شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
أ.د. خالد الخطيب	مركز رماح	الأردن

شروط النشر:

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث ، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث و الكلمات المفتاحية.
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Traditional Arabic)قياس14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman)قياس 12باللغةالإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)
- يرقم التهميش والإحالات و يعرض في أسفل الصفحة : المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر،الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة.
- تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث:أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية ،على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة.منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع،أسلوب إم إل أي(MLA) أو أسلوب شيكاجو (Chicago)في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي(APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت. -المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها

.-يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع -ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:remah@remahtrainingjo.com

إلى confino2016@gmail.com أو khalidk_51@hotmail.comأو

العنوان البريدي: شارع الجاردنز عمان الأردن

هاتف: 00962799424774 أو00962795156512

موقع المجلة: www.remahtrainingjo.com

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية : قاعدة **ISI** على الموقع:

http://isindexing.com/isi/journaldetails.php ?id=7707

قاعدة **ebsco** الأمريكية على الموقع: http /www. ebsco.com

قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع www.mandumah.com / http

قاعدة بيانات المنهل http// www.almanhal.com

قاعدة ASKZED على الموقع http/www.ASKZED.com

قاعدة معرفة على الموقع http//www.maarifa.com

قاعدة بوابة الكتاب العلمي :http//www.theleambook.com

افتتاحية العدد

يصدر العدد 26 ومجلة رماح للبحوث والدراسات تخطو خطوة أخرى عملاقة نحو العالمية ،لقد تم بحمد الله دخول المجلة **لمحرك البحث العلمي جوجل سكولار Google scholar**

وقاعدة بيانات المكتبة البريطانية

وتعتبر هذه خطوة هامة نحو الدخول لقواعد أخرى

عهد قطعه الفريق الساهر على المجلة بأن يجعل رماح متميزة ببحوثها وبتواجدها بكبريات القواعد العالمية...ويستمر العمل والتألق مع كل عدد.

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
-دور نظام الإستخبارات التسويقية في تطوير تنافسية المؤسسة من خلال بعد الجودة دراسة حالة قطاع السيارات بالجزائر الباحث فيصل دلال أ د. منير نوري جامعة الجزائر3	13
17-ضمان جودة التكوين في التعليم العالي الجامعة الجزائرية نموذجا د. سامية العايب جامعة 8ماي 1945 قالمة كلية الحقوق الجزائر	43
18-أهمية التهيئة الحضرية في تفعيل القطاع السياحي و تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر الدكتورة: ملاحي رقية الدكتور: بن شني عبدالقادر جامعة مستغانم ـ الجزائر	77
19-تطبيق الادارة الالكترونية وانعكاسه على الرضا الوظيفي لدى الافراد العاملين دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية زدوري أسماء جامعة 8 ماي 45 قالمة الجزائر	107

20-دور جودة العلاقة بين المشتري والمورد في نجاح العملية الشرائية في المنظمات الصناعية د. غريب الطاوس د. بوطرفة صورية جامعة العربي التبسي- تبسة الجزائر	137
21-الاستثمار في القطاع الفلاحي لتحقيق سياسة تنموية مستدامة خارج قطاع المحروقات أ .مريم بودودة أ. هجيرة زقاد جامعة جيجل جامعة قسنطينة 2 الجزائر	167
22-اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قراءة تحليلية في طبيعة واتجاه العلاقة د. لمزاودة عمار أ.د. هوام جمعة جامعة قسنطينة2 جامعة باجي مختار عنابة الجزائر	191

دور نظام الإستخبارات التسويقية
في تطوير تنافسية المؤسسة من خلال بعد الجودة
دراسة حالة قطاع السيارات بالجزائر

The role of the marketing intelligence system in developing the competitiveness of the enterprise through quality dimension Case study of the automotive sector in Algeria

الباحث فيصل دلال أ د. منير نوري

جامعة الجزائر3 جامعة الشلف الجزائر

Faical Delal Pr.Mounir Nouri

Algeria

fayssaldell@yahoo.fr

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز دور نظام الإستخبارات التسويقية في تطوير تنافسية المؤسسة من خلال أحد مؤشراتها وهو الجودة، وذلك بالتطبيق على عينة من شركات السيارات الناشطة بالسوق الجزائري، ولتحقيق أهداف الدراسة تم إعداد إستبيانة وتوزيعها على عينة عشوائية مكونة من (35) مؤسسة، من مجتمع إحصائي يتكون من (57) مؤسسة، أسترجع منها (29) إستبيانة أي ما نسبته (82.86%) من حجم العينة، وهي نسبة جيدة للدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن المستجوبين يدركون أهمية نظام الإستخبارات التسويقية في ترقية الجودة الشاملة، كما توصلت هذه الدراسة كذلك إلى وجود علاقة إرتباط وأثر بين المتغير المستقل (نظام الإستخبارات التسويقية) بجميع مكوناته والمتغير التابع (الجودة)، وفي الأخير تم إقتراح مجموعة من التوصيات هدفها إستفادة المؤسسات المهتمة من نظام

الإستخبارات التسويقية بطريقة كفؤة في ترقية مستوى الجودة الشاملة لديها، وبالتالي تطوير قدراتها التنافسية اللاسعرية (المنافسة بالجودة).

الكلمات الدالة: نظام الإستخبارات التسويقية، مكونات نظام الإستخبارات التسويقية ، تنافسية المؤسسة، الجودة.

Résumé:

Cette étude visait à mettre en évidence le rôle du système de l'intelligence marketing dans le développement de la compétitivité de l'entreprise par l'indice de la qualité, En application d'un échantillon d'entreprises d'automobiles actives au marché algérien, et pour atteindre les objectifs de l'étude une questionnaire a été élaboré et distribué à un échantillon aléatoire de (35) entreprises a partir d'une société statistique de (57) entreprises, (25) questionnaires ont été récupérés, toute représentait (82.86%) de la taille de l'échantillon, et c'est un bon pourcentage d'études, l'étude a révélé que les répondants sont conscients de l'importance du système de l'intelligence marketing dans le développement de la qualité, en outre l'étude a montré qu'il existe une corrélation et impact entre le variable indépendant (système de l'intelligence marketing) dans toutes ses composantes et le variable dépendant (la qualité). Enfin, on a proposé une série de recommandations visant à faire bénéficier les entreprises intéressées du système de l'intelligence marketing d'une manière efficace pour améliorer le niveau de leur qualité globale.

Les mots clés: Le système de l'intelligence marketing, Les composantes du système de l'intelligence marketing, La compétitivité de l'entreprise, La qualité.

تمهيد:

يرتكز نجاح المؤسسة في تحقيق البقاء والإستمرار بصفة أساسية على نجاحها في التوفيق بين إمكاناتها وإشباع حاجات ورغبات المستهلكين، في إطار بيئة معقدة ومتغيرة بإستمرار وتتميز بإرتفاع درجات المخاطرة، وكذا الصعوبات التي تعترضها

أثناء ممارستها لأنشطتها ووظائفها التسويقية، وحتى تستطيع المؤسسة أن تبدع، تنتج، وتسوق، فهي تحتاج إلى معلومات تسويقية أكيدة،كاملة، وقابلة للإستغلال، حيث أن المعلومات هي شريان العملية التسويقية، إذ لا يمكن لأي قرار تسويقي أن يتخذ في غيابها، وفي هذا الإطار يبرز دور نظام الإستخبارات التسويقية كأداة تمد مدير التسويق بالمعلومات الكافية والدقيقة عن الفرص التسويقية والتهديدات المحتملة، وعن خصائص واتجاهات السوق، وعن المنافسة، وخصائص المستهلكين وأنماط حياتهم في الأسواق المستهدفة، وغيرها من المعلومات التسويقية التي تعد مفتاح النجاح لأي قرار تسويقي، حيث أن جودة القرارات المتخذة تؤدي إلى تنمية وتطوير الجودة الشاملة بالمنظمة، هذه الأخيرة أهم مجالات المنافسة اللاسعرية بين المنظمات في الوقت الحاضر، وفي هذا المنحى تتناول دراستنا دور نظام الإستخبارات التسويقية في تطوير تنافسية المؤسسة عن طريق بعد الجودة.

المحور الأول: منهجية الدراسة

أولا: مشكلة الدراسة

نظرا لتعدد المتغيرات البيئية التي يتعامل معها مدير التسويق، وبالخصوص المنافسة الحادة في بين المؤسسات في إشباع حاجات ورغبات العملاء بمنتجات ذات جودة عالية، فقد اتسع نشاط المؤسسات في جمع البيانات والمعلومات عن تلك المتغيرات البيئية، وانطلاقا من هذا الأساس نشأت الحاجة إلى نظام يهتم بالإستعلام عن المستجدات في البيئة الخارجية للمؤسسة، وعن أفضل الطرق لتطوير الجودة من وجهة نظر العميل، وهو ما يوفره نظام الإستخبارات التسويقية الذي يمد المؤسسة بالمعلومات المقيمة، والتي أصبحت جزءا مهما من قوتها التنافسية، مما يفرض على مدير التسويق أن ينظر إلى السوق مثل ساحة الحرب، والتي لا تعترف بالتخصص في الدفاع بل تعتمد على الإستخبار والإستعلام.

ومن هذا المنطلق نحاول من خلال هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة الموالية:

- هل يدرك المستجوبين في المؤسسات المبحوثة أهمية نظام الإستخبارات التسويقية؟
- هل يدرك المستجوبين في المؤسسات المبحوثة أهمية التنافس عن طريق الجودة؟
- هل توجد علاقة بين نظام الإستخبارات التسويقية وتطوير الجودة في المؤسسات المبحوثة؟

ثانيا: أهمية الدراسة

- أهمية توفر نظام للإستخبارات التسويقية بجميع مكوناته بالمؤسسات الحديثة؛
- ضرورة تطوير المؤسسات لقدراتها التنافسية في جميع المجالات خاصة مجال الجودة؛
- بحكم المنافسة الشديدة التي تميز قطاع السيارات بالجزائر، ما يشجع المؤسسات على تطبيق المفاهيم التسويقية الحديثة في التنافس، والتي من بينها مفهوم الجودة من وجهة نظر الزبون.

ثالثا: أهداف الدراسة

- تبيان دور نظام فهم الزبون في تطوير تنافسية المؤسسة من خلال الجودة ؛
- إبراز دور نظام فهم السوق في تطوير تنافسية المؤسسة من خلال الجودة؛
- إيضاح دور نظام إستخبارات المنتج في تطوير تنافسية المؤسسة من خلال الجودة؛

- إبراز دور نظام إستخبارات المنافسين في تطوير تنافسية المؤسسة من خلال الجودة؛
- تقديم مجموعة من التوصيات والإقتراحات المتعلقة بالموضوع والتي تخدم الجهات المعنية.

رابعا: فرضيات الدراسة

تستند هذه الدراسة إلى الفرضية الرئيسية التالية:

- توجد علاقة إرتباط وأثر بين نظام الإستخبارات التسويقية وتطوير تنافسية المؤسسات المدروسة من خلال بعد الجودة.
- وتتفرع عنها **الفرضيات الجزئية** التالية:
- توجد علاقة إرتباط وأثر بين نظام فهم الزبون وتطوير تنافسية المؤسسة من خلال بعد الجودة؛
- توجد علاقة إرتباط وأثر بين نظام فهم السوق وتطوير تنافسية المؤسسة من خلال بعد الجودة؛
- توجد علاقة إرتباط وأثر بين نظام إستخبارات المنتج وتطوير تنافسية المؤسسة من خلال بعد الجودة؛
- توجد علاقة إرتباط وأثر بين نظام إستخبارات المنافسين وتطوير تنافسية المؤسسة من خلال بعد الجودة.

خامسا: نموذج الدراسة

إعتمادا على فرضيات الدراسة تم صياغة نموذج الدراسة، كما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم (01): نموذج الدراسة الفرضي

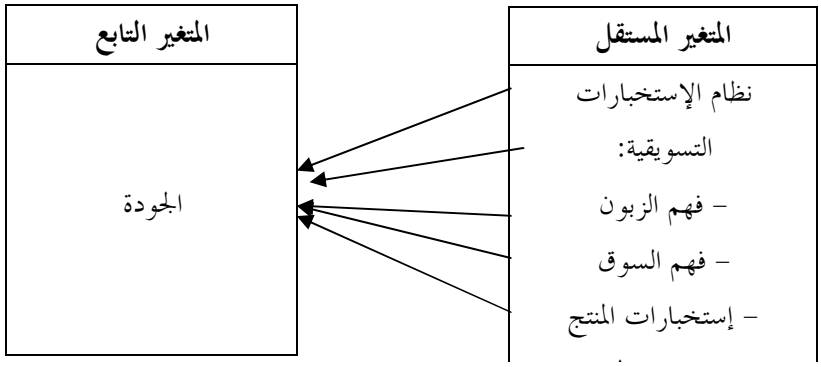

المصدر: من إعداد الباحثان

سادسا: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع هذه الدراسة من مديري التسويق أو من ينوب عنهم (عادة المدير التجاري) في (57) شركة سيارات ناشطة بالسوق الجزائري، ونظرا لصعوبة حصره تم إختيار عينة مكونة من (35) مفردة، أي ما نسبته (61.4%) من مجتمع الدراسة، وتم توزيع استبيانات على جميع أفراد العينة، حيث تم إسترجاع (29) إستبيانة لتشكل ما نسبته (82.86%) من حجم العينة، وهي نسبة جيدة لإجراء الدراسة.

سابعا: أسلوب وأداة الدراسة

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الميداني الذي رأيناه مناسبا لطبيعة الموضوع، وذلك من خلال المصادر التالية:

1- المصادر الثانوية: من خلال الإطلاع على مختلف المراجع المكتبية ذات الصلة بالدراسة كالكتب، المذكرات، المقالات والمداخلات.

2- المصادر الأولية: تتمثل في جمع المعلومات من الميدان من خلال إستبيانة معدة خصيصا لذلك، تم تصميمها من طرف الباحث بعد الإطلاع على مجموعة من أدبيات الدراسة.

جدول رقم (01): تركيبة إستمارة الإستبيان

المتغيرات	المتغيرات الرئيسية	المتغيرات الفرعية	رقم العبارة
المتغير المستقل	نظام الإستخبارات التسويقية	فهم الزبون	5-1
		فهم السوق	10-6
		إستخبارات المنتج	15-11
		إستخبارات المنافسين	20-16
المتغير التابع	الجودة	-	30-21

المصدر: من إعداد الباحثان إعتمادا على إستبيانة الدراسة

ولقد تم معالجة وتحليل البيانات وفق أساليب التحليل الإحصائي المتعارف عليها، فقد استخدم الباحث الإحصاء الوصفي والإستدلالي للإجابة على أسئلة الدراسة، وبالتالي التأكد من صحة أو خطأ الفرضيات المقترحة بإستخدام برنامج (spss21).

ثامنا: صدق الأداة وثباتها

تم عرض الإستبيانة على مجموعة من الأساتذة المحكمين من ذوي الإختصاص للتأكد من مدى صدقها الظاهري، ولقد تم قياس معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة من خلال حساب معامل (ألفا كرونباخ) حيث بلغت قيمه كما يلي:

جدول رقم (02): قيم معامل الثبات (ألفا كرونباخ)

المتغير	معامل الثبات (ألفا كرونباخ)
نظام الإستخبارات التسويقية	0.900
الجودة	0.689
كافة متغيرات الدراسة	0.915

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد نتائج الحاسبة الإلكترونية

يتبين من الجدول رقم (02) أن معامل الثبات لمتغيرات الدراسة مرتفع (0.915)، وهي نسبة ثبات عالية لأغراض التحليل الإحصائي والبحث العلمي (أكبر من 0.60).

المحور الثاني: الإطار النظري للدراسة

أولا: نظام الإستخبارات التسويقية

1- تعريف نظام الإستخبارات التسويقية: هناك العديد من التعاريف لنظام الإستخبارات التسويقية أهمها:

- يعرف "Wright" نظام الإستخبارات التسويقية بأنه "العملية التي من خلالها يمكن الحصول على المعلومات ذات الأثر الواضح في القرارات وفي عملية إدارة الإستراتيجية التسويقية" (1).
- وعرف "Kotler" نظام الإستخبارات التسويقية بأنه "الوسيلة التي بواسطتها يتم التمكن من الإطلاع الدائم والمعرفة المستمرة بالظروف المستجدة داخل المؤسسة وخارجها" (2).

- أما جمعية خبراء الإستخبارات التنافسية "SCIP" فقد عرفت نظام الإستخبارات التسويقية بأنه "العملية الأخلاقية المشروعة لجمع وتحليل وتوزيع المعلومات المناسبة واللائقة والصالحة حول البيئة التسويقية" (3).

ومما سبق يمكننا أن نستنتج مفهوم نظام الإستخبارات التسويقية حيث يعتبر "الوسيلة التي يتم من خلالها العمل في إطار منظم ومحدد بهدف جعل المنظمة يقظة لمختلف التطورات الحالية والمحتملة في البيئة التسويقية، وذلك من خلال تزويد متخذي القرار فيها بالمعلومات اللازمة التي تسمح لهم بإكتشاف الفرص والتهديدات المحتملة في السوق".

من التعاريف السابقة يتضح أن نظام الإستخبارات التسويقية يتميز بالخصائص التالية(4):

- يستلزم تشغيل نظام الإستخبارات التسويقية مجموعة من المتطلبات والموارد؛
- نظام الإستخبارات التسويقية ذو منهجية قانونية وأخلاقية على خلاف ما يعتقده البعض؛
- يتطلب نظام الإستخبارات التسويقية التفاعل المستمر مع البيئة التسويقية؛
- يساعد نظام الإستخبارات التسويقية الإدارة التسويقية في إتخاذ القرارات الروتينية المبرمجة من خلال تزويدها بتقارير يومية؛
- يعد نظام الإستخبارات التسويقية من أنظمة المعلومات الإستراتيجية في المنظمة.

2- أنواع أنظمة الإستخبارات التسويقية: يمكن تقسيم أنظمة الإستخبارات التسويقية بحسب عدة معايير أهمها:

أ- حسب درجة المركزية: تصنف الإستخبارات التسويقية حسب درجة المركزية إلى:

- **نظام الإستخبارات التسويقية المركزية:** وتعني وجود وحدة مركزية في المنظمة تقوم بأنشطة إستخبارات التسويق، ومن أهم مميزات هذا النظام عدم حدوث إزدواج في المهام، ولكن في المقابل تعجز تلك الوحدة في أغلب الأحيان عن ملاحقة التطورات اليومية التي تحدث في أسواق المنظمة، وهو ما يشكل قصورا في تيار المعلومات المتدفق لمتخذ القرار التسويقي(5).

- **نظام الإستخبارات التسويقية اللامركزية:** يعني أن نشاط إستخبارات التسويق يتم القيام به بواسطة وحدات متعددة منتشرة داخل المنظمة وذلك بتوزيع المسؤوليات وتوفير الإمكانيات التي تمكن كل وحدة من التعامل مع جانب معين من جوانب المنافسة، وبالتالي يؤدي هذا التخصص إلى زيادة المهارات الفنية لرجال الإستخبارات التسويقية، غير أن تجزئة هذا النشاط إلى عدة أنشطة يعوق تدفق المعلومات من مجال إلى آخر، مما يعد أحد أهم عيوب هذا النظام(6).

ب- حسب درجة الرسمية: تصنف الإستخبارات التسويقية حسب هذا المعيار إلى (7):

- **نظام الإستخبارات التسويقية الرسمية:** هو النظام الذي يضم قواعد محددة، وإجراءات مكتوبة، وسياسات موضوعة، وتنظيم يوضح العلاقات بين أجهزة الإستخبارات وباقي الوحدات في المنظمة، حيث تقوم إستخبارات التسويق بالتجميع الرسمي للمعلومات وتحليلها مستخدمة في ذلك الموارد المتاحة لديها من أجهزة وبرامج وأفراد.

- **نظام الإستخبارات التسويقية غير الرسمية:** في هذا النظام لا يوجد إجراءات مكتوبة لممارسة أنشطة الإستخبارات التسويقية، بل يتم ممارسة تلك الأنشطة من

خلال وسائل الإتصال المختلفة ومتابعة ما يتم نشره خارج المنظمة من معلومات تمس النشاط التسويقي للمنظمة، وهناك العديد من العيوب لهذا النظام مثل تأخر وصول المعلومات المطلوبة لعدم وجود قنوات واضحة تمر منها، وكذا تشويه المعلومة نتيجة مرورها من شخص لآخر بصورة غير رسمية مما يؤدي إلى إنحرافها.

3- مكونات نظام الإستخبارات التسويقية: إن نظام الإستخبارات التسويقية هو جزء من نظام المعلومات التسويقية في المنظمة، والشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (02): العلاقة بين نظام المعلومات التسويقية ونظام الإستخبارات التسويقية

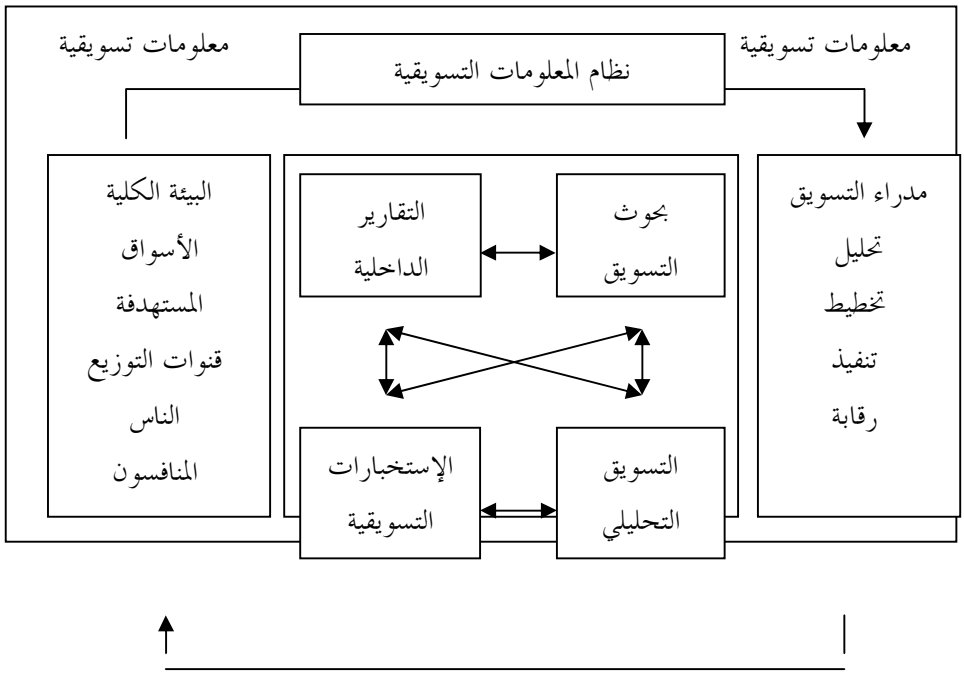

Source: P. Kotler & all, Principles of Marketing, Second European Edition, Prentice Hall, New Jersey, USA 1999, P317.

من خلال الشكل رقم (02) نلاحظ العلاقة بين نظام الإستخبارات التسويقية ونظام المعلومات التسويقية، إذ أن نظام الإستخبارات التسويقية يزود نظام المعلومات التسويقية بالمعلومات التي عن طريقها تدرس البيئة التسويقية، ومن ثم يتم تجهيز هذه المعلومات لمدراء التسويق لغرض إتخاذ القرارات التسويقية الملائمة، أما بالنسبة للأنظمة الفرعية المكونة لنظام الإستخبارات التسويقية فهي:

أ- فهم الزبون: يعتبر الزبون نقطة الإنطلاق في المفهوم الحديث للتسويق، إذ يعتبر جوهر العملية التسويقية وملك السوق، وعلى المنظمة تحديد حاجاته ورغباته قبل أن تقوم بإشباعها بطريقة أحسن من المنافسين الآخرين لكسب ولاء الزبون والمحافظة عليه، ومن أجل ذلك تكون مهمة إدارة المنظمة هي إرضاء الزبون، لذلك على المنظمة إشراك الزبائن في تقديم المعلومات عن المتغيرات البيئية المختلفة، والحصول على فهم شامل للزبائن وسلوكياتهم سواء زبائن المنظمة أو زبائن المنافسين، والذي من شأنه أن يعمل على تحقيق تكامل معلومات متخذ القرار (8).

ب- فهم السوق: إن الطبيعة المتغيرة للأسواق والتي تفرضها العديد من المتغيرات كنمو السوق، الحصة السوقية، وحجم السوق وغيرها من المتغيرات التي يجب أن تؤخذ بالحسبان عند إعداد الإستراتيجية التسويقية، والتعرف على هذه العوامل يساعد المنظمة على فهم الأسواق المحيطة بها وطبيعتها وحركيتها، وليتم تحقيق ذلك يتوجب تقديم معلومات إستخبارية قيمة تعطي صورة تحليلية عن مختلف الجوانب المتعلقة بالسوق والعوامل التي تؤثر فيه (9).

ج- إستخبارات المنتج: يلعب المنتج دورا حيويا ومهما في توجيه القرارات الإستراتيجية للمنظمة وعملياتها، وذلك لما له من تأثير في تحديد نوع الصناعة التي قد تنتمي إليها المنظمة، وبالتالي طبيعة ونطاق الأسواق التي تنتمي إليها، إضافة إلى

أنه الأداة التي تقدمها المنظمة لتلبية حاجات ورغبات الزبون، وفي هذا الصدد فإن الإستخبارات التسويقية تلعب دورا أساسيا في صنع قرارات مزيج المنتج من خلال تقديم معلومات إستخبارية عن إحتمال مواجهة المنظمة لتقادم المنتجات الحاضرة، أو عن طبيعة المنافسة وبخاصة غير السعرية، والتطورات التقنية والإبتكارات الحديثة، وغيرها من المعلومات الإستخبارية التي تتعلق بمزيج المنتج (10).

د- إستخبارات المنافسين: تشير إستخبارات المنافسين إلى القدرة على جمع البيانات والمعلومات عن المنافسين ونشاطاتهم الحالية، ثم تحليل سلوكهم الماضي من أجل تقديم نموذج للتنبؤ بسلوكهم المستقبلي، والحصول على رؤية حول إستراتيجيات منتجاتهم الحالية والمحتملة، والتي تمثل مدخلات مهمة لتشكيل إستراتيجية التسويق، حيث أن نظام إستخبارات المنافسين يسمح بإستلام معلومات إستخبارية قيمة عن المنافسين، وتقديمها إلى المستفيدين بإستخدام طرق متنوعة تمكن المدراء من الإتصال بالنظام وطلب معلومات إستخبارية عندما يستلزم الأمر تفسير بعض تحركات المنافسين، إضافة إلى إمكانية معرفة نقاط الضعف لدى المنافسين (11).

ثانيا: تنافسية المؤسسة

1- مفهوم تنافسية المؤسسة: سنحاول عرض أهم تعاريف تنافسية المؤسسة فيما يلي:

- تعرف التنافسية على صعيد المؤسسة بأنها "القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين، مما يعني نجاحا مستمرا لها في السوق، وتعد تلبية حاجات الطلب المتطور والمعتمد على الجودة خطوة أساسية في تحقيق القدرة على المنافسة"(12).
- ينص التعريف البريطاني للتنافسية على أنها "القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة، السعر المناسب، وفي الوقت المناسب، وهذا

يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى"(13).

- كما تعرف تنافسية المؤسسة بأنها "القدرة على مواجهة القوى المضادة في الأسواق، والتي تقلل من نصيب المؤسسة من السوق، ويترتب عن التنافسية الوصول إلى مركز تنافسي ما"(14).
- وتعرف أيضا على أنها "القدرة على الصمود أمام المنافسين بغرض تحقيق الأهداف من ربحية ونمو وإستقرار وتوسع وإبتكار وتجديد، وتسعى المؤسسات بصفة مستمرة إلى تحسين المراكز التنافسية بشكل دوري، نظرا لإستمرار تأثير المتغيرات البيئية"(15).

مما سبق يمكن القول أن تنافسية المؤسسة هي قوة المؤسسة وقدرتها على منافسة ومزاحمة المؤسسات الأخرى في نفس القطاع الذي تنشط فيه، ومدى قابلية إستجابتها للظروف البيئية المتغيرة بسرعة، فالتنافسية بين المؤسسات تدور حول أحد النقاط التالية:

- -عرض أسعار مناسبة مقارنة بمنافسيها، مما يساعد في الحفاظ على عملائها؛
- -تقديم أفضل مستوى جودة لمنتجاتها، بالإضافة إلى الخدمات المرافقة لهذه المنتجات؛
- -التجديد والإبتكار في المنتجات بهدف إشباع إحتياجات المستهلكين، وخلق فرص جديدة.

2- أبعاد تطوير تنافسية المؤسسة:

أ- تخفيض التكاليف: تعتبر التكلفة أحد محددات القدرة التنافسية، كما أنها تلعب دورا هاما كسلاح تنافسي، فلا يمكن تحديد أسعار تنافسية دون ضبط مستمر للتكاليف، حتى أن الكثير من المؤسسات المتميزة تنافسيا تستهدف أن تكون الرائدة

في خفض عناصر التكلفة بين منافسيها في نفس النشاط، فتحليل عناصر التكلفة بهدف ترشيدها يسهم في تحسين الكفاءة وتحديد أسعار تنافسية، وتقوم المراقبة الفاعلة للتكاليف على إستخدام معايير معينة كأدوات تخطيطية بإعتبارها أهدافا، وكذا بإعتبارها أدوات رقابية تستخدم في القياس والتقييم، وهنا يكمن دور نظام الإستخبارات التسويقية والذي يتولى الرقابة على التكاليف خاصة التسويقية منها والإنتاجية، إذ يعمل على تحديد الإنحرافات بالإضافة إلى إكتشاف فرص تخفيض هذه التكاليف مما ينشئ قيمة مضافة، ومن أجل مراقبة التكاليف بطريقة فاعلة، يجب تقسيم المهام بين عدة وظائف في المؤسسة كالإنتاج والتسويق بهدف تحديد العناصر التالية(16):

1- تحديد معايير تجسدها الموازنة التخطيطية للعمليات وتستخدم كأداة لتقدير التكاليف المخططة، وكذا لتقييم العائد من الإنفاق؛

2- تهيئة معلومات مرتدة عن التكلفة الفعلية؛

3- مقارنة التكلفة الفعلية بالمعيارية وإعداد تقارير عن مدى الإنحراف في هذا الصدد؛

4- إتخاذ القرارات التصحيحية.

وعلى العموم فإن الإجتهاد في خفض التكاليف دون التضحية بمستوى الجودة أو أداء الخدمة يعد متطلبا أساسيا لترقية القدرة التنافسية، وهو ما يتطلب تصميم معايير إنفاق عملية موضوعية لكل عنصر من عناصر التكلفة وتطويرها بما يتناسب والتغير في التكنولوجيا ومستويات التكلفة لدى المنافسين، ويشير الباحث في هذا المجال إلى أهمية نظام الإسخبارات التسويقية في خفض التكاليف من خلال جمعه للبيانات عن الموردين وتحليلها للوصول إلى المعلومات الكفيلة بإختيار أحسنهم، بالإضافة إلى ما يساهم به هذا النظام في قياس أداء هذه التكاليف مما يساهم بدوره

في ترشيدها أو تخفيضها، وبالتالي تكون المؤسسة قد حققت قيمة مضافة تضمن بها مواجهة المنافسة وبالتالي الإستمرار والنمو.

ب- تطوير الجودة: تتحقق الجودة عندما تنجح المؤسسة في تصميم وتنفيذ وتقديم منتجات تشبع حاجات ورغبات العملاء وإرضائهم، وتعد الجودة بلا شك سلاحا تنافسيا فاعلا، فهي تمكن من كسب ولاء العملاء وتحويلهم من المنتجات المنافسة إلى منتجات المؤسسة، وتركز النظرة الإستراتيجية لإدارة الجودة على تعظيم الجودة من وجهة نظر العملاء وليس المنتجين، لذلك أصبحت تعرف الجودة على أنها التفوق على توقعات العملاء بخصوص السلعة أو الخدمة، حيث تمثل الجودة شرطا جوهريا لقبول المنتج، ويستلزم تحقيق الجودة تصميم نظام للمعلومات يعمل على توفير المعلومات المتعلقة بحاجات ورغبات العملاء ودرجة رضاهم عن المنتجات، ويقيس جودة هذه المنتجات من خلال عدة معايير، وهذا ما يحققه نظام الإستخبارات التسويقية، وبالتالي فهو يؤثر تأثيرا إيجابيا على جودة منتجات المؤسسة مما يساهم في ترقية قدراتها التنافسية، كما يمكن إستخدام نظام الإستخبارات التسويقية لمساندة إدارة الجودة، من خلال مساعدة المؤسسة على تجميع البيانات الهامة عن العملاء، وتحليل هذه البيانات لتقديم خدمة أفضل للعملاء، والربط بين المؤسسة وعملائها، ومتابعة تقييمهم للمنتجات التي توفرها المؤسسة.

ويتطلب تحقيق الجودة توفر عدة أبعاد أهمها ما يلي(17):

1- **المعولية:** وهي إحتمال عمل المنتج دون فشل خلال فترة زمنية معينة محددة، وتعتبر المعولية أهم بعد يركز عليه المستهلك، فعندما يطرح المستهلك تساؤلا عن عمل السيارة في الأوقات الباردة، وهل تستخدم إطاراتها لفترة طويلة، فنحن بصدد

هـذا البعـد، وهـو يخـص السـلع المعمـرة ولا يمكـن إكتشـافه إلا بعـد فـترة مـن الإستخدام(18).

2- **مستوى الأداء:** ويمكن تحديده من خلال الخصائص الوظيفية للمنتج، وهي التي يعتمد عليها في تصنيف المنتجات، فبالنسبة للسيارات تتمثل الخصائص في السـرعة، الإستهلاك....إلخ، فالأداء يرتبط بالرغبات والإتجاهات الشخصية لكل فـرد، ذلـك أن الأداء الذي يمثل جودة عالية لدى فرد ما قد لا يكون بنفس القدر لدى فرد آخر، فالتسارع في السـيارة قـد يعتـبره الشـباب مقياسـا، بينمـا نجـده عكـس ذلـك عنـد الكبار(19).

3- **المطابقة:** المنتج ذو الجودة العالية يعبر على مدى تطابقه والمقاييس المحددة سـلفا لإنتاجه، والعكس يعبر على منتج سيئ الجودة، وقد اعتبرت المطابقة أهم بعد يعتمد في مرحلة التفتيش ومراقبة الجودة، وهناك من يحدد الجودة العالية إذا حققـت نسـبة مطابقة لا تقل عن (97%) ضمن حدود التفاوت المسموح بها.

4- **الجمالية:** وتمثل جانبا ذاتيا للفرد، وتتضمن معايير كل مـن التصـميم، الـذوق، الرائحـة، المظهـر الخـارجي، الصـوت، والتحسـس، وأهميتهـا تـزداد في بعـض الصناعات الإبداعية كأساس لجذب المستهلك نحو المنتج، مثل السيارات.

5- **القدرة على الخدمـة:** وتشـمل في قطـاع السـيارات تـوفر خـدمات الصـيانة والإصلاح اللازمة لإعادة السيارة للعمل أو إستخدامها بعد العطـل، وتقـاس هـذه الخدمات بمدى توفر قطع الغيار وخدمات ما بعـد البيـع وكفاءتهـا وزمـن الصـيانة والإصلاح.

6- **الدوام:** وهو ما يسميه البعض بالعمر الإفتراضي للمنتج، ومعناه العمر الـزمني الذي يستعمل فيه المنتج قبل ضعفه وفقدانه للخواص المطلوبة.

7- **الخصائص الثانوية:** وهي مختلف جوانب المنتجات والخدمات أو العناصر التي يمكنها إضافة شيء إلى المعروض الأساسي، مثل إضافة نظام تكييف الهواء للسيارات، وغالبا ما تكون الخصائص الثانوية هي المحدد الأساسي في عملية إختيار المنتج أو تلبية رغبات الزبون، خاصة في المنتجات المتماثلة من حيث الخصائص الرئيسية.

8- **قدرة التحسس بالخدمة:** وهي الصورة المرسومة في ذهن المستهلك عن المنتج، والتي يكتسبها من خلال سمعة المنتج، الدعاية والإعلان، وإتجاهات السوق، فشركة (فيلبس) تركت لدى مستهلكيها إنطباعا عن جودة منتجاتها تعدى إلى مستهلكين لم يستخدموا منتجاتها أو يروها من قبل.

وتجدر الإشارة إلى أن معرفة أبعاد الجودة لها أهميتها الإستراتيجية بالنسبة للمؤسسات، وهو ما يؤهلها إلى إعتماد الجودة بطرق مختلفة، فهي ليست مطالبة بأن تعتمد على إيجاد منتج يتصف بالأبعاد السابقة كلها، ولكن المطلوب هو توظيف بعض هذه الأبعاد، فاليابانيون اقتحموا السوق الأمريكية بإعطاء أهمية كبرى لأبعاد كل من المعولية والتطابق مقارنة بالأبعاد الأخرى، وفي المقابل تتميز السيارات اليابانية بدقة التجميع وجودة التشطيب وإنخفاض معدلات الإصلاح، ولوحظ أنها تحمل بعض الخصائص الضعيفة ومنها أن عامل الأمان منخفض الأداء، ولها قوة تحمل ضعيفة للصدأ، إلا أنه بالرغم من كل ذلك فهي تمثل قمة الجودة بالنسبة للكثير من الأمريكيين، ومن ذلك يتضح أن إختيار أبعاد محددة للجودة ليتم التركيز عليها يستدعي من المؤسسة تغييرا في تنظيماتها وعملياتها بما يحقق هذه الإحتياجات المختلفة من بعد لآخر(20).

ج- الإبتكار التسويقي: الإبتكار هو صناعة المستقبل، لأنه يأتي بالفكرة الجديدة التي توجد المجال الجديد للبحث، ويأتي بالمنتج الجديد الذي ينشئ الطلب الجديد

عليه، ويأتي بالسوق الجديد الذي يحرك الصناعة والإقتصاد نحو مستوى أعلى من التطور، ولقد زاد الإهتمام بالإبتكار وتوسعت مجالات تطبيقه إلى عدة ميادين، وصارت المؤسسات تبذل قصارى جهدها من أجل ترسيخ وتفعيل ثقافة الإبتكار في إستراتيجية عملها بقصد خلق مزايا تنافسية مستدامة، وفي ظل التنافس الشديد ليس أمام المؤسسة سوى الإبتكار أو الإندثار، ولقد أوضح بورتر أن للمؤسسة وظيفتان أساسيتان هما التسويق والإبتكار(21).

وأمام المؤسسة ثلاث مستويات من الأداء التسويقي تتمثل فيما يلي(22):

- **التسويق الإستجابي:** وهو الذي يهتم بتحديد الحاجات المعلنة والعمل على إشباعها؛
- **التسويق الإستباقي:** وهو الذي يهتم بما يمكن أن يحتاجه الزبائن في المستقبل القريب؛
- **التسويق الإبتكاري:** وهو الذي يتخيل ويعمل على تحقيق حلول لم يفكر فيها المستهلك.

والتسويق الإبتكاري هو عبارة عن وضع الأفكار الجديدة أو غير التقليدية موضع التطبيق الفعلي في الممارسات التسويقية، وقد ينصب ذلك على المنتج، السعر، التوزيع، الترويج، أو على هذه العناصر كلها في آن واحد، وبمعنى آخر أن هذا النوع من الإبتكار يوجه إلى عناصر المزيج التسويقي كلها مجتمعة"(23).

وبالتالي فإن التسويق الإبتكاري يعني الإبتكار في جميع أوجه النشاط التسويقي، وغير مقتصر على مجال معين في التسويق، أي أنه يمس كل الأنشطة المرتبطة بتوجيه المنتج من الصانع إلى المستخدم النهائي(24)، لأن المنظمة الناجحة اليوم هي التي تطور منتجاتها بوتيرة أسرع من المنظمات المنافسة، أو أكثر قدرة منها على الإستجابة لحاجات العملاء وتقديم قيمة أفضل لهم، وفي كل هذه الحالات أصبح

التسويق الإبتكاري أحد مقاييس الأداء والميزة التنافسية للمنظمات من أجل الـربح والبقاء والنمو في السوق.

المحور الثالث: الإطار التطبيقي للدراسة

أولا: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

يمكن الإجابة علـى الأسـئلة المطروحـة في الإشـكالية والمتمثلـة في مـدى إدراك مـديري التسـويق بشـركات السـيارات في الجزائـر لأهميـة نظـام الإسـتخبارات التسويقية، ومدى إدراكهم لأهمية تطوير تنافسية المؤسسة من خلال تطوير الجودة، وذلك بالإستناد إلى نتائج الجدول الموالي:

جدول رقم (03): وصف متغيرات الدراسة

المتغيرات	رقم العبارة	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الترتيب	المستوى*
فهم الزبون	1-5	3.83	0.62	3	مرتفع
فهم السوق	6-10	3.94	0.57	2	مرتفع
إستخبارات المنتج	11-15	4.03	0.55	1	مرتفع
إستخبارات المنافسين	16-20	3.79	0.78	4	مرتفع
نظام الإستخبارات التسويقية	1-20	3.90	0.54	-	مرتفع
الجودة	21-30	3.74	0.52	-	مرتفع

* (1- 2.33) منخفض، (2.34- 3.66) متوسط، (3.67- 5) مرتفع.

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية

نلاحظ من خلال الجدول رقم (03) أن الوسط الحسابي الكلي لنظام الإستخبارات التسويقية كان بمستوى مرتفع بلغ (3.90)، وإنحراف معياري قدره (0.54)، وهو ما يدل على أن مستوى إدراك مديري التسويق بالشركات المعنية لأهمية هذا النظام كان مرتفعا، حيث جاء نظام إستخبارات المنتج في المرتبة الأولى بوسط حسابي مرتفع بلغ (4.03) وإنحراف معياري قدره (0.55)، ثم يليه (فهم السوق، فهم الزبون، إستخبارات المنافسين) على الترتيب بوسط حسابي (3.94، 3.83، 3.79) على التوالي، وإنحراف معياري (0.57، 0.62، 0.78) على الترتيب. كما نلاحظ من نفس الجدول أن مديري التسويق بالشركات المبحوثة يدركون جيدا أهمية تطوير تنافسية المؤسسة من خلال تطوير الجودة، نظرا لإرتفاع مستوى الوسط الحسابي لهذا المتغير الذي بلغ (3.74) وبإنحراف معياري قدره (0.52).

ثانيا: تحليل علاقة الإرتباط بين متغيرات الدراسة

لغرض قياس علاقة الإرتباط بين متغيري الدراسة تم إستخدام معامل الإرتباط البسيط لبيرسون، فكانت النتائج كما يوضحها الجدول الموالي:

جدول رقم (04): نتائج علاقة الإرتباط بين نظام الإستخبارات التسويقية ومكوناته مع الجودة

المتغير	فهم الزبون	فهم السوق	إستخبارات المنتج	إستخبارات المنافسين	المؤشر الكلي
الجودة	0.762*	0.690*	0.622*	0.752*	0.827*

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى (□□ 0.01)

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية

يظهر الجدول رقم (04) وجود علاقة إرتباط قوية بين نظام الإستخبارات التسويقية والجودة بلغت (0.827) عند مستوى دلالة (□□ 0.01)، كما يتبين من الجدول وجود علاقات إرتباطية قوية بين المتغيرات المستقلة كلا على حدى والمتغير التابع (الجودة)، حيث كانت أقوى علاقة لنظام فهم الزبون (0.762)، ثم يليه في المرتبة الثانية نظام إستخبارات المنافسين (0.752)، وفي المرتبة الثالثة نظام فهم السوق (0.690)، أما المرتبة الأخيرة فكانت لنظام إستخبارات المنتج (0.622)، ونستنتج من هذه المعطيات أن نظام فهم الزبون هو أهم مكونات نظام الإستخبارات التسويقية من حيث العلاقة مع الجودة، وهو ما يفسر تعريفنا للجودة بأنها الجودة من وجهة نظر لزبون.

ثالثا: قياس أثر المتغير المستقل على المتغير التابع

لقد استخدمنا نموذج الإنحدار الخطي البسيط في قياس أثر نظام الإستخبارات التسويقية في تطوير الجودة، والذي تضمنته الفرضية الرئيسية وما يتفرع عنها من فرضيات جزئية، بالإضافة إلى إستخدام معامل التحديد (R2) في قياس نسبة تفسير نظام الإستخبارات التسويقية ومكوناته الأربعة في تطوير الجودة.

1- إختبار الفرضية الرئيسية:

من أجل إختبار الفرضية الرئيسية قمنا بإختبار معنوية نموذج الإنحدار الخطي البسيط بإستخدام إختبار (F) فكانت النتائج الموضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (05): نتائج تحليل التباين للإنحدار الخطي البسيط للتأكد من صلاحية النموذج

المتغير	الجودة						
	المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	F المحسوبة	sig	R2
نظام الإستخبارات التسويقية	الإنحدار	1	5.368	5.368	58.347	0.000	0.684
	الخطأ	27	2.484	0.092			
	الكلي	28	7.852	-			

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى (□ 0.05)، F الجدولية (3.84).

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية

يتضح من خلال الجدول رقم (05) أن المتغير المستقل (نظام الإستخبارات التسويقية) يفسر ما نسبته (68.4%) من التباين في المتغير التابع (الجودة)، وما نسبته (31.16%) من التأثير تعود لمتغيرات أخرى من خارج النموذج، وهي قوة تفسيرية مرتفعة نسبيا، كما نلاحظ من نفس الجدول ثبات صلاحية النموذج نظرا لإرتفاع قيمة (F) المحسوبة البالغة (58.347) عن قيمتها الجدولية البالغة (3.84) عند مستوى دلالة (□ 0.05)، وهذه الأخيرة أكبر من القيمة الإحتمالية (sig) التي بلغت (0.00) ودرجات حرية (1،27)، وبناء عليه يمكننا إختبار صحة الفرضية الرئيسية بإستخدام إختبار (t) الموضحة نتائجه بالجدول التالي:

جدول رقم (06): نتائج نموذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثر نظام الإستخبارات التسويقية في تطوير الجودة

المتغير	الجودة					
نظـــــــــام الإســتخبارات التسويقية	المعاملات		t المحسوبة	t الجدولية	مستوى الدلالة	القرار
	B	Beta				
	0.804	0.827	7.639	2.71	0.000	رفض

* ذات دلالة إحصائية عند مستوى (□□ 0.05).

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية

يتضح من خلال نتائج الجدول رقم (06) أن معامل (Beta) للمتغير المستقل بلـغ (0.827)، وذلك بدلالة قيمة (t) المحسوبة (7.639)، والتي كانت أعلى من قيمتها الجدولية (2.71) عند مستوى دلالة (□□ 0.05)، وبناء على ما سبق نتخذ القرار الإحصائي التالي:

- رفض الفرض الصفري الأساسي وقبول فرضه البديل الذي ينص علـى وجـود أثر دال إحصائيا عند مستوى (□□ 0.05) لنظام الإستخبارات التسويقية في ترقية الجودة بالمؤسسة.

2- إختبار الفرضيات الجزئية:

قمنا بإختبار صحة الفرضيات الفرعية من خلال إستخدام نموذج الإنحدار الخطـي البسيط لقياس أثر المتغيرات المستقلة (فهم الزبون، فهم السوق، إستخبارات المنتج، إستخبارات المنافسين) كلا على حدى في المتغير التـابع (الجـودة)، فكانـت النتـائج كما في الجدول التالي:

جدول رقم (07): نتائج نماذج الإنحدار الخطي البسيط لقياس أثـر (فهـم الزبـون، فهم السوق، إستخبارات المنتج، إستخبارات المنافسين) في تطوير الجودة

	المعاملات		t المحسوبة	F المحسوبة	R2	sig	
	B	Beta				F	t
فهم الزبون	0.649	0.762	6.107	37.294	0.58	00	00
فهم السوق	0.632	0.690	4.952	24.523	0.47	00	00
إستخبارات المنتج	0.598	0.622	4.125	17.017	0.38	00	00
إستخبارات المنافسين	0.510	0.752	5.929	35.156	0.56	00	00

* ذات دلالة إحصائية عند (□□ 0.05)، (t) الجدولية (2.71)، (F) الجدولية (3.84).

المصدر: من إعداد الباحثان بالإعتماد على نتائج الحاسبة الإلكترونية

تم إختبار ملاءمة نماذج الإنحدار الخطي البسيط بإستخدام إختبار (F)، حيث تبين من خلال نتائج الجدول رقم (07) ثبات صلاحية النماذج نظرا لإرتفاع قيم (F) المحسوبة للمتغيرات المستقلة (فهم الزبون، فهم السوق، إستخبارات المنتج، إستخبارات المنافسين) البالغة (37.294، 24.523، 17.017، 35.156) على الترتيب عن قيمتها الجدولية البالغة (3.84) عند مستوى دلالة (□□ 0.05)، وهي أكبر من كل القيم الإحتمالية (sig) التي بلغت جميعها (0.00) ودرجات حرية (1،27) على التوالي، ويتضح من خلال الجدول أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته (58%، 47%، 38%، 56%) على الترتيب من التغير في المتغير التابع، وهي قوة تفسيرية مرتفعة نسبيا، وبناء عليه يمكننا إختبار صحة الفرضيات الجزئية.

من خلال الجدول (07) نلاحظ أن جميع المتغيرات المستقلة (فهم الزبون، فهم السوق، إستخبارات المنتج، إستخبارات المنافسين) لها أثر معنوي دال إحصائيا نسبة إلى معاملات (Beta) التي بلغت (0.762، 0.690، 0.622، 0.752) على الترتيب، وبدلالة قيم (t) المحسوبة (6.107، 4.952، 4.125، 5.929) على

التوالي التي كانت أعلى من قيمتها الجدولية (2.71) عند مستوى دلالة (□□ 0.05)، وبناء على ما سبق نتخذ القرار الإحصائي التالي:

- رفض جميع الفرضيات الصفرية وقبول الفرضيات البديلة التي تنص على وجود أثر دال إحصائيا عند مستوى معنوية (□□ 0.05) للمتغيرات المستقلة (فهم الزبون، فهم السوق، إستخبارات المنتج، إستخبارات المنافسين) على التوالي في تطوير الجودة بالمؤسسات المبحوثة (شركات السيارات بالجزائر).

خاتمة:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من **النتائج** هي:

- أظهرت الدراسة إرتفاع قيمة الوسط الحسابي لنظام الإستخبارات التسويقية (3.90)، وهو ما يدل على إدراك المستجوبين لأهمية وجود هذا النظام في المؤسسات المبحوثة؛
- بينت الدراسة إرتفاع قيم المتوسطات الحسابية لكل الأنظمة الفرعية (فهم الزبون، فهم السوق، إستخبارات المنتج، إستخبارات المنافسين) التي بلغت (3.94، 3.83، 3.79) على التوالي، وهو ما يدعم وجهة نظر "كوتلر" بأن نظام الإستخبارات التسويقية يتكون من تلك الأنظمة؛
- أظهرت الدراسة إرتفاع مستوى إدراك المستجوبين لأهمية تطوير تنافسية المؤسسة من خلال تطوير الجودة، وذلك نظرا لإرتفاع قيمة الوسط الحسابي لهذا المتغير (3.74)؛
- أكدت الدراسة وجود علاقة إرتباط قوية بين المتغير المستقل (نظام الإستخبارات التسويقية) والمتغير التابع (الجودة) بلغت (0.827)، أما على صعيد الأنظمة الفرعية فكانت أقوى علاقة لنظام فهم الزبون (0.762)، وأقل علاقة لنظام إستخبارات المنتج (0.622)؛

- أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر دال إحصائيا لنظام الإستخبارات التسويقية في ترقية الجودة بالمؤسسات المبحوثة، حيث أن (68.4%) من التطور الذي يحدث في الجودة بالمؤسسات المعنية يعود لنظام الإستخبارات التسويقية، وعلى صعيد الأنظمة الفرعية كان أقوى تأثير لنظام فهم الزبون حيث أن نسبة تفسيره للجودة بلغت (58%)، بينما أقل تأثير كان من نصيب نظام إستخبارات المنتج الذي بلغت نسبة تفسيره للجودة (38%).

من خلال النتائج السابقة يمكن إقتراح **التوصيات** التالية:

- يعتبر الزبون نقطة الإنطلاق في المفهوم الحديث للتسويق، إذ يعتبر جوهر العملية التسويقية وملك السوق، وعلى المنظمة تحديد حاجاته ورغباته قبل أن تقوم بإشباعها بطريقة أحسن من المنافسين الآخرين، لكسب ولائه والمحافظة عليه، وهو ما أظهرته علاقة الإرتباط القوية بين نظام فهم الزبون وتنافسية المؤسسة البالغة (0.762)؛
- على المنظمة السعي لفهم السوق الذي يساعدها في وضع الآلية المناسبة لمواجهة متطلبات المنافسة، لأن درجة عدم التأكد يمكن أن تقل مع قدرة المنظمة على رسم وتحديد طرق العمل في السوق، حيث أظهرت النتائج أن نظام فهم السوق يفسر (47%) من التغير الذي يحدث في الجودة، لذلك على المؤسسات المعنية تطوير قدراتها وتدريب عمالها على طرق الإستخبار الحديثة؛
- يلعب نظام الذكاء التسويقي دورا أساسيا في صنع قرارات مزيج المنتج من خلال تقديم معلومات عن إحتمال مواجهة المنظمة لتقادم المنتجات الحاضرة أو عن طبيعة المنافسة، والتطورات التقنية والإبتكارات الحديثة، وغيرها من المعلومات التسويقية التي تقوي تنافسية المؤسسة؛

- يجب على المنظمة جمع المعلومات الدقيقة عن المنافسين في السوق، والتي يجب أن تتصف بالإستمرارية والإنتظام، وفي ضوئها تقوم المنظمة بتعديل برامجها وخططها التسويقية، وتظهر أهمية هذا النظام من خلال القوة التفسيرية الكبيرة نسبيا في تطوير جودة المؤسسة التي بلغت (56%)، ولكن على المنظمات أن تعي بأن نظام إستخبارات المنافسين هو فقط نظام فرعي من نظام أشمل هو نظام الإستخبارات التسويقية كما تقره نظرية النظم.

الهوامش:

1- حسين الجنابي وآخرون، نظام الإستخبارات التسويقية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2009، ص 581.

2- علاء الدين بوزناشة، دور نظام المعلومات التسويقية في إدماج أبعاد التنمية المستدامة في المؤسسة الإقتصادية، مذكرة ماجستير كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر 2013، ص 122.

3- Elemano pontes cavalconti, The Relationship between business intelligence and business success, journal of competitive intelligence and management, v1, n3, 2005, p13.

4- حسين الجنابي وآخرون، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 63،65.

5- طارق نائل روحي هشام، دور نظم المعلومات التسويقية في تحسين الأداء التسويقي للشركات المساهمة العامة الأردنية، أطروحة دكتوراه فلسفة في التسويق، كلية الدراسات الإدارية والمالية العليا، جامعة عمان العربية للدراسات العليا 2006، ص 248.

6- بثينة لقمان، دور نظام الإستخبارات التسويقية في تحسين إدارة الوقت للقيادات الإدارية الوسطى، مجلة دراسات إدارية، جامعة البصرة، العدد7، المجلد5، نوفمبر 2012، ص157.

7- حسن الملا، التكامل بين الإستخبارات والشخصنة التسويقيتين وإنعكاسه على عمليات التسويق الريادي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة الموصل 2012، ص35.

8- www.b2binternational.com

9- خالد قاشي وحكيم خلفاوي، دور الذكاء التسويقي في تحقيق القدرة التنافسية لمنظمات الأعمال الحديثة، المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر، ذكاء الأعمال وإقتصاد المعرفة، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن 23،26 أفريل 2012، ص 776.

10- حسين الجنابي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 56،57.

11- P. Kotler, Marketing international, Edition McGraw-Hill, USA 2003, p157.

12- سامية لحول، التسويق والمزايا التنافسية، أطروحة دكتوراه علوم، تخصص تسيير، جامعة باتنة، الجزائر 2008، ص 65.

13- وديع محمد عدنان، محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية ،"بحوث ومناقشات"، تونس 19،21 جوان 2001.

14- فريد راغب النجار، إدارة الإنتاج والعمليات والتكنولوجيا، مدخل تكاملي تجريبي، مكتبة الإشعاع للنشر، الإسكندرية1997، ص123.

15- فريد النجار، المنافسة والترويج التطبيقي، آليات المؤسسات لتحسين المراكز التنافسية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 2000، ص 10.

16- أحمد سيد مصطفى، التسويق العالمي (بناء القدرة التنافسية للتصدير)، شركة ناس للطباعة، مصر 2001، ص130.

17- قاسم نايف علوان، إدارة الجودة الشاملة ومتطلبات الإيزو9001، 2000، ط1، دار الثقافة، عمان، الأردن 2005، ص20.

18- قويدر عياش، إدارة الجودة الشاملة وتحقيق تنافسية المؤسسة في ظل التحولات الإقتصادية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر2011، ص ص: 10،9.

19- سعيد عامر، إستراتيجيات التغيير، وايد سرفيس للإستشارات والتطوير الإداري، مصر 1994، ص345 .

20- قويدر عياش، مرجع سبق ذكره، ص10.

21- P. Kotler, FAQ Marketing, p17.

22- P. Kotler, Kotler on Marketing, How to create, win, and dominate markets, The free press, New York 1999, p9.

23- نعيم حافظ، التسويق الإبتكاري، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة 2003، ص4.

24- Jean Jacques lambain, Le Marketing Stratégique, 2ed, Edition internationale, Paris1993, p281.

ضمان جودة التكوين في التعليم العالي الجامعة الجزائرية نموذجا

Assure the Quality of training in Higher Education Algerian University model

د. سامية العايب

Dr.Laib Samia

جامعة 8ماي 1945 قالمة كلية الحقوق الجزائر

8may1945 Guelma University Algeria

samialaib@hotmail.fr

الملخص:

يعرف النظام التعليمي في الجامعات الجزائرية تكوينا بيداغوجيا جديدا، وقد عرف عدة إصلاحات بما فيها الإصلاحات الأخيرة من خلال تبني نظام (ل.م.د) وهي ترجمة للمصطلحات (ليسانس وماستر ودكتوراه) بديلا عن النظام "الكلاسيكي"في سنة 2004،والذي يعتبر خطوة هامة وجادة نحو انخراط الجامعة الجزائرية في الأنظمة العالمية لجودة التعليم العالي .

حاول المشرع الجزائري من خلال التكوين في هذا النظام التعليمي العالمي إعادة النظر في تكُّيف الجامعة الجزائرية مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي، ومحاولة توفير نظام توجيهي يستوعب الرغبات الأكاديمية والمهنية، وفي الوقت نفسه مواكبا للمعايير الدولية في تقييم وترتيب وتصنيف الجامعات،حيث دخلت الجامعات عالم المنافسة لضمان جودة التعليم العالي، خاصة وأن تقييم كفاءة المؤسسات الجامعية أصبح موزعا في ظل العولمة بين ثلاث جهات على الأقل (تقييم اجتماعي محلي، تقييم أكاديمي رسمي، تقييم عالمي).

الكلمات المفتاحية: تكوين ، تدريب ،تنمية، موارد بشرية،ضمان الجودة ،أخلاقيات المهنة الجامعية،الإصلاح البيداغوجي.

Abstract:

The educational system in the Algerian universities knows a pedagogic reform after several reforms, including recently, where the LMD system was adopted. LMD is an abbreviation of terms (bachelor, master and doctorate) as an alternative to the "classical" system in 2004, which is an important and serious step towards the Algerian university's involvement in the global systems of quality of higher education.

Algerian legislator has tried through this global educational system to reconsider the Algerian university's adaptation to the economic and social environment, and try to provide a guidance system that accommodates academic and professional desires while complying with international standards in the evaluation, ranking and classification of universities; where universities had entered the world of competition to ensure the quality of higher education.

Keywords:formation ;training ;development ;human resources ;Quality Assurance; Academic Ethics ; pedagogical reform

.

مقدمة:

تحظى الموارد البشرية باهتمام كبير لدى الإدارات والشركات والمؤسسات الحكومية، لما تحمله من تأثير على نجاح تلك الهيئات في مختلف الأصعدة الإدارية والاجتماعية والاقتصادية، وقد خصصت لها استراتجية تستند عليها الإدارة أو المؤسسة المعنية بالموارد البشرية في تنفيذ السياسات ذات العلاقة بالأهداف البعيدة المدى [1]،والتي تتصل بهيكل المنظمة وثقافتها وقيمها والتزاماتها بما يجعل الموارد البشرية تتلاءم مع الحاجات المستقبلية للهيئـــة أو المؤسسة.

[1]-مجيد الكرخي ،إدارة الموارد البشرية "مدخل نظري وتطبيقي"،دار المناهج للنشر والتوزيع ،الأردن ،2013، ص 31.

إن التكوين من أحد أهم العمليات الجزئية لتنمية الموارد البشرية وتطويرها [1]، لـذا يحتل الصدارة في أوليات معظـم الـدول المتقدمـة والناميـة علـى السـواء، باعتبـاره الطريق الأنجـح لتكـوين جهـاز إداري وطـاقم تعليمـي كفـؤ وفعّـــــال مسـاير للـتغيرات المعرفيـة والتكنولوجيـة الحاصـلة في العـالم ،لأن العلاقـة بـين التعلـيم والتكوين علاقة ذات تأثــير متبادل.

تسعى المؤسسات التعليمية للوصول إلى مستوى تحقيـق جـودة الخدمـة مـن جهـة، وتحسين المستوى العلمي والمهني للطالب وللأستاذ مـن جهـة أخرى،حيـث تـولي الدولة الجزائرية اهتماما بالغا بعناصـر تحسـين الأداء التعليمي،البحثـي والـوظيفي، فركّزت على نجاعة **التكوين** أثناء التعليم بالنسبة للطالب

والتكوين أثناء الخدمة بالنسبة للأستاذ [2]، وذلك بوضع برامج خاصـة يسـهر علـى تنفيذها كفاءات ذوي خبرة واختصاص في مجال التكوين، للحصول على مـوظفين ذوي كفاءات عالية يساهمون في تطوير الجامعة.

لم تعد الجامعة بصفة عامة مؤسسة فوق التقييم متعالية عما يجري في المجتمـع المحلـي والدولي، خاصة وأن تقييم كفاءة المؤسسات الجامعية أصبح موزعا في ظل العولمة

---

[1]–Allerton ;H.E(1998);" News you can use" ;Training and Developement ; ;Vol.52No:2 ;p.9- 10

_ Ash ;J(1998) ; Managing Knowledge gives power" ;Communication World; Vol.15No:3 ;pp.23-6

[3]–حددت ذلك المادة 22 من المرسوم التنفيذي 08–130، المتعلـق بالأسـتاذ الباحـث ،المـؤرخ في 2ماي 2008 ،جريدة رسمية عدد 23 ،الصادرة بتاريخ 3ماي 2008، ص 21 ، كمايلي" يـتعين على الإدارة أن تنظم بصفة دورية تكوينا متواصلا لفائدة الأساتذة الباحثين ،يهـدف إلى تحسـين مستواهم ولتطوير مؤهلاتهم المهنية ،وكذا تحـيين معـارفهم في مجـال نشـاطاتهم وفـق الشـروط المنصوص عليها في التنظيم المعمول به".

بين ثلاث جهات على الأقل (تقييم اجتماعي محلي، تقييم أكـاديمي رسمـي، تقيـيم عالمي).

يعرف النظام التعليمي في الجامعات الجزائرية مشاريع تكوين بيداغوجية جديـدة، وقد عرف عدة إصلاحات بما فيها الإصـلاحات الأخـيرة مـن خـلال تـبني نظـام (ل.م.د)، وهي ترجمة للمصطلحات (ليسانس-ماستر-دكتوراه) بـديلا عـن النظـام "الكلاسيكي"في سنة 2004،والذي يعتبر خطوة هامـة وجـادة نحـو انخـراط الجامعـة الجزائرية في الأنظمة العالمية لجودة التعليم العالي .

حاول المشرع الجزائري من خلال هذا النظـام التعليمـي العـالمي إعـادة النظـر في تكُّيف الجامعة الجزائرية مع المحيط الاقتصادي والاجتمـاعي، ومحاولـة تـوفير نظـام توجيهي يستوعب الرغبات الأكاديمية والمهنية، وفي الوقـت نفسـه مواكبـا للمعـايير الدولية في تقييم وترتيب وتصنيف الجامعات،حيث دخلت الجامعات عـالم المنافسـة لضمان جودة التعليم العالي .

لم يكـــن من السهل على الطالب والأستاذ في الوقت نفسه تغيير نظـــام تعليمي كلاسيكي بدأ العمل به منذ ثلاثين سنة، واستبداله بنظام مختلف كليًـا مـــن حيـث مدة الـــدراســـة والشهادة الجامعية وقيمتها، لكن الحكومة الجزائرية عـــن طريق وزارة التعلـيم العـالي والبحـث العلمـي فتحـت المجـال للنقـاش مـع المختصـين والمنظمات الطلابية، والممـثلين عـن الـــوزارة المعنيـة والطلبـة حـول هـذا النظـام التعليمي، وذلك أملًا في تحديد مكامن الخلل والمشاكل التي يمرّ بهـا الطلبـة لضـمان الجودة في التعليم، و هي خطوة ليست اختياريـة بقـدر مـا هـي ضـرورية فرضـتها حتمية مواكبة المتغيرات العالمية لقيادة الجامعة نحو الجودة.

تتمحور **الإشكالية التي تؤطر الدراسة في مايلي :**

ماهي الآليات التي سخرها المشرع الجزائري لضمان تنمية جودة التكوين في قطاع التعليم العالي على الصعيدين التشريعي والمؤسساتي؟

منهج الدراسة: لتحليل إشكالية الدراسة اتبعنا منهجين رئيسيين: **المنهج التحليلي الاستقرائي** في أغلب جوانب الموضوع، وذلك بتحليل واستقراء النصوص القانونية المؤطرة لنظام التعليم العالي بكل جوانبه (التكوين، الموارد البشرية ،الموارد المالية، التنظيم والتسيير الإداري والبيداغوجي).

- **المنهج الوصفي** حيث وصفنا مساعي الدولة من خلال الجهود المبذولة في صياغة ترسانة قانونية ثرية، عملت على استحداث مؤسسات ولجان لضمان جودة التكوين في قطاع التعليم العالي.

فرضيات البحث:

إن النمو الاقتصادي مقرون بمؤشرات البعد العلمي والأكاديمي والإداري،وكل هذه المؤشرات مقرونة بضمان جودة تكوين الموارد البشرية.

-فرضت العولمة والثورة التكنولوجية والمعلوماتية الحاصلة في العالم دخول الجامعات عالم المنافسة لضمان جودة التعليم العالي.

أهمية البحث:

نظرا للإشكالات التي صادفت ولازالت تصادف الطلبة سواء على المستوى المنهجي الدراسي، أو حتى على المستوى المهني، عملت وزراة التعليم العالي على ضمان الجودة في التكوين والتعليم لخلق تواصل اجتماعي، نفسي، وبيداغوجي بين فواعل الأسرة الجامعية (الطالب الجامعي، الأستاذ الجامعي، المحيط الجامعي).

- لمحاولة الحد من تدني التحصيل العلمي وضمان فعالية المنافسة بين الجامعات الوطنية والأجنبية ،عملت الدولة بمختلف مؤسساتها الادارية على إرساء وسنّ مجموعة من النصوص التنظيمية التي تعمل على تأطير وضمان جودة التكوين للطالب وللأستاذ على السواء، حسب القرارات الوزارية الجديدة بداية من سنة 2004إلى غاية 2018.

أهداف البحث:

- ضمان جودة التكوين والتحصيل العلمي للطالب من خلال تمكينه من الاندماج في المحيط الجامعي، والمحيط الخارجي وطنيا وعالميا.
- وضع إستراتجية لضمان جودة التكوين في التعليم العالي قائمة على الاتفاقيات والتعاون بين الدول لمواكبة المعايير الدولية في تقييم وترتيب وتصنيف الجامعات.
- خلق الانسجام والتناغم بين الشهادات الجزائرية والأجنبية وتسهيل حركية تنقل الطلبة .
- مسايرة الدول المتطورة فيما وصلت له من انفتاح فكري لمواجهة ما تصنعه آلة العولمة، والذي لن يكون إلا بالتربية و بضمان جودة التكوين.

لتحليل إشكالية الدراسة الرئيسية ننتهج الخطة التالية:

المطلب الأول: مبادئ جودة التكوين في النظام التعليمي الجديد (ل م د).

المطلب الثاني: أدوات ضمان جودة التكوين في التعليم العالي.

المطلب الأول: مبادئ جودة التكوين في النظام التعليمي الجديد (ل م د).

يلعب العنصر البشري الدور الأساسي والمحوري في تصميم نظام إدارة الجودة الشاملة وفي تفعيله وتحقيق المستهدف منه ،ولذلك أصبح ضروريا تكوين وتحفيز

فواعل كل المؤسسة باختلاف صورها ،من بينها المؤسسات التعليمية للتعامل الإيجابي مع فلسفة ومبادئ إدارة الجودة الشاملة باعتبارها أسلوبا للأداء الأمثل و المتميز، بحيث يجب أن تصبح ثقافة الجودة جزءا من السلوك العادي للعاملين على اختلاف مستوياتهم ومجالات أعمالهم بالمؤسسة لإنجاح هذا المسعى [1].

إنّ هاجس النظم المتخلفة والسائرة في طريق النمو هو مسايرة الدول المتطورة فيما وصلت له من انفتاح فكري لمواجهة ما تصنعه آلة العولمة، ولاسبيل لذلك إلا بالتربية والتعليم بعد أن أثبتت التجارب العالمية أن النمو الاقتصادي مقرون بعدة مؤشرات أهمها البعد العلمي والأكاديمي والإداري والبيئي. [2]

الفرع الأول: تنمية ثقافة المتابعة والتوجيه في تكوين النظام التعليمي (ل م د):

لقد فرضت العولمة والثورة التكنولوجية والمعلوماتية الحاصلة في العالم تحديات، ورهانات استلزمت خضوع العديد من الدول لحتميتها،والجزائر من بين الدول التي وجدت نفسها في ميزان التغيير لا محالة، لأنّ التعليم العالي في الجامعات مبني على الاتفاقيات والتعاون بين الدول ،هذا الوضع استلزم البحث عن صيغ وبرامج ومناهج جديدة [3] تتلاءم مع التطورات الحاصلة على المستوى الدولي الذي خلق

---

[1]-أحمد بن عيشاوي ،إدارة الجودة الشاملة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ،2013، ص 133.

[1]-اليزيد نذيرة ،"صعوبات تطبيق نظام (ل م د) حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية" ، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية –جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي ،العدد 10،مارس 2015 ،ص157.

[2]-نشأ نظام ل م د في البلدان الانجلوسكسيونية لدواعي تحسين نوعية التعليم العالي ،وهو نظام معتمد منذ زمن طويل في جامعات أمريكيا الشمالية، وكندا ،والجامعات البريطانية ،دخل هذا النظام حيز التنفيذ في أوربا في السنوات الأخيرة ابتداءا من سنة 1998 في جامعة الصوربون بفرنسا،عملت بعدها 40وزارة لدول أروبية لجعل أنظمتها التعليمية الجامعية متقاربة من أجل

فضاء جامعي موحد وهو نظام (ل م د) ،وهي ترجمة للمصطلحات (ليسانس وماستر ودكتوراه).

أولا : قواعد التكوين البيداغوجي في النظام التعليمي(ل م د) :

يعتبر اختيار الجزائر لنظام(ل م د) مسعى يقف عند كل خلل،ويستجيب للأهداف ويسمح بمقرؤية أفضل للشهادات، كما يعمل على تحقيق التناغم بين النظام الوطني والأنظمة العالمية،خاصة بأنه نظام للتكوين العالي يرمي إلى بناء الدراسة الجامعية على ثلاث مراحل [1] ليسانس وماستر ودكتوراه.

تنظم الدراسة في نظام ل.م.د على شكل وحدات تعليمية سداسية [2]وتتمثل في :

*وحدة التعليم الأساسية (و.ت.أ): تحتوي على مقياس أو عدة مقاييس أساسية بالنسبة للتخصص.

*وحدة التعليم المنهجية (و.ت.م): التي تمكن الطالب من اكتساب الذاتية في العمل.*وحدة التعليم الاستكشافية (و.ت.إ): التي تمكن الطالب من التعمق، التوجيه، المعابر

*وحدة التعليم الأفقية (و.ت.أ) وقد كانت تسمى سابقا بوحدة التعليم العرضية.

خلق فضاء جامعي أوروبي موحد في سنة 2010.نقلا عن : بوزيد ساسي هادف ورانية هادف ،"المرافقة البيداغوجية في الجامعة الجزائرية في ظل الإصلاح الجامعي الجديد"، مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية، يونيو 2015، منشورة على الموقع الالكتروني ، تاريخ الإطلاع 3\8\2017 ،الساعة 17.00 ،ص2. Tanwair.comالرابط الالكتروني

- [3]-المادة 16 من القرار الوزاري 712، المؤرخ في 3 نوفمبر 2011، والمتضمن كيفيات التقييم والتدرج والتوجيه في طوري الدراسات لنيل شهادتي الليسانس والماستر، (**النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي سنة 2011، الثلاثي الرابع**)،ص3.

-المواد 5 و6 و7 و8 من القرار 712،المرجع السابق ،ص 2. [2]

ولقد صدرت العديد من النصوص القانونية المنظمة لكيفيات التقييم والتدرج والتوجيه في طوري الدراسات لنيل شهادة الليسانس والماستر، بالإضافة إلى تحديد القواعد المشتركة للتنظيم والتسيير البيداغوجيين للدراسات الجامعية لنيل شهاداتي الليسانس والماستر والمتمثلة في مايلي :

-المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرخ في 19 أوت 2008،والمتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه.

-القرار الوزاري رقم 136 المؤرخ في 20 جوان 2009، المحدد للقواعد المشتركة للتنظيم والتسيير البيداغوجيين، والقرار الوزاري رقم 137 المؤرخ في 20 جوان 2009،المتضمن كيفيات التقييم والانتقال.

ثانيا : آليات تنظيم التكوين في النظام التعليمي(ل م د) :

ينظم التكوين لنيل شهادة الليسانس أو شهادة الماستر حسب ميادين التكوين [1]،وحسب الشعب [2]والتخصصات [3]ويقدم هذا التكوين على شكل مسالك نموذجية .

ينظم التعليم في كل مسلك تكوين في سداسيات تتضمن وحدات تعليمية، تتكون الوحدة التعليمية كما نصت عليه المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 08/ 265 [4] المؤرخ في 19 غشت سنة 2008، المتضمن نظام الدارسات للحصول

---

[1]- يعتبر ميدان التكوين مجموعة منسجمة من الشعب والتخصصات التي تترجم مجال الكفاءات التي تضطلع بها مؤسسة التعليم العالي.

[2]- يعتبر الشعب تفرعا لميدان التكوين وتحدد خصوصية التعليم داخل هذا الميدان.

[3]- يعتبر التخصص تشعبا للفرع، يمكن للشعبة أن تكون أحادية التخصص أو متعددة التخصصات.

[4]- المرسوم التنفيذي رقم 08/ 265 المؤرخ في 17 شعبان عام 1429، الموافق 19 غشت 2008، المتضمن نظام الدارسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه، **(جريدة رسمية عدد48 ل2008 ، صفحة 5-8).**

على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه، من مادة أو أكثر،تقدم وفق عدة أشكال من التدريس (دروس، أعمال موجهة، أعمال تطبيقية، محاضرات، ملتقيات،مشاريع،تربصات).

ويقدم هذا التكوين على شكل مسالك نموذجية ،ويسمح هذا التنظيم للطالب باختيار المسلك النموذجي، أو بناء مسلك تكوين فردي يوافق مؤهلاته ومشروعه المهني المستقبلي .

يتضمن التكوين حسب المسالك المتعددة، تعليما نظريا ومنهجيا وتطبيقيا، يمكن أن يتضمن التكوين وفقا لأهدافه، علاوة على ضمان اكتساب الطلبة ثقافة عامة، عناصر ما قبل تمهينية وعناصر تمهينية، ومشاريع فردية أو جماعية، وتربص أو عدة تربصات، وكذا تعلم طريق العمل الجماعي واستعمال مصادر التوثيق ووسائل الإعلام الآلي، وكذا التحكم في اللغات الأجنبية.

كما يمكن أن يتضمن التكوين أيضا تحرير مذكرة أو تقرير تربص أو إنجاز مشروع نهاية الدراسة.

التكوين في الطور الثاني يتضمن تدريبا للطالب على البحث ،يكون الهدف من مذكرة التخرج التي يعدها تنمية قدرات المترشح على البرهنة والتفكير العلميين ،والاستنتاج وشرح نتائج البحث والوقائع وتدوينها في شكل قابل للاستغلال، ولابد أن تستجيب مذكرات الماستر للأهداف البيداغوجية للتكوين من جهة، ولأهداف البحث والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى. [1]

[1]- حسب مضمون المادتين 2و3من القرار رقم **362** مؤرخ في 9 جوان 2014، يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر،(**النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي سنة 2014 ، الثلاثي الثاني**).

ينظم التعليم في كل مسلك تكوين في سداسيات تتضمن وحدات تعليمية،وتنظم مسالك التكوين لنيل شهادة الليسانس في ستة(06) سداسيات تتضمن ثلاث (03) مراحل [1]:

1- مرحلة التكييف والاندماج في الحياة الجامعية واكتشاف مختلف عروض التكوين والمبادئ الأولية للتخصصات.

2- مرحلة تعميق المعارف الأساسية المتعلقة بالتخصص المختار وترسيخ المعارف والتوجيه التدريجي

3- مرحلة التخصص، وتسمح باكتساب المعارف والمؤهلات في المسلك والفرع المختار.

تنظم مسالك التكوين لنيل شهادة الماستر في أربعة (04) سداسيات تضمن مرحلتين [2] :

تخصص للتعليم المشترك لعدة شعب،أو تخصصات لنفس ميدان التكوين وكذا لتعميق المعارف والتوجيه في مرحلة أولى ،وضمان تخصص التكوين وتدريب الطالب على البحث وتحرير مذكرة في مرحلة ثانية.

الفرع الثاني: تنمية ثقافة التكوين النوعي(المرافقة البيداغوجية) للطالب والأستاذ الجامعي :

لقد قاد الإصلاح الشامل لمنظومة التعليم العالي بشكل حتمي للنظر بعمق إلى متطلبات التكفل والمرافقة للطالب الجديد العهد بالجامعة، وذلك بالنظر للتعقيدات التي ستصادفه ضمن متطلبات التكوين الجامعي الجديد، والتي

---

[1] -المادة 16 من القرار 712،المرجع السابق ، ص 3.

[2] -المادة 17 من القرار 712، المرجع السابق ، ص 3.

يمكن تحديد أهدافها [1] الأساسية في ضمان تكوين نوعي،تحقيق التناغم الحقيقي مع المحيط السوسيو اقتصادي عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة بين الجامعة وعالم الشغل،الانفتاح أكثر على التطورات العالمية وتشجيع التبادل والتعاون الدوليين،إرساء الحكم الراشد المبني على المشاركة والتشاور،إنشاء فضاءات جامعية إقليمية ودولية.

أولا-التكوين البيداغوجي للطالب الجامعي :

إنّ المرافقة البيداغوجية أو مهمة الإشراف ضرورة وحتمية أفرزها نظام ل م د في حد ذاته ،حيث أن البرامج تركز على عنصر النشاط الشخصي للطالب الذي يحتاج إلى مهارات لاستغلال مرافق البحث العلمي،ومنه القضاء على سلبية الطالب لضمان ديناميكية فعالة بين الطالب والأستاذ والإدارة ،تترجم إلى متخرجين ذي جودة عالية. [2]

يُعدّ الإشراف "بصفة عامة فن من فنون التسيير"،وهو مبني على العلاقة التكوينية بين الأستاذ المشرف والطالب المتعلم المبتدئ في الجامعة، لتقديم مجموعة من المعلومات العملية (توعية ،إرشادات،توجيهات).

إنّ الإشراف مهمة متابعة ومرافقة دائمة لطالب السنة الأولى خاصة بهدف تمكينه من الاندماج في الحياة الجامعية، وتسهيل حصوله على المعلومات حول عالم

---

[4] -وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر ،إصلاح التعليم العالي ،2007،ص12.

[1] -نادية بوضياف بن زعموش وحورية تارزولت عمروني ،"المرافقة البيداغوجية في نظام ل م د خطوة نحو جودة التعليم العالي"،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة قاصدي مرباح – ورقلة –، مداخلة منشورة على الرابط الالكتروني،،تاريخ الاطلاع 6\8\2017 ،الساعة 8:30 ،ص https://fshs.univ-ouargla.dz.4

أنظر كذلك: بوزيد ساسي هادف ورانية هادف ،المرجع السابق ،ص 4.

الشغل،حسب ما ورد في نص المادة 2 من المرسوم التنفيـذي 09-03 المـؤرخ في 3 يناير 2009 [1]،الذي يحدد مهمة الإشراف ويحدد كيفيات تنفيذها، وقد صـدر قـرار وزاري رقم713 [2] تشكيلة لجنة الإشراف وسيرها،حيث تتكـون هـذه اللجنـة مـن مدير المؤسسة ،نائبـه المكلـف بالبيـداغوجيا، مسـؤولو ميـادين التكـوين بالإضـافة للأساتذة الباحثين المشرفين الذين يترك تعيينهم لتقدير مدير المؤسسة.

تكتسي مهمة الإشراف جوانب عديدة، منها على الخصوص:

- الجانب الإعلامي والإداري، ويأخذ شكل الاستقبال والتوجيه والوساطة،
- الجانـب البيـداغوجي، ويأخـذ شـكل الموافقـة في الـتعلم وتنظـيم العمـل الشخصي للطالب ومساعدته في بناء مساره التكويني،
- الجانب المنهجي، ويأخذ شكل تلقين مناهج العمل الجامعي، بصـفة فرديـة وجماعية،
- الجانـب الـتقني، ويأخـذ شـكل التوجيـه في اسـتعمال الأدوات والـدعائم البيداغوجية،
- الجانب النفسي، ويأخذ شكل تحفيـز الطالـب وحثـه علـى متابعـة مسـاره التكويني،

---

[2]- المادة 2 فقرة 2 من المرسوم التنفيذي 09-03، مؤرخ في 6 محـرم عـام 1430 الموافـق 3 ينـاير سنة 2009، يوضح مهمة الإشراف ويحدد كيفيـات تنفيـذها، **(جريـدة رسميـة سـنة 2009، عدد1،صفحة 27-28)** ، ص27.

[3]- المـادة 2 مـن القـرار 713 ،المـؤرخ في 3نـوفمبر 2011 ،المحـدد لتشـكيلة لجنـة الإشـراف وسيرها،(**النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، سنة2011 ،الثلاثي الرابع**).

- الجانب المهني، ويأخذ شكل مساعدة الطالب على إعداد مشروعه المهني .

وأهم جانب يراعيه المشرف هو الحالة النفسية للطالب ،إذ هو ملزم بتحفيز الطالب على متابعة مساره التكويني من خلال غرس الثقة بالنفس وإعطاءه صورة إيجابية عن قدراته ،والتي يجب تقويتها و تنميتها بهدف مساعدته على الاندماج في الوسط الجامعي ،وخلق روح العمل الجماعي لديه،كل هذه الأهداف والوصول لها يتوقف على قدرة المشرف في خلق جسر تواصل بينه وبين الطلبة .

ثانيا: تنظيم التكوين البيداغوجي النوعي للأستاذ الباحث حديث التوظيف:

إن تنظيم المرافقة البيداغوجية للأستاذ الباحث حديث التوظيف أُفرغ في برنامج التكوين البيداغوجي للأساتذة،والذي جاء تطبيقا للقرار الوزاري 932 لتوضيح مجمل المبادئ والتوجيهات وكيفية تنفيذها،وقد وضع هذا البرنامج في شكل وثيقة قُدّمت لجميع مؤسسات التعليم العالي لتأطير هذه الشريحة من الموظفين،تتيح هذه الوثيقة تطويرا للاكتساب التدريجي للمهارات والكفاءات المهنية اللازمة لممارسة مهام التدريس،كما تضمن كذلك أداة عمل مرجعية تتطلب أجهزة تكوين قائمة على المقاربة بالكفاءات [1].

أ :أبعاد برنامج المرافقة البيداغوجية للأستاذ الباحث حديث التوظيف:

تنظّم على مستوى كل مؤسسات التعليم العالي مرافقة بيداغوجية لفائدة الأستاذ الباحث حديث التوظيف حسب نص المادة 1 من القرار932،وتهدف هذه المرافقة إلى تمكين الأستاذ الباحث خلال فترة التربص من اكتساب معارف ومهارات في فنون التدريس الجامعي من خلال التكوين النوعي .

---

[1] - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،التكوين البيداغوجي للأساتذة _البرنامج_، الجزائر ،أكتوبر 2016،ص3 .

يتضمن برنامج المرافقة البيداغوجية تنظيم دورات وحصص تدريبية ذات أبعاد متنوعة ،تشمل مايلي [1]:تدريس مبادئ التشريع الجامعي، مدخل للتعليمية والبيداغوجيا ،علم النفس والنفسية التربوية،كيفيات تصميم الدروس وإعدادها والاتصال البيداغوجي، كيفيات تقييم الطلبة، التعليم عن بعد، استعمال تكنولوجيات الإعلام والاتصال في التدريس.

وقد سخّرت عدة إمكانيات مادية لتنفيذ خطة هذا البرنامج التكويني ،حيث يتم اختيار طرائق التدريس القائمة على المحاضرات وورش العمل المنهجية و الندوات والمناقشات والعروض، وذلك باستغلال أدوات التكوين المتوفرة من وثائق و تكنولوجيا الإعلام والاتصال ،ناهيك عن منصة التعليم الالكتروني ...دون أن ننسى أن هذا كله تحت إشراف المكوّنين الخبراء في(ل م د) وضمان الجودة والديداكتيك .

تمّ إنشاء لدى كل مؤسسات التعليم العالي، **خلية تكلف بوضع برنامج المرافقة البيداغوجية لفائدة الأساتذة الباحثين تماشيا ومبادئ اليقظة البيداغوجية** (المادة 3 من القرار الوزاري 932)،وبهذا الصدد كُلّفت الخلية [2]:-اقتراح الاستراتجيات البيداغوجية للتعليم والتكوين العالي،-وضع حيز التنفيذ برنامج المرافقة البيداغوجية وتبليغه للأساتذة المعنيين،-انتقاء الأساتذة المتدخلين في التكوين ،تقييم مشاركة الاساتذة المعنيين بالتكوين.

---

[2]-المادة الرابعة من القرار 932 المتعلق بالمرافقة البيداغوجية للأستاذ الباحث ، المؤرخ في 28جويلية 2016،يحدد كيفيات تنظيم المرافقة البيداغوجية لفائدة الأستاذ الباحث حديث التوظيف ،ص1.

[1]-المادة 3 فقرة 2 من القرار 932، القرار رقم 932 المؤرخ في 28 جويلية 2016،يحدد كيفيات تنظيم المرافقة البيداغوجية لفائدة الأستاذ الباحث حديث التوظيف ،ص 1.

ويجب على مسؤول المؤسسة التعليمية أن يضع تحت تصرف الخلية كل الوسائل المتاحة التي تؤهلها للقيام بمهامها الإدارية، التنظيمية والبيداغوجية حسب نص المادة 8 من القرار 932 ،مع العلم أن الحصيلة السنوية لتنفيذ برنامج الخلية يتم عرضه على المجلس العلمي للجامعة ،ثم ترسل نسخة عنه للوزير المكلف بالتعليم العالي .

ب : أساليب تطبيق برنامج المرافقة البيداغوجية لفائدة الأستاذ الباحث حديث التوظيف :

حدّدّ ملحق القرار رقم 932 المتعلق بالمرافقة البيداغوجية المهام،وطبيعة التخصصات التي يجب أن يتم تكوين الأساتذة الباحثين حديثي التوظيف فيها بطريقة جدّ مفصلة ،كما وضّح طبيعة المتدخلين في التكوين وذلك وفق الجدول التوضيحي التالي :[1]

طبيعة المتدخلين التخصصات	تقنيات الإعلام والاتصال	التنظيم	ل م د	بيداغوجيا	تعليمية	التقييم
المهمة 1:استعمال الوسائل التعليمية الكلاسيكية والعصرية (تقنيات الإعلام والاتصال).	*				*	
المهمة 2:ضمان مناخ معرفي في مسار التعليم .				*		
المهمة 3:إدراك أهمية الحوار البيداغوجي .				*		
المهمة4:إضفاء ديناميكية من أجل تطوير قدرات الطالب (التحفيز على العصامية)				*		
المهمة 5:استعمال تقنيات تنشيط الفريق في الحالة البيداغوجية (أعمال موجهة ،أعمال تطبيقية،تربصات).				*		
المهمة6:تعلم العمل التعاوني ضمن اللجان البيداغوجية وفرق التكوين .		*	*	*		
المهمة 7:التدرب على ممارسة الإشراف ومرافقة الطلبة (التربص).		*	*			

[2]-الجدول رقم 1يحدد المهام ، ملحق القرار رقم 932 المؤرخ في 2016، الذي يحدد كيفيات تنظيم المرافقة البيداغوجية لفائدة الأستاذ الباحث حديث التكوين ،ص3 وص4.

المهمة 8:التحكم في التعبير الشفهي والكتابي في وضعيتي التعليم والبحث .					*	
المهمة9:تطوير المبادرات والابتكار في مجالي المعرفة والمهارة			*	*	*	
المهمة10:تحديد قدرات العمل البيداغوجي				*		
المهمة11:التقييم الجماعي والفردي للتطور الحاصل في اكتساب المعرفة ،المهارة واللباقة.				*		*
المهمة12:استعمال شبكة التقييم المتعلقة بأهداف المخطط التكويني للمؤسسة			*	*		*

نلاحظ من خلال هذا الجدول التفصيلي للمهام،والتخصصات المفتوحة للتكوين أنّ الوزراة ركزّت بشكل كبير على التكوين البيداغوجي للأساتذة حديثي التوظيف، لما يوليه هذا التكوين من حسن متابعة وتأطير فعّال للطالب الجامعي،ناهيك عن تحقيق نتيجة إيجابية للمرافقة البيداغوجية التي كانت تفتقر لأهم أدواتها، وهو الأستاذ المرافق المكوّن تكوينا يتلاءم وطبيعة النظام.

ج:مقاربات التكوين والكفاءات المستهدفة من التكوين النوعي للأستاذ الباحث حديث التوظيف :

تستند مقاربات التكوين في برنامج المرافقة البيداغوجية للأستاذ الباحث على التعلم النشط ،محاضرات مرفقة بورشات ترتبط بالمنهجية ،دراسات ذاتية التوجيه عمل فردي أو عمل جماعي .

إنّ الغاية المرجوة من تكوين المرافقة البيداغوجية للأستاذ الباحث حديث التوظيف، تتمثل على الأساس في أهم النقاط الرئيسية التالية التي يمكن استخلاصها من الكفاءات المستهدفة [1]من برنامج التكوين:

[1] -برنامج التكوين البيداغوجي للأساتذة ، المرجع السابق ،ص ص (4-43).

-فهم القانون الأساسي للأستاذ الباحث ،وإدراك حقوق وواجبات الأستاذ التي تترتب عليها المسؤولية التمهينية والمعنوية للجامعة وللأستاذ في صورة المسؤولية الشخصية ،تلبية تطلعات واحتياجات الطلبة في مساعدتهم على اكتساب الكفاءات اللازمة ،التعامل بمعرفة مع تقنيات المتابعة البيداغوجية للطالب.

- التعرف على دواعي الإصلاحات بفهم المخطط الشامل لنظام ل م د ،وإدراك أهميته في البيداغوجيا النشطة ،فهم النهج البيداغوجي المتمركز حول الطالب من خلال تطوير الكفاءات، والتعرف على معاني ضمان الجودة في التعليم العالي، تشكيل فريق من الاساتذة الأكفاء القادرين على تلبية العلم المطلوب في مسارات التكوين، معرفة كيفيات التأطير ومتابعة وتقييم تربصات الطلبة.

-التعرف على دور كل من الطالب والأستاذ في آليات اكتساب المعرفة ،وذلك من خلال فهم الفرق بين منطق التعليم وتحصيل المعارف ومنطق التعلم واكتساب المعارف، التعرف على دور الوصاية في توطيد علاقة الأستاذ بالطالب في إطار المرافقة البيداغوجية، وقد تم اقتراح برنامج التكوين حسب الأهداف المسطرة له،ووفق المهام المحددة في جدول التخصصات والمهام المذكور سابقا.

المطلب الثاني: أدوات ضمان جودة التكوين في التعليم العالي:

لقد أدى التطور الكبير في تقنيات الإعلام والاتصال إلى تطور كبير في عملية البحث العلمي وفي تطور نشاط الإدارة على جميع الأصعدة بما فيها مؤسسات التعليم العالي،فقد أصبح تنظيم وتسيير الجامعات قائم على أسس علمية ،الأمر الذي أدى إلى استحداث وتنصيب هياكل ومؤسسات إدارية ذات طابع علمي وثقافي تعمل على تنمية جودة البحث العلمي ،هذا الأخير الذي أضحى المصدر الأساسي

لجمع الأموال والهيمنة العلمية والاقتصادية ،فقد تحول الاقتصاد العالمي إلى اقتصاد معلوماتي [1] منظم بطريقة علمية وأساسه تقنية البحث والمعلومات.

الفرع الأول: تنمية جودة البحث العلمي :

قد لا تسير عملية التكوين في التعليم العالي وفقا لما تم التخطيط له من طرف مؤسسات التعليم العالي ،إذ لضمان تحقيق الجودة لابد من أن تكون الجامعة مواكبة بمستواها التعليمي والتكويني للتطورات الدولية ،وحتى يمكن تحقيق ذلك لابد أن تضمن الجامعة بمنشآتها لجان ،ومجالس ومخابر تسهر على ضمان جودة التكوين والارتقاء بالأخلاق والالتزام بقواعد الأمانة العلمية.

أولا :-تنمية قدرات الهياكل الكفيلة بضمان جودة البحث العلمي :

يقع على عاتق الدولة المسؤولية الأكبر في عملية التكوين، لأنها تتحمل مسؤولية تكوين وتدريب الموارد البشرية لضمان تحقيق التنمية الإدارية [2]،وبالتالي ضمان الجودة في جميع القطاعات بما فيها التعليم العالي .

لضمان جودة التكوين في التعليم العالي لابد من مراعاة جودة البحث العلمي في مختلف المجالات العلمية ،وهذا لن يتحقق إلا بتسخير إمكانيات مادية ومؤسساتية وبشرية ،وفي هذا السياق عملت الدولة على تنمية قدرات الهياكل العلمية الكفيلة بضمان جودة استمرارية البحث العلمي، وذلك من خلال إنشاء اللجان التالية:

---

[1] -خضر مصباح الطيطي ،إدارة وصناعة الجودة "مفاهيم إدارية وتقنية وتجارية في الجودة "،دار الحامد والتوزيع ، الاردن،2011،ص 255.

[2] -_Allee ;V(1997a) ;"Knowledge and self_organisation ";Executive Excellence ;Vol.14No:1 ;pp7 .

_Allee ;V(1997b) ;" 12 Princples of Knowledge management";Training and Developement ; ;Vol.51No:11 ;pp71-4.

لجنة وضع نظام ضمان الجودة [1]،مخبر البحث، وحدة البحث، فرقة البحث ،محطات تجريبية لمركز البحث العلمي، اللجان المكلفة ببرمجة وتنسيق وتقييم نشاطات البحث، المصالح المشتركة للبحث، المجلس الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ،المجلس الوطني لتقييم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي ،اللجنة الوطنية لتقييم المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والثقافي والمهني والمؤسسات الأخرى للتعليم العالي ،لجنة برمجة البحث العلمي الجامعي وتقييمه ،اللجنة الوطنية لتقييم الباحثين، اللجنة الوطنية للموارد الوثائقية ،لجنة تأهيل التكوين في الطور الثالث.

ثانيا: تنمية ثقافة الالتزام بقواعد الأمانة العلمية :

تُلزم مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي باتخاذ تدابير تحسيس وتوعية للوقاية من السرقة العلمية [2]، وذلك من خلال: -تنظيم دورات تدريبية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين حول قواعد التوثيق العلمي وكيفية تجنب السرقات العلمية ، تنظيم ندوات وأيام دراسية لفائدة الطلبة والأساتذة الباحثين والباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحات الدكتوراه ،إدراج مقياس أخلاقيات البحث العلمي والتوثيق في كل أطوار التكوين العالي ،إعداد أدلة إعلامية تدعيمية حول مناهج التوثيق وتجنب السرقات العلمية في البحث العلمي.

تعتبر سرقة علمية بمفهوم هذا القرار حسب المادة 3 \1منه ،كل عمل يقوم به الطالب أو الأستاذ الباحث أو الأستاذ الباحث الاستشفائي الجامعي أو الباحث

---

[1]- قرار رقم **2004** مؤرخ في 29 ديسمبر سنة 2014، يتضمن تأسيس لجنة لوضع نظام لضمان الجودة قي قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، (**النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي 2014، الثلاثي الرابع**).

[2]-المادة 4 من القرار 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 ، المتضمن تحديد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها،ص5.

الدائم ،أو كل من يشارك في عمل ثابت للانتحال وتزوير النتائج أو غش في الأعمال العلمية المطالب بها ،أو في أي منشورات علمية أو بيداغوجية أخرى.

ثالثا :تنمية ثقافة الرقي والارتقاء بالأخلاق في الوسط الجامعي :

بهدف ضمان الجودة على المستوى التعليمي والأخلاقي للطلبة والأساتذة على السواء، عملت الجزائر على إحداث لدى كل مؤسسات التعليم العالي ومؤسسات البحث مجلس للآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية ،يسمى "مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة" تطبيقا لأحكام القانون التوجيهي للتعليم العالي 99-05،يتشكل مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية للمؤسسة من أعضاء مختلف التخصصات وفق معايير النزاهة العلمية ،عدم التعرض لأي عقوبة تأديبية تتعلق بأخلاق المهنة وآدابها ،السيرة الأكاديمية و العلمية، الانتماء لذوي الرتب العليا في المؤسسة ،التعهد الكتابي بقواعد النزاهة والسرية والموضوعية والإنصاف في العمل . حددت مهام المجلس بموجب المادة 2 من المرسوم التنفيذي 04-180 [1]، حيث يقترح المجلس على الوزير المكلف بالتعليم العالي كل تدبير يتعلق بقواعد آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية وما يكفل احترامها.

وبهذه الصفة ،يكلف على الخصوص باقتراح ما يأتي: المبادئ والقواعد والتقاليد التي يجب أن تسير ممارسة مهنة أستاذ التعليم والتكوين العاليين، المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير العلاقات بين الأساتذة ومكونات الأسرة الجامعية

---

[1]-مرسوم تنفيذي رقم **04-180** ،مؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004، يحدد صلاحيات مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية وتشكيلته وسيره ،(**جريدة رسمية سنة 2004، عدد 41، صفحة 23-24**).

[2]-القرار رقم **371** المؤرخ في 11 جوان سنة 2014، يتضمن إحداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي ويحدد تشكيلها وسيرها لدى الجامعات ، (**النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي سنة 2014 الثلاثي الثاني**.

الأخرى ،التدابير المطبقة في حالة الإخلال بآداب وأخلاقيات المهنة الجامعية ،مجمل التدابير الكفيلة بضمان حريات الأساتذة في إطار الحرم الجامعي ،أشكال النشاطات التي يساهم بها التعليم والتكوين العاليين في الترقية العلمية والثقافية للمواطن، وتطبيقا للمادة 13 من القرار 933 المتعلق بالسرقة العلمية، يتولى تقدير درجة عدم الالتزام بقواعد الأخلاقيات المهنية والنزاهة العلمية لكل حالة تعرض عليه ،تقدير درجة الضرر اللاحق بسمعة المؤسسة وهيئاتها العلمية ،دراسة كل إخطار بالسرقة العلمية وإجراء التحقيقات والتحريات اللازمة بشأنها.

كما سهرت على إحداث المجالس التأديبية ،وتحديد تشكيلها وسيرها لدى الجامعات بموجب القرار 371،وهي مختصة بفرض النظام والسهر على احترام ضوابط الحرم الجامعي بالنسبة للطلبة في مؤسسات التعليم العالي.

الفرع الثاني :أساليب إدارة جودة التكوين (أنماط التكوين) :

يقوم نظام (ل م د) بصورة أساسية على تدعيم التكوين بالنسبة للأساتذة والطلبة معا ،حيث يركز ضمن مبادئه القاعدية على ضرورة تكوين طالب الماستر أو الدكتوراه بصيغ متعددة تكوينا داخليا وخارجيا ،بل يسمح حتى بحركية الطلبة ضمن برامج واتفاقيات دولية تعمل بنفس المناهج التعليمية .

أولا : التكوين وتحسين المستوى للطلبة والموظفين والأساتذة في الخارج:

في إطار تنظيم التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييرهما بالنسبة لطلبة الدكتوراه والماستر وموظفي قطاع التعليم العالي، والأساتذة عمل المشرع الجزائري على تنظيم عدة صور للتكوين منها:

أ-برنامج تحسين المستوى:

صدر مرسوم تنفيذي رقم **96-92** مؤرخ 3 مارس1996، يتعلق بتكوين الموظفين ،**في إطار التكوين وتحسين المستوى بالخارج وتجديد معلومات**

الموظفين ،صدر كذلك المرسوم التنفيذي رقم 10-231 المؤرخ في 2 أكتوبر 2010 المتضمن القانون الأساسي لطالب الدكتوراه [1]،ثم صدر المرسوم الرئاسي رقم 14-196 المؤرخ في 6 يوليو سنة 2014 والمتضمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى بالخارج وتسييرهما [2]، وقد رافقت صدور هذا المرسوم مجموعة قرارات وزارية في سنة 2014 و في سنة 2015 تحت رقم 2010 تحدد معايير الإنتقاء للقبول في برنامج تحسين المستوى بالخارج .

ب :برنامج ايراسموس + :

إن برنامج إيراسموس+ للإتحاد الأوروبي يهم قطاعات التعليم والتكوين والشباب والرياضة، وهذا ابتداء من 2014 إلى غاية 2020، يهدف هذا إلى تعزيز الكفاءات وفرص العمل وتحديث التعليم، والتكوين، وتشغيل الشباب.

كما يوفر هذا البرنامج نهجا متكاملا ومبسطا لسبعة برامج قائمة من خلال ثلاثة نشاطات رئيسية: الحركية، التعاون وإصلاح السياسات الموجهة لفائدة الشباب، وهذا البرنامج موجه لجميع فئات قطاع التعليم العالي من طلبة وأساتذة وموظفين.

---

[1] - مرسوم تنفيذي **رقم 10-231** ،مؤرخ في 23 شوال عام 1431 الموافق 2 أكتوبر سنة 2010، يتضمن القانون الأساسي لطالب الدكتوراه، (**جريدة رسمية سنة 2010، عدد 57، صفحة 14-15**).

[2] - مرسوم رئاسي رقم **14-196** ،مؤرخ في 8 رمضان عام 1435 الموافق 6 يوليوسنة ، يتضمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى في الخارج وتسييرهما، (**جريدة رسمية سنة 2014، عدد 42، صفحة 12-17**).

ج-البرنامج التكويني الاقامي بالخارج :

تطبيقا للمادة 32 من المرسوم الرئاسي رقم 14-196 المتضمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى بالخارج وتسييرهما،صدر القرار رقم 58 المؤرخ في 24 جانفي 2018، يحدد معايير الانتقاء للقبول في برنامج التكوين الاقامي بالخارج ،حيث يستند برنامج التكوين إجباريا [1] على برنامج التعاون الدولي، واتفاقيات الشراكة والاتفاقيات الدولية مابين الجامعات، ويخص :

*التكوين في الدكتوراه لفائدة الأساتذة الباحثين ،والأساتذة الباحثين الاستشفائيين، والباحثين الدائمين الذين يحضرون أطروحة الدكتوراه،

*التكوين في الطور الثاني لفائدة الطلبة الذين يحضرون شهادة الماستر.

*التكوين في الطور الثالث ،والتكوين لفائدة الطلبة المسجلين لتحضير أطروحة الدكتوراه،

*التكوينات المتخصصة في العلوم الطبية،

*تكوينات التخصص المهني لفائدة مستخدمي الإدارات والمؤسسات العمومية المرسمون.

يخص التكوين الإقامي في الخارج كافة البرامج الوطنية المستفيدة من منح وبرامج التعاون بين الحكومات، وكل العروض الصادرة عن المؤسسات أو الهيئات الأجنبية المعترف بها.

ضمن القرار كذلك لفئة المستخدمين المرسمين في الإدارات والمؤسسات العمومية بموجب الفصل الرابع من القرار 58 السالف الذكر تكوين إقامي بالخارج ،وهذا

---

[3]-المادة 2 من القرار رقم 58 المؤرخ في 24 جانفي 2018،الذي يحدد معايير الانتقاء للقبول في برنامج التكوين الاقامي بالخارج بعنوان 2018.

بهدف تحقيق مبادئ الجودة [1] التي تركز بصور أساسية على القيادة والإدارة ،إذ لا توجد مؤسسة تعليمية ناجحة بدون قائد إداري كفؤ ،مُكون وناجح ،مع ضرورة التحسين والتطوير الشامل والمستمر بضمان جودة الموارد البشرية

ثانيا : المشروع الوطني للتكوين عن بعد :

قصد تخفيف نقائص التأطير، من جهة، وأيضا من أجل تحسين نوعية التكوين تماشيا مع متطلبات ضمان النوعية،تم إدخال طرائق جديدة للتكوين والتعليم، تتضمن إجراءات بيداغوجية مستحدثة خلال مسار التكوين، لهذا تم إطلاق المشروع الوطني للتعليم عن بعد، والذي يرمي إلى تحقيق أهداف تتوزع على ثلاثة مراحل:

***المرحلة الأولى**: وهي مرحلة استعمال التكنولوجيا، المحاضرات المرئية على الخصوص، قصد امتصاص الأعداد الكبيرة للمتعلمين، مع تحسين محسوس لمستوى التعليم والتكوين (سياق على المدى القصير).

***المرحلة الثانية** :تشهد اعتمادا على التكنولوجيات البيداغوجية الحديثة، تعتمد خاصة على الواب التعلم عبر الخط أو التعلم الالكتروني ،وذلك قصد تحقيق ضمان النوعية (سياق على المدى المتوسط).

***المرحلة الثالثة**: هي مرحلة التكامل، وخلالها يصادق على نظام التعليم عن بعد ويتم نشره عن طريق التعليم "من بعد" بواسطة قناة المعرفة، التي يتعدى مجال استعمالها والاستفادة منها بكثير النطاق الجامعي، حيث تستهدف جمهورا واسعا من المتعلمين: أشخاص يريدون توسيع معارفهم، أشخاص يحتاجون لأمور متخصصة، أشخاص في العقد الثالث من أعمارهم ،مرضى متواجدون في المستشفيات، أشخاص في فترة النقاهة، الخ...

---

[1]-خضر مصباح الطيطي،المرجع السابق،ص 104.

ويرتكز التعليم عن بعد حاليا على شبكة منصة للمحاضرات المرئية والتعليم الالكتروني [1]، موزعة على غالبية مؤسسات التكوين، والدخول إلى هذه الشبكة ممكن عن طريق الشبكة الوطنية للبحث (ARN) ،وفق الرسم التفصيلي الآتي:

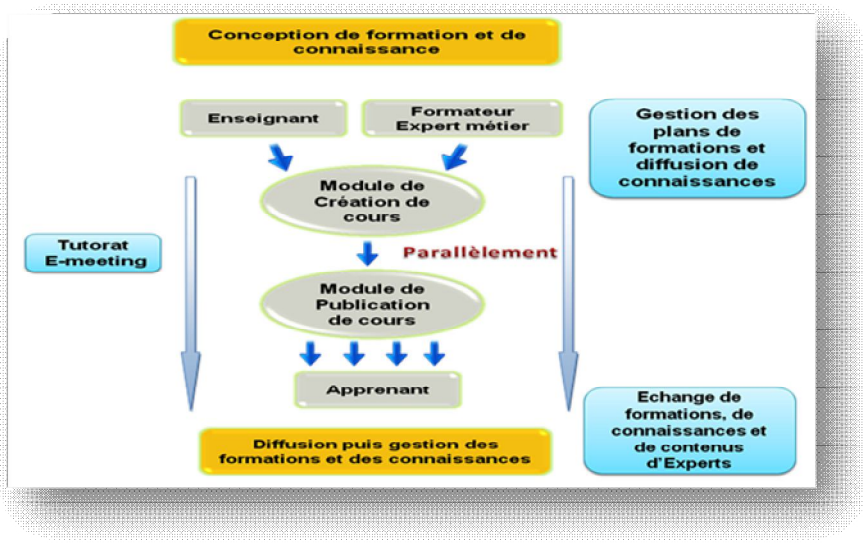

[2]– **وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**، **التعليم عن بعد،المشروع الوطني للتعليم عن بعد، تاريخ الإطلاع 2\1\2018**

https://www.mesrs.dz/ar

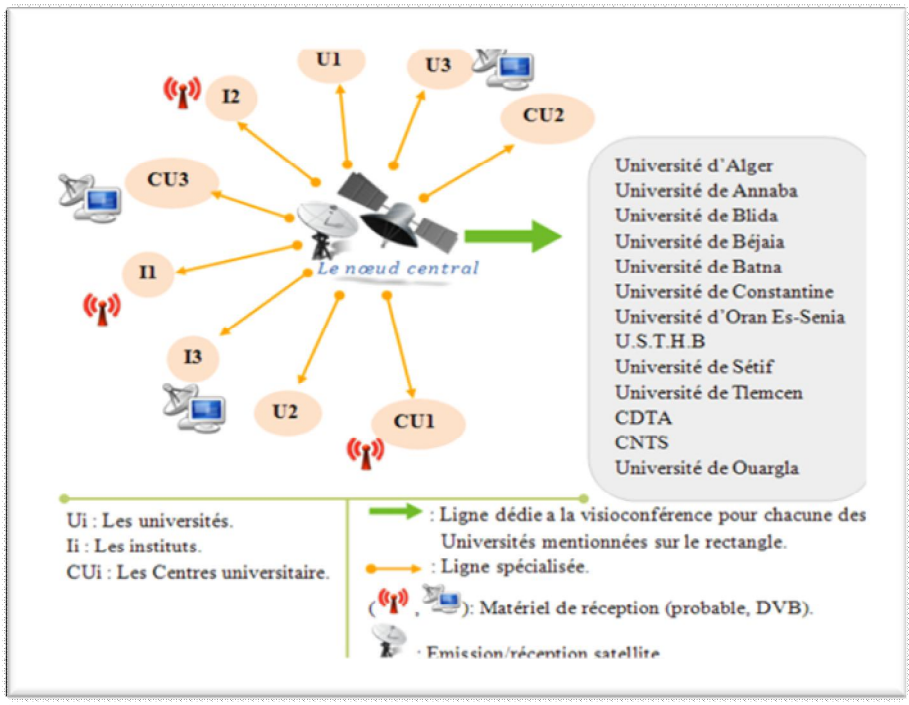

سبعة وسبعون(77) مؤسسة معنية بالمشروع .بالنسبة للمحاضرات المرئية .

يعد مركز البحث العلمي والتقني (CERIST) النقطة المركزية .

ثلاثة عشرة (13) موقع مرسل / مستقبل.

أربعة وستون (64) موقعا مستقبلا.

الخاتمة:

لقد أضحت الجودة في التكوين مطلبا مهما وغاية منشودة من قبل المسؤول عن التعليم والمستفيد منه ،وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين خاصة جهودا مكثفة من أجل الارتقاء بمستوى العملية التعليمية بدءا بالمدرسة وصولا للتعليم

الجامعي ،كما امتدت هذه الجهود لتشمل أيضا كافة العناصر التعليمية بدءا بمبنى المؤسسات التعليمية ومرافقها وتجهيزاتها، والمناهج التعليمية وتطويرها.

يجب على كل مؤسسات التعليم العالي التفاعل مع التغيرات والمتطلبات التي تفرضها معايير ومقاييس الجودة ،لكي تضمن بقاءها واستمراريتها وتنافسها في ظل عصر المعرفة ،وهذا لن يتأتى إلا بوجود بنية تحتية قوية للموارد البشرية المكونة لها على اعتبار أن الإنسان هو الاستثمار الأمثل ،وأن بناءه لا يكون إلا بالتعليم والتكوين المتقن.

إن أهم عامل يحقق تنمية الموارد البشرية هو عامل الجودة في التكوين [1]،وهذا الأخير بدوره يؤدي بالجامعات إلى التنافس والريادة ،حيث أصبح من المبادئ الأساسية الضرورية التي تبنى عليها المؤسسات التعليمية، وتتنافس الجامعات العالمية في عملية حصولها على أعلى مقاييس الجودة في التكوين [2].

لا يقتصر مفهوم الجودة على التكوين البيداغوجي والعلمي فقط، بل امتد إلى مختلف الجوانب الثقافية والسياسية والاجتماعية والعلمية وحتى الأخلاقية ،إذ بتوفير الدولة لترسانة قانونية ومؤسساتية كفيلة بضمان جودة التكوين تتحقق تنمية ثقافة الارتقاء بالتعليم ،وبالأخلاق في مؤسسات التعليم العالي.

إنّ نظام (ل م د) نظام عصري في جامعات العالـــم، لذلك كانت فكرة الوزارة في خلق جسر تواصل وتكوين يتماشى ومتطلبات العولمة، يبرز هذا جليا من خلال

-حول استراتجية الموارد البشرية أنظر:

[1]-.(2010).N ;Golding "Strategic Human Resource Management" ;in ;Beardwell,(2010).

2-العايب سامية ،"الإصلاح البيداغوجي لنظام التعليم الجامعي بالجامعة الجزائرية وفق معايير الجودة"،المؤتمر الدولي الأول لجودة التعليم وتجديد البرامج التعليمية في ظل التحديات المعاصرة بالمدرسة السعودية في الجزائر، السفارة السعودية بالجزائر،يومي 9-10 جانفي 2018،ص 17.

سنّ ترسانة قانونية غزيرة بهدف تجاوز كل المعوقات التي قد تصادف تحسين جودة التعليم العالي.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة المختصرة لقيادة الجامعة الجزائرية نحو جودة التكوين إلى **أهم النتائج التالية:**

*إن مفهوم جودة التكوين بشكل عام يدل على ثقافة التعامل مع المؤسسات التطبيقية، وذلك لضمان جودة المخرجات وكذلك لضمان جودة كافة عناصر المدخلات، ويتحقق ذلك بالحصول على مخرجات تعليمية جيدة بالمؤسسات التعليمية ومساهمتها في خدمة المجتمع وتنميته.

*تعتبر جودة التكوين القوة الدافعة المطلوبة لدفع النظام التعليمي الجامعي إلى الأمام بشكل فعال ليحقق أهدافه ورسالته ،لذا تؤدي إستراتجية جودة التكوين وبرامجها إلى إشراك كل الفاعلين في إدارة المؤسسة التعليمية ،وأعضاء هيئة التدريس والطلاب ليصبحوا جزءا من برنامج الجودة.

*إنّ نظام "ل م د" يعرف نموا من سنة لأخرى رغم وجود بعض النقائص التي تعمل وزارة التعليم العالي على استدراكها، وهذا من خلال فرق وعروض التكوين التي تتماشى واحتياجات القطاعين الاقتصادي والاجتماعي [1].

*إنّ التقييم الموضوعي لتجربة تبني نظام (ل م د)،كشف عن ضعف كبير في خبرة الأساتذة (فرق التكوين الأكاديمية) في إعداد مشاريع التكوين وفق المعايير العالمية لجودة المعرفة الجامعية ،وهو ما دفع بالوزارة الوصية إلى تكثيف برامج التكوين بمختلف الصيغ للأساتذة والطلبة وحتى الإداريين.

---

[1]-العايب سامية،" الإطار القانوني للتنظيم والسير البيداغوجي لنظام (ل. م. د)، اليوم الدراسي المعنون ب:الجامعة والمجتمع -علاقة الارتباط وأهلية الأداء- يومي 25\26 أفريل 2016،جامعة 8ماي 1945-قالمة-،الجزائر، ص10.

*إن كفاءة وفعالية نظام إدارة جودة التكوين تتوقف على درجة التناسق والتجانس بين محتوى البرامج التكوينية ومتطلبات العولمة ،وهذا ما يستلزم تكاثف جهود الدول من خلال تعزيز إبرام الاتفاقيات الدولية في مجال التكوينات ،والتربصات المفتوحة لتمنية الموارد البشرية في مؤسسات العليم العالي .

***تتعدد فوائد تطبيق جودة التكوين في مؤسسات التعليم العالي على المجتمع وعلى المؤسسة التعليمية ذاتها، وعلى الطالب لذا نقترح مجموعة من التوصيات لرفع جودة التعليم :**

-لابد على مؤسسات التعليم العالي في الدول وخاصة العربية الاهتمام أكثر بإستراتجية جودة التكوين ،واعتماد البرامج التعليمية الحديثة ،وتحديد حاجة المجتمع للتخصصات الأكاديمية بتحسين مخرجات العملية التربوية.

-الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة، واتباع استراتجية للموارد البشرية ،وتحسين وتطوير المنظومة التعليمية من خلال تقييم النظام التعليمي وتشخيص أوجه القصور فيه.

-مواكبة التغير بضمان جودة النظام التعليمي، وجودة الأساتذة وجودة طرق التدريس، وتوفير أدوات ومعايير لقياس الأداء، ذلك برفع مستوى الوعي لدى الطلاب وكافة المستفيدين من الخدمات التعليمية ،وتنمية القدرة على التعلم الذاتي والتحليل والنقد من خلال أساليب علمية مناسبة.

عموما يمكن القول أنّ الإصلاحات المنتهجة في الجزائر، والتي تركز على جودة التكوين تصب في اتجاه "عقلنة الإصلاح " أو ما سمي "بإصلاح الإصلاح"، وهذه التجربة تكاد تكون مكتملة الأركان في الجانب البيداغوجي وتشريعاته ،حيث عرفت الجامعة الجزائرية نوعا من الاستقرار، لتنتقل بذلك إلى مرحلة التقييم الجامعي وفق معايير الجودة العالمية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر القانونية :

- المرسوم الرئاسي رقم 14-196 المؤرخ في 6 يوليو سنة 2014، والمتضمن تنظيم التكوين وتحسين المستوى بالخارج وتسييرهما،(جريدة رسمية سنة 2014، عدد 42) .
- المرسوم التنفيذي رقم 08-265 المؤرخ في 19 أوت سنة 2008، والمتضمن نظام الدراسات للحصول على شهادة الليسانس وشهادة الماستر وشهادة الدكتوراه.
- المرسوم التنفيذي 08-130 المؤرخ في 3ماي 2008، يتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث،(جريدة رسمية عدد23،الصادرة بتاريخ 4 ماي2008).
- المرسوم التنفيذي 09-03 المؤرخ في 3 يناير2009، يحدد مهمة الإشراف ويحدد كيفيات تنفيذها،(جريدة رسمية سنة 2009، عدد1) .
- المرسوم التنفيذي رقم 10-231 المؤرخ أكتوبر 2010، المتضمن القانون الأساسي لطالب الدكتوراه،(جريدة رسمية سنة 2010، عدد 15).
- المرسوم التنفيذي رقم **04-180** ،المؤرخ في 23 يونيو سنة 2004، يحدد صلاحيات مجلس آداب وأخلاقيات المهنة الجامعية وتشكيلته وسيره ،(جريدة رسمية سنة 2004، عدد 41، صفحة 23-24).
- **القرار** الوزاري رقم **371** المؤرخ في 11 جوان سنة 2014، يتضمن إحداث المجالس التأديبية في مؤسسات التعليم العالي ويحدد تشكيلها وسيرها ، (النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، سنة 2014 الثلاثي الثاني)
- القرار الوزاري رقم 136 المؤرخ في 20 جوان 2009 ،المحدد للقواعد المشتركة للتنظيم والتسيير البيداغوجيين .
- القرار الوزاري رقم 137 المؤرخ في 20 جوان 2009، المتضمن كيفيات التقييم والانتقال.

- القرار الوزاري رقم 711 المؤرخ في3 نوفمبر2011،الذي يحدد القواعد المشتركة للتنظيم والتسيير لنيل الشهادات،(النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي سنة 2011، الثلاثي الرابع).
- القرار الوزاري رقم 712 المؤرخ في 3 نوفمبر 2011، والمتضمن كيفيات التقييم والتدرج ،(النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي سنة 2011، الثلاثي الرابع).
- القرار 713 ،المؤرخ في 3نوفمبر 2011 ،المحدد لتشكيلة لجنة الإشراف وسيرها،(النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي، سنة2011 ،الثلاثي الرابع)
- القرار الوزاري رقم 362 المؤرخ في 9 جوان 2014 ،الذي يحدد كيفيات إعداد ومناقشة مذكرة الماستر،(النشرة الرسمية للتعليم العالي والبحث العلمي سنة 2014،الثلاثي الثاني).
- القرار الوزاري رقم 932 المؤرخ في 28جويلية 2016،يحدد كيفيات تنظيم المرافقة البيداغوجية لفائدة الأستاذ الباحث حديث التوظيف.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ،التكوين البيداغوجي للأساتذة _البرنامج_، الجزائر ،أكتوبر 2016.

ثانيا:المؤلفات:

أ-باللغة العربية:

-مجيد الكرخي ،إدارة الموارد البشرية "مدخل نظري وتطبيقي"،دار المناهج للنشر والتوزيع ،الأردن ،2013.

-أحمد بن عيشاوي ،إدارة الجودة الشاملة ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن ،2013.

- خضر مصباح الطيطي ،إدارة وصناعة الجودة "مفاهيم إدارية وتقنية وتجارية في الجودة "،دار الحامد والتوزيع ، الاردن،2011

ب-باللغة الأجنبية:

-Allerton ;H.E(1998) ; " News you can use";Training and Developement ; ;Vol.52No:2 ;pp.9-10

-Allee ;V(1997a) ;"Knowledge and self_organisation";Executive Excellence ;Vol.14No:1 ;pp7 .

_Allee ;V(1997b) ; "12 Princples of Knowledge management" ;Training and Developement ; ;Vol.51No:11 ;pp71-4.

-Golding ;N(2010)."Strategic Human Resource Management";in Beardwell,(2010) ,

-Ash ;J(1998) ; Managing Knowledge gives power";Communication World; Vol.15No:3 ;pp.23-6

ثالثا:المقالات :

- اليزيد نذيرة ،"صعوبات تطبيق نظام (ل م د) حسب تصورات الأساتذة الجامعيين في الجامعة الجزائرية"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية –جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي ،العدد 10،مارس 2015
- هيئة تحرير مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ،كلمة العدد 34"قيادة الجامعة نحو الجودة "،مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية ،جامعة باتنة 1،العدد 34،الجزائر ،جوان2016 .

رابعا:المداخلات:

-العايب سامية،" الإطار القانوني للتنظيم والسير البيداغوجي لنظام (ل. م. د)، اليوم الدراسي المعنون ب:الجامعة والمجتمع -علاقة الارتباط وأهلية الأداء- ،25\26 أفريل 2016،جامعة 8ماي 1945-قالمة-،الجزائر، 2016.

-بوزيد ساسي هادف ورانية هادف ،"المرافقة البيداغوجية في الجامعة الجزائرية في ظل الإصلاح الجامعي الجديد"،مركز نقد وتنوير للدراسات الانسانية،يونيو 2015،منشورة على الموقع الالكتروني،تاريخ الإطلاع 3\8\2017 ،الساعة 17.00 Tanwair.comالرابط الالكتروني

-نادية بوضياف بن زعموش وحورية تارزولت عمروني ،"المرافقة البيداغوجية في نظام ل م د خطوة نحو جودة التعليم العالي"،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ،جامعة قاصدي مرباح –

ورقلة -،مداخلة منشورة على الرابط الالكتروني،،تاريخ الاطلاع 6\8\2017 ،الساعة 8:30 https://fshs.univ-ouargla.dz.

-العايب سامية ،"الإصلاح البيداغوجي لنظام التعليم الجامعي بالجامعة الجزائرية وفق معايير الجودة" الدولي الأول لجودة التعليم وتجديد البرامج التعليمية في ظل التحديات المعاصرة بالمدرسة السعودية في الجزائر، السفارة السعودية بالجزائر،يومي 9-10 جانفي 2018.

خامسا:المواقع الإلكترونية:

-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،المشروع الوطني للتعليم عن بعد . https://www.mesrs.dz/ar .

أهمية التهيئة الحضرية في تفعيل القطاع السياحي و تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

The importance of urbanization in activating the tourism sector and achieving economic development in Algeria

الدكتورة: ملاحي رقية الدكتور: بن شني عبدالقادر

جامعة عبد الحميد ابن باديس - مستغانم - الجزائر

Dr: Mallahi Rokaya Dr. Ben chani Abdelkader

University of Abdel Hamid Ben Badis Mostaganem Algeria

الملخص:

تعتبر صناعة السياحة في الوقت الحالي معيارا مهما للنمو الاقتصادي بالنسبة للدول التي تتصف ب حركة سياحية فعالة، ذلك لأن السياحة تساهم في زيادة الدخل القومي وتحسين رصيد ميزان المدفوعات.

من خلال هذه الدراسة سعينا الى معرفة واقع وآفاق التهيئة الحضرية ومساهمتها في ترقية القطاع السياحي في الجزائر، ليصبح كبديل لقطاع المحروقات خاصة مع تقلبات أسعار البترول في الآونة الأخيرة.

الكلمات المفتاحية : السياحة ، الصادرات، الناتج المحلي الإجمالي ،التنمية الاقتصادية.

abstract:

The tourism industry for countries with effective tourist movement is an important criterion to economic growth in the current time, because tourism contributes to increasing national income and improving balance of payments.

The main purpose of this study is to know the actuality and Prospects of urban preparation and its contribution to the promotion of Algeria tourism sector , as result its will become an alternative to the hydrocarbon sector, especially with the recent oil prices fluctuations .

Keywords: tourism, exports, GDP, economic development .

مقدمة .

لقد أصبحت صناعة السياحة في عصر العولمة و بداية الألفية الثالثة من أهم الصناعات التي تهتم بها كل دول العالم ، فأضحت جزء لا يتجزأ من الثقافة والبنيان الفكري و الارتقاء الحسي والوجداني للإنسان ، وأنها أحسن السبل لكي يصل الإنسان في عمله إلى التفوق والإبداع و رفع الإنتاجية و المر دودية.

تلعب السياحة دورا هاما في اقتصاديات الدول وتحتل مكانا مرموقا و اهتماما عاليا من طرف الحكومات التي أخذت في تطوير وتنمية القطاع السياحي الذي يسهم في التنمية الاقتصادية من خلال زيادة الإيرادات من النقد الأجنبي وكذا الإنفاق السياحي الاستثماري يساهم في تنمية عدد من القطاعات التي تغدي قطاع السياحة بما يحتاج إليه من سلع وخدمات.

وهكذا فقد تطورت السياحة سيما في العقدين الأخيرين مع التطور التكنولوجي الهائل وأصبحت السياحة مورد حقيقي ينافس البترول في كثير من الدول من حيث المساهمة في الدخل القومي والقضاء على البطالة وتوفير مناصب الشغل بل أن النشاط السياحي يؤثر في قطاعات أخرى كالزراعة والصناعات الغدائية وقطاع البناء ، ولأهميتها أسست منظمات محلية وإقليمية وعالمية تعنى بالسياحة من كل الجوانب .

ونتيجة للدور الذي تلعبه السياحة في زيادة النمو الاقتصادي اعتنت الدول المتطورة بتنمية النشاط السياحي من خلال تهيئة الجو المناسب لذلك من هياكل

أساسية ودراسات علمية متخصصة وأكاديمية ففرنسا وأمريكا وإسبانيا ودول عديدة فضلا على استغلال المقومات السياحية المتوفرة لديها زادت على ذلك مقومات من صنع الإنسان مما جعلها تتبوأ المراتب الأولى في عدد السياح والدخل السياحي .

دول العالم الثالث وإن استغلت هذا القطاع إلى حد ما لكنه غير كافي بل يكاد ينعدم في دول عديدة رغم المقومات الطبيعية التي تزخر بها وهو ما يحتم عليها إعطاء الاهتمام لهذا القطاع و اعتباره بديلا عن المحروقات والعمل عل تطوير وتحسين مستوى الخدمات ذات الصلة بالسياحة وكل ما من شأنه أن يسهم في زيادة الجذب السياحي وجعل السائح في راحة تامة بداية من التفكير في السياحة إلى غاية مغادرة الوطن وجعله ملكا وأمواله هدفا بكل نبل وفناء في الخدمة.

الجزائر واحدة من دول العالم الثالث التي تزخر بمقومات سياحية طبيعية هائلة يفترض أن تجعلها قبلة للسياح من كل أصقاع العالم ، غير أن السياحة فيها تكاد تكون منعدمة ونصيب الجزائر من السياحة الدولية بعيدا عما يفترض أن يكون عليه ، فالسياحة أصبحت صناعة تصديرية بمعنى الكلمة تلعب دور مهم في عملية التنمية الاقتصادية ، لهذا وجب العمل على تطويرها والاعتماد عليها كبديل للبترول و خاصة في الآونة الأخيرة لما تواجهه من تقلبات في أسعار البترول من خلال اعتماد القطاع السياحي كقطاع حيوي يسير بطرق علمية وتقنيات حديثة.

و من كل هذا نصوغ الإشكالية التالية :

ما مدى مساهمة التهيئة الحضرية في تفعيل القطاع السياحي في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية ؟

ولتبسيط هذه الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الفرضيات :

- تساهم التهيئة الحضرية في تفعيل القطاع السياحي في الجزائر .
- السياحة ليست خيار اقتصادي بل ضرورة لجلب الثروة .

- تعاني السياحة الجزائرية من تهميش كبير.

-أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كون القطاع السياحي أصبح بديلا اقتصاديا من شأنه المساهمة في الدخل الوطني وعليه تبرز أهمية مثل هذه الدراسات الأكاديمية في المساعدة على تطوير القطاع السياحي من خلال تراكمها وتكاملها ، كما تبرز أهمية بحثنا في تمكيننا تشريح القطاع السياحي في الجزائر.

- أهداف البحث:

- إظهار تزايد أهمية السياحة في الاقتصاد العالمي.
- تحليل العرض السياحي في الجزائر والمشاكل التي تعاني منها السياحة محاولة معرفة الأسباب الحقيقة لضعف الأداء السياحي الجزائري.
- تسليط الضوء على المشاريع السياحية الجديدة في الجزائر ومقارنتها بالدول الأخرى.

- تقسيم البحث : تم تقسيم البحث إلى محورين أساسيين :

- أولا: مفاهيم أساسية حول السياحة والتنمية الاقتصادية .
- ثانيا: الدور الاقتصادي للسياحة .
- ثالثا: التنمية السياحية المستدامة في الجزائر لآفاق 2025 .

أولا : مفاهيم أساسية حول السياحة والتنمية الاقتصادية :

لم تعد السياحة خيار وجب تفضيله على خيارات أخرى ، بل أصبحت ضرورة وجب الاهتمام بها والعمل على تطويرها بعد الإلمام بكل المفاهيم المتعلقة بها .

1.1 :تعريف السياحة:

تعريف الأكاديمية الدولية للسياحة: السياحة هي تعبير يطلق على حالات الترفيه، وعلى هذا الأساس فهي مجموعة الأنشطة المحضرة لتحقيق هذا النوع من الرحلات الترفيهية، وهي صناعة تتعاون على سد حاجة السائح.

تعريف السياحة لغة: كلمة "TOUR " تعني يدور ويجول، وسار على وجه الأرض، كلمة مشتقة من اللغة اللاتينية "TORNO ".

أمّا في اللغة الإنجليزية "TOURISM" تدل على الدوران والانتقال، أطلق عليها هذا المفهوم في سنة 1643 ليدل على السفر والتجوال من مكان إلى آخر.

تعريف السياحة اصطلاحا: ظهرت هذه الكلمة في القرن التاسع عشر ميلادي، عرّفوا بها الأسفار البريطانيون اتجاه أوربا ، فتعرف بنشاط السفر بهدف الترفيه، وتوفير الخدمات المتعلقة بهذا النشاط، وهي عبارة عن تجوال الإنسان من مكان لآخر، ومن زمن إلى آخر، خارج البلاد أو داخله لمدة لا تقل عن 24 ساعة، و تكون لعدة أغراض، منها ثقافية و دينية، رياضية واجتماعية، أعمال وغيرها.

لم تعد صناعة السياحة كما كانت عليه منذ سنوات، فقد تدخلت في معظم مجالات الحياة اليومية، وتجاوزت كل الحدود الضيقة لتدخل بقوة إلى كل مكان لتؤثّر وتتأثّر به، فقد تمكنت من كل الأزمات إذ لوحظ نموا مستمرا لها عاما بعد عام. فصناعة السياحة تمثل التنظيمات العامة والخاصة التي تشترك في إنتاج المنتج السياحي عند شراء وتوفير البضائع والخدمات التي تلبي حاجيات السياح وترضيهم، حيث تقوم صناعة السياحة على عدة عناصر مهمة و ضرورية وفقا للشكل01 الموالي

الشكل رقم 01:عناصر صناعة السياحة.

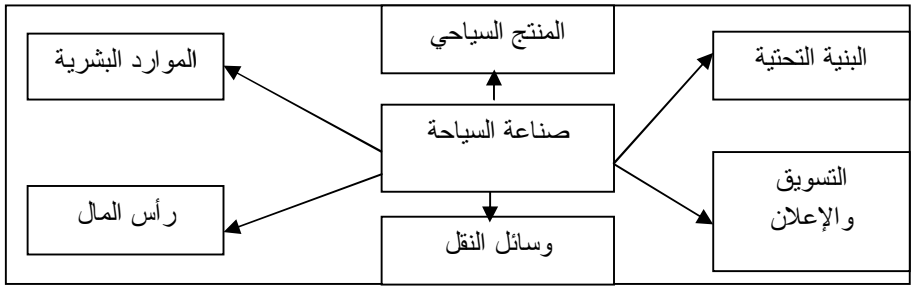

Source :
http://www.moe.edu.kw/pagesECurrieulum/stage/Elective/student/osra-2/02.pdf.p15.

إذ تمثل السياحة أيضا عملية انتقال زمنية يقوم بها عدد هائل من سكان العالم حيث يتركون محل إقامتهم الدائمة متجهين نحو أماكن أخرى داخل حدود بلدهم أو خارجها، وتكون الإقامة مختلفة من شخص إلى آخر حسب الظروف المتمثلة في: [1]

- الإمكانيات المادية للسائح و قدرته على الإنفاق أثناء الرحلة؛
- قوانين النقد و تقلبات أسعار الصرف؛
- مدى تأثير المغريات السياحية في البلد المضيف.

يطلق على السياحة صناعة القرن العشرين أو بترول القرن الواحد والعشرين، فالعالم النمساوي: **هيرمان فونشوليرون Sholleron Herman Von** عرَّفها في سنة 1910 على أنها الاصطلاح الذي يطلق على العمليات المتداخلة خصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب، وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة معينة. فالسياحة ما هي إلا إبداع وابتكار إنساني

حسبما جاء في تعريف المؤرخ (Marc Boyer) ، وهي أيضا مجموعة من الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الصناعة و الأسفار، و تتعاون على إشباع رغبات السائح .

2.1. أثار النشاط السياحي:

1.2.1. الآثار الإيجابية للسياحة:

حاولنا إيجاز الآثار الإيجابية للسياحة في النقاط التالية:

- المساهمة في الإيرادات الوطنية وأحيانا تكون السياحة مورد أساسي في دولة ما وزيادة الدخل القومي.
- تساهم السياحة في توفير مناصب الشغل.
- تساعد على خلق وتوسيع الروابط الاجتماعية من خلال عمليتي الأخذ والعطاء الناتجة عن الاتصال مع الآخرين أثناء القيام بالعملية السياحية سواء كسائح أو كمستقبل للسياح.
- تشجع السياحة على تحديد الهوية والتكامل الوطني.
- تعمل السياحة على إحياء التراث الحضاري وتنشيط التبادل الثقافي.
- تمكن من تسريع عملية التعلم والمساعدة على النمو والتطور بالنسبة للفنون والحرف والمهن المرتبطة بالسياحة(الصناعات التقليدية).
- وأهم من ذلك تساهم السياحة في زيادة العائد من العملة الصعبة خاصة لما يتعلق الأمر بسياح من دول أجنبية خصوصا الغنية منها.
- تضمن خلق بنى تحتية وجديدة وتطوير وتحسين البنى التحتية القائمة.
- تساعد على تنويع الاقتصاد وتطوير الموارد والمنتجات المحلية.
- تعتبر سبيلا ناجحا لنشر تنمية شاملة داخل المجتمعات المضيفة.
- توسيع المكتسبات التعليمية والثقافية، وتحسين مشاعر الذات.

- حماية البيئة و تحسينها.
- تُوفر المرافق السياحية الترفيهية و التي يمكن للسكان المحليين استخدامها.
- كسر جميع الحواجز اللغوية و والاجتماعية و الثقافية، و الطبقيـة، و والعنصـرية والسياسية و غيرها.
- تخلق صورة ايجابية عن المجتمعات المضيفة في جميع إنحاء العالم.
- تشجع على خلق ما يسمى المجتمع العالمي.
- تعزز التفاهم و السلم الدولي.

2.2.1. الآثار السلبية للسياحة ([1])

- فقدان الهوية الوطنية نتيجة التداخل بين الشعوب مما يولد صراع الحضارات وانصهار الحضارة الضعيفة في القوية و انحطاط البيئة الثقافية.
- ظهور عادات استهلاكية لدى الدول النامية المستقبلة للسياح لا تتناسب مع إمكانياتها المادية لمواطنيها.
- التوسع السياحي يكون غالبا على حساب الأراضي الفلاحية وهو ما يسهم في تقليل الإنتاج الفلاحي.
- تطور الطلب الزائد للمواد.
- ارتفاع نسبة التضخم.
- يمكن أن تؤدي إلى خلق تنمية اقتصادية غير متوازنة .
- خلق المشاكل الاجتماعية، فهي تهديد لهيكل الأسر .
- انتشار التلوث و المساس بالمحيط الطبيعي و المادي.
- تزيد من انتشار الآفات الاجتماعية كالجريمة، و الدعارة، و القمار و غيرها.

- تزيد من إمكانية التعرض للتغيرات الاقتصادية، و السياسية نتيجة للأزمات التي يمكن أن تواجهها
- تخلق الصراعات في المجتمع المضيف.
- يمكن أن تكون سببا في انتشار الأمراض و الأوبئة بين السكان المحليين .

3.1. تعريف التنمية الاقتصادية : [1]

لقد تعددت مفاهيم التنمية الاقتصادية التنمية الاقتصادية فالتنمية تعني النماء والكثرة و الزيادة، و فيما يلي سأستعرض بعض تعاريف التنمية الاقتصادية المتفق عليها :

- أن التنمية الاقتصادية هي تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل و رفع مستويات الإنتاج و الطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل.
- التنمية الاقتصادية هي على عكس النمو الاقتصادي تنطوي على حدوث تغيير في هيكل توزيع الدخل و تغيير في هيكل الإنتاج و تغيير في نوعية السلع و الخدمات المقدمة للأفراد بجانب التغيير في التغيير في كمية السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد في لمتوسط ، و عليه يتبين أن التنمية لا تركز فقط على التغيير في الكم بل تتعدى ذلك لتشمل التغير النوعي و الهيكلي.

ثانيا :الدور الاقتصادي للسياحة .

يقول الخبراء من الصعب حساب تأثير السياحة على الاقتصاد العالمي ويقول المجلس الأعلى للسياحة إن المقاييس التقليدية لا تعطي صورة كاملة لمساهمة السياحة لأن الحسابات المبنية على الإنفاق المباشر فقط تتجاهل تأثير السياحة على

القطاعات الأخرى ، مثل المطاعم ومحلات التجزئة ، وفي حالة إضافتهما ،يمكن القول بأن الدخل العالمي من السياحة يصل إلى نحو 3200 مليون دولار سنويا أي نحو % 11 من إجمالي الناتج المحلي لدول العالم.

1.2 دور السياحة في الاقتصاد العالمي :

1.1.2 مكانة الصناعة السياحية عالمياً :

حققت صناعة السياحة و السفر أرقاماً متنامية وباتت تسجل معدلات نمو سنوية، فوفق بيانات UNWTO[1] ارتفع عدد السياح خلال الخمس و الخمسين سنة بين عامي 1950- 2005 من 534 مليون سائح إلى 808 مليون سائح، بمتوسط نمو سنوي قدره 6.5%، و ارتفع عدد السياح في جميع أنحاء العالم خلال عامي 1995 -2007 إلى 68.2%، ما يعادل متوسط نمو سنوي قدره 5.2%. [2]

ويشير النمو الكبير الذي تشهده السياحة إلى المكانة التي تحتلها في الاقتصاد العالمي، حيث مثلت صناعة السياحة واحدة من اكبر الصناعات في العالم، ومنافس قوي لبعض الصناعات الرائدة عالمياً كالصناعة البنكية وصناعة السيارات، بحيث مثلت 9%من GDP العالمي بمعدل اكبر من صناعة السيارات(8.5%)، و بمعدل اقل بقليل من القطاع البنكي(11%) . [3] و هو ما يعكس أهمية الصناعة السياحية في الاقتصاد العالمي .

الشكل رقم 02 : مساهمة السياحة في GDP العالمي مقارنة بقطاع صناعة السيارات والقطاع البنكي/ 2011

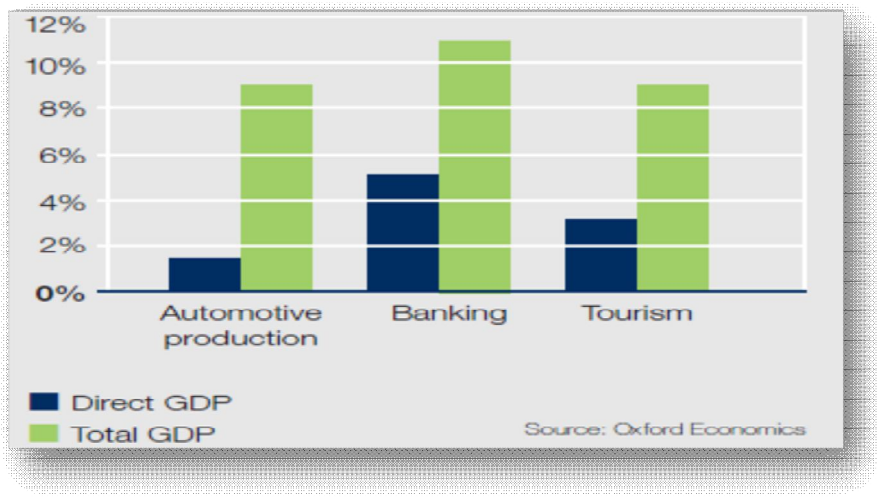

2.1.2 مساهمة السياحة في الاقتصاد العالمي:

يمكن تتبع مساهمة السياحة في الاقتصاد العالمي من خلال بعض المؤشرات: كالمساهمة في GDP، و المساهمة في توفير مناصب عمل، المساهمة في الصادرات و الرأسمال الاستثماري.

جدول رقم 01 : نمو مساهمة السياحة في الاقتصاد العالمي خلال عامي 2000-2010 . %

المؤشر	نسبة النمو/	المؤشر	نسبة النمو
المساهمة المباشرة في GDP	9.7	مناصب العمل في قطاع السياحة لإجمالي المناصب	3.0
المساهمة الإجمالية في GDP	16.6	رأسمال الاستثماري	41.8
مناصب العمل التي يوفر قطاع السياحة و السفر	8.3	صادرات السياح	20.1

Source: WTTC/Oxford Economics

ويعود التذبذب الحاصل في معدل مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للفترات السابقة إلى العوامل الاقتصادية والأمنية التي ساهمت و بشكل مباشر في بلورة أداء الصناعة السياحية.

3.1.2 آخر المؤشرات العالمية التقديرية للسياحة:

وفقا بيانات المجلس العالمي للسياحة والسفر WTTC[1]، فان قطاع السياحة والسفر العالمي سيأخذ في النمو رغم استمرار التحديات الاقتصادية، وتشير التوقعات إلى:-

- رغم انخفاض توقعات النمو في سنة 2011، إلا أن صناعة السياحة نمت على مدار العام بنسبة 3% .
- بلغت المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي سنة 2011 تريليونيّ دولار، واستحدثت 98 مليون منصب عمل.

- إذا أخذنا بعين الاعتبار التأثيرات المباشرة و التحفيـزات، نجـد أن السـياحة ساهمت بمجموع 6.3 تريليون دولار في GDP سـنة 2011، 255 مليـون وظيفة، 743 مليار في الاستثمار و 1.2 تريليـون في الصـادرات. مـا يعـني 9% مـن GDP العـالمي، و 1 مـن 12 وظيفـة، 5% الاسـتثمارات و 5% الصادرات.
- بقاء النمو الايجابي لسـنة 2012 رغـم تراجعـه عـن سـنة 2011، حيـث يسجل 2.8%.
- على المدى الطويل، فيتوقع تسـجيل معـدل 4.2 %علـى مـدى السـنوات العشر القادمة حتى عام 2022.

تشير آخر الإحصاءات إلى أن الإنفاق العالمي على السـياحة مـن حيـث الفئـة ينقسم على الشكل التالي 76.0 % إنفاق ترفيهي و24.1 % إنفاق على الأعمال. و ينقسم الإنفاق حسب المصدر إلى إنفاق الأجنبي و الذي يمثلـه السـياح الأجانـب بالإضافة إلى الإنفاق المحلي، حيث سـجل الأول 29.5% و الثـاني 70.5%. كمـا ساهم قطاع السياحة و السفر في الناتج المحلـي الإجمـالي العـالمي كتـالي: المسـاهمة المباشرة 31.1%، المساهمة الفعلية 18.2%، المساهمة غير المباشـرة 50.7% حيـث تشمل على سلسلة الطلب 33.2%، الاستثمار 9.8% . [1]

جدول رقم 02:مؤشرات السياحة العالمية خلال 2011-2012 و توقعات 2022.

Worldwide	2011 US$bn[1]	2011 % of total	2012 Growth[2]	2022 US$bn[1]	2022 % of total	Growth[3]
Direct contribution to GDP	1,972.8	2.8	2.8	3,056.2	3.0	4.2
Total contribution to GDP	6,346.1	9.1	2.8	9,839.5	9.8	4.3
Direct contribution to employment[4]	98,031	3.3	2.3	120,470	3.6	1.9
Total contribution to employment[4]	254,941	8.7	2.0	327,922	9.8	2.3
Visitor exports	1,170.6	5.3	1.7	1,694.7	4.3	3.6
Domestic spending	2,791.2	4.0	3.5	4,547.6	4.6	4.6
Leisure spending	3,056.9	4.4	3.1	4,853.8	4.8	4.4
Business spending	968.4	1.4	2.5	1,478.2	1.5	4.0
Capital investment	743.0	4.9	3.5	1,320.4	5.1	5.6

[1]2011 constant prices & exchange rates; [2]2012 real growth adjusted for inflation (%); [3]2012-2022 annualised real growth adjusted for inflation (%); [4]000 jobs

WTTC Travel & Tourism Economic Impact 2012\ China, p10.

2.2 دور السياحة في تنمية الاقتصاد في الجزائر :

1.2.2 مساهمة السياحة في الناتج المحلي لإجمالي:

نلاحظ من الشكل رقم 03 أدناه أن مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي الجزائري في سنة 2006 بلغت 3.3 % أي بمقدار 420 مليار دينار جزائري ثم استقرت النسبة نوعا ما في السنوات 2007،2008، لترتفع الى حدود 3.7٪ سنة 2009 لكن الانخفاض رجع ولو بشكل طفيف سنوات 2010 و 2011 إلى أقل من 3.5٪، ثم عادت الى الارتفاع سنة 2013ليصل تقريبا إلى معدل 3.6٪، في حين انخفضت بشكل ملفت سنة 2014 لتصل الى أدنى مستوياتها بـ: 3.2٪، ثم ارتفعت في السنتين الأخيرتين 2015و2016 الى 3.6٪ بمبلغ حوالي 600 مليار دينار جزائري.

الشكل رقم 03: مساهمة السياحة في الناتج المحلي لإجمالي

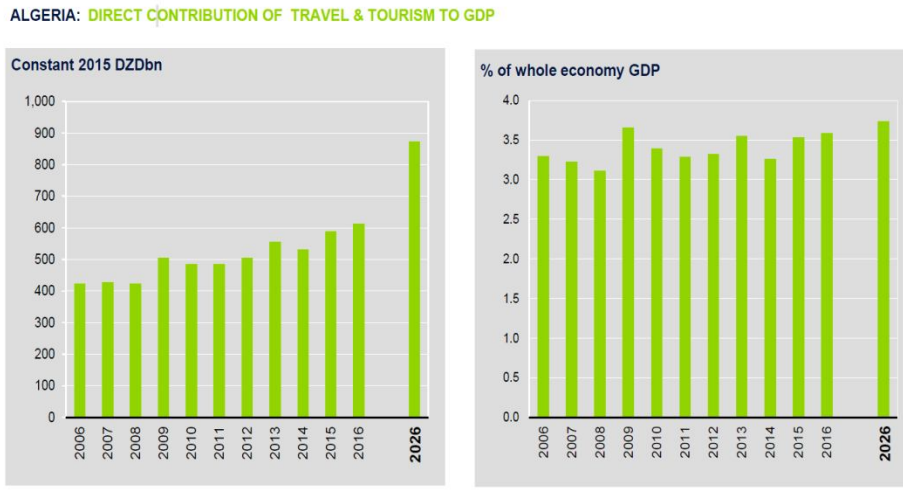

المصـدر: **World Travel &Tourism Council (2016) Algeria :Travel & Tourism Economic Impact 2016**

يعكس ذلك النشاطات الاقتصادية الناتجة عن الصناعة السياحية مثل حركية الفنادق ووكلاء السفر وشركات الطيران وغيرها من الخدمات الداعمـة للتوافـد السـياحي. ومن المتوقع أن تنمو النسبة بمقدار3.7٪ سنويا أي ما يقـارب 873.7 مليـار دينـار جزائري من الناتج المحلي الإجمالي مساهمة مباشرة في السـياحة والأسـفار في سـنة 2025.

2.2.2 مساهمة السياحة في التشغيل:

حسب الشكل رقم 04، خلقـت السـياحة في الجزائـر حـوالي 240.000 منصـب شغل حتى سنة 2006 أي بنسبة 2.7٪ من مجموع العمالـة، ثـم انخفضـت خـلال سنتي 2007و2008 انخفاضا طفيفا بحوالي 230.000 منصـب، ثـم ترتفـع نسـبة العمالة خلال 2009 لتصبح 2.8٪ أي ما يمثل 270.000 وظيفة، لتـنخفض سـنة

2010 الى 2.6٪ ثم ترتفع خلال السنوات2012،2011، 2013 لتصل الى 3٪ من مجموع العمالة في الجزائر أي ما يقارب320.000 وظيفة ، ثم انخفضت سنة 2014 الى 2.8٪ لتعود للارتفاع سنة 2015 وتصل الى اعلى مستوياتها سنة 2016 بنسبة 3.1٪ اي بـ: 350.000 وظيفة في القطاع.

الشكل رقم 04: مساهمة السياحة في التشغيل

المصدر: **World Travel &Tourism Council (2016) Algeria :Travel & Tourism Economic Impact 2016**

ويتوقع أن ينمو هذا المعدل ليصل إلى نسبة 3.4 ٪ في عام 2026 بخلق 475.000 وظيفة مباشرة من إجمالي العمالة. هذه الوظائف تشمل العمل في الفنادق ووكالات السفر وشركات الطيران وغيرها من خدمات نقل الركاب ويتضمن أيضا خدمات الركاب مثل : أنشطة المطاعم والترفيه كدعم مباشر من قبل السياح.

3.2.2 الاستثمار السياحي:

نلاحظ من الشكل 05 أدناه أن حجم الاستثمارات السياحية في ارتفاع مستمر بداية من 200 مليار دينار سنة 2006 الى 230 مليار دينار سنة 2007، لينخفض سنة 2008 الى 165 مليار دينار ثم يرتفع سنة 2009 الى 175 مليار دج، في حين استمر في الانخفاض سنوات 2010-2011 ليصل الى 140 مليار دج، ثم يعود الى الارتفاع الطفيف من سنة2012 الى 2016 ليبلغ 175 مليار دينار. ويتوقع أن يرتفع مبلغ الاستثمار في المجال السياحي إلى 250 مليار دينار في سنة 2026.

الشكل رقم 05: الاستثمار السياحي في الجزائ

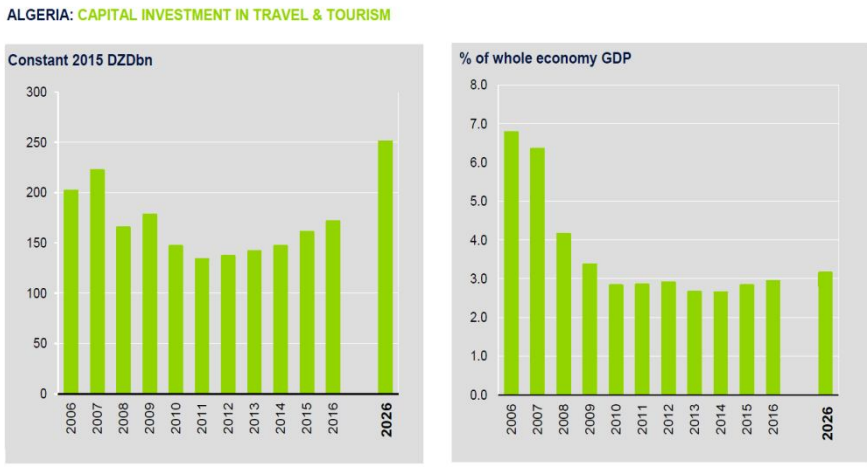

[1] All values are in constant 2015 prices & exchange rates

المصدر: **World Travel &Tourism Council (2016) Algeria :Travel & Tourism Economic Impact 2016**

ثالثا: التنمية السياحية المستدامة في الجزائر لآفاق 2025 .

تشكل السياحة المحرك الجديد للتنمية المستدامة، ودعم النمو والمحرك الرئيسي لقطاع الخدمات في الاقتصاد، نظرا لما لها من مقومات خلق الثروة وفرص العمل وتوفير الدخل الدائم.

فتعتزم الجزائر تنفيذ ما يقرب من 700 مشروع سياحي في جميع أنحاء الجزائر، بتكلفة تقدر بـ 975 مليار دينار أي بما يقرب من 13 مليار دولار[1].

حيث من المقرر أن أغلبية هذه المشاريع، و التي يقوم بها مستثمرون من القطاع الخاص من شأنها أن تساهم بخلق 36 ألف فرصة عمل جديدة بمختلف الخدمات السياحية، هذا فضلا عن وضع خطة سياحية تهدف إلى استقطاب 5.2 مليون سائح بحلول العام 2015.

لقد كان رهان الجزائر خلال السنوات الأخيرة، تدارك التأخر المتراكم في قطاع السياحة، ولأجل ذلك فقد وضعت السلطات العمومية قطاع السياحة والصناعة التقليدية في صلب انشغالاتها الرئيسية ، فقد سجلت هذا القطاع بين القطاعات ذات الأولوية في المخطط الخماسي للتنمية 2010- 2014.

والتحدي الآخر هو دمج السياحة الداخلية ضمن الشبكة التجارية للسياحة العالمية، وذلك بفضل إبراز الوجهة الجزائرية كمقصد سياحي مرجعي على الصعيد الدولي، وللقيام بذلك فقد قررت الدولة وضع إطار عمل استراتيجي مرجعي ورؤية إلى آفاق 2025، مدعمة بالأهداف الواردة في المخطط التوجيهي للتنمية السياحية، الذي يعتبر أحد مكونات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى عام 2025، الذي نص عليه القانون رقم02-01 المؤرخ في 12 ديسمبر2001، و المتعلق بتهيئة الإقليم و التنمية المستدامة.

من الضروري الإشارة إلى أن الرهان الأساسي لتنمية قطاع السياحة هو اعتباره كبديل اقتصادي لموارد النفط والغاز للبلاد في السنوات المقبلة.

1.3 : تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(م.ت.ت.س)SDAT 2025 : :

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2025) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر،وهو مخطط تقف الدولة إلى جانبه، إذ يعلن نظرتها للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الأفاق على المدى المتوسط (2015) ، والمدى الطويل (2025) في إطار التنمية المستدامة، والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT2025) جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليم الذي يبرر الكيفية التي تعتزم الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي، العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية ، والدعم الإيكولوجي في أطر التنمية المستدامة على مستوي البلاد بالنسبة للعشرين سنة المقبلة.

يمثل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين وجميع القطاعات، وجميع المناطق عن مشروعها السياحي الإقليمي لأفاق 2025، وهو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية والتاريخية للبلاد ، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر، ولتحقيق القفزة المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية للدولة، يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات . [1]

ويعتبر النهج الجديد كأول خطوة للرقي بقطاع السياحة وذلك بإقامة عدة عقود مع عدة شركات وطنية وأجنبية لإنشاء قرى ومدن ومراكز سياحية تكون وجهة للسياح.

والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية م.ت.ت.س (SDAT):هو حصيلة ناضجة لمسار طويل من الأبحاث ،التحريات، الدراسات، الخبرات والمشاورات فهو حصيلة دراسة واسعة تمت مع المتعاملين الوطنيين والمحليين الخواص منهم والعموميين، طيلة الجلسات الجهوية والإثراء التي تم عقدها ، حيث تكون التقرير العام حول المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "SDAT2025"من ستة كتب. [1]

شكل رقم06 : م.ت.ت.س(SDAT2025) جزء من م.و.ت.إ(SNAT2025)

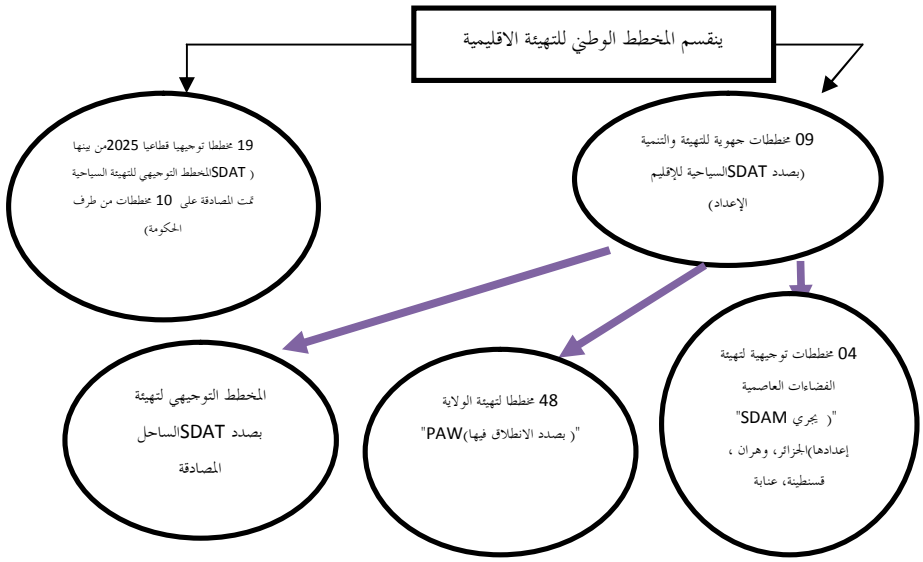

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "م.ت.ت.س 2025"،كتاب1، الجزائر، جانفي 2008، ص11.

وبالتالي يعتبر المخطط الوطني للتهيئة السياحية إحدى مخططات المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية ، التي تم المصادقة عليها من قبل الحكومة.

هنالك عدة أهداف للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية" SDAT2025"[2]

- جعل السياحة إحدى محركات النمو الاقتصادي؛
- ترقية اقتصاد بديل يحل محل المحروقات؛
- تنظيم العرض السياحي باتجاه السوق الوطنية؛
- إعطاء الجزائر انتشارا سياحيا دوليا وجعلها وجهة امتياز ومنارة في حوض المتوسط قصد: المساهمة في خلق وظائف جديدة وبصورة أساسية في الاقتصاد العام للبلاد؛
- المساهمة في تحسين التوازنات الكلية :الميزان التجاري للمدفوعات، توازنات الميزانية ؛
- الدفع بواسطة الأثر العكسي على القطاعات الأخرى (الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الصناعة، الصناعة التقليدية، الخدمات)؛
- النظر إلى السياحة في إطار مقاربة عرضية تشمل مختلف العوامل (النقل، التعمير، البيئة، التنظيم المحلي، التكوين) تأخذ بعين الاعتبار منطق جميع المتعاملين الخواص (الجزائريين وأيضا الأجانب) والعموميين؛
- الانسجام مع إستراتيجية القطاعات الأخرى وإحداث حركة شاملة على مستوى الإقليم الوطني في إطار م.ت.و.إ"SNAT2025"؛
- التوفيق بين ترقية السياحة والبيئة: يتعلق الأمر بإدماج مفهوم الديمومة في مجمل حلقة التنمية السياحية(اقتران الاجتماعي بالاقتصادي وبالبيئة)؛
- تثمين التراث التاريخي الثقافي والشعائري: فكون هذه العناصر تمثل عوامل جذب هامة، فان استراتيجيات السياحة المتواصلة(المستدامة)عليها احترام التنوع الثقافي وحماية التراث والمساهمة في التنمية المحلية؛
- التحسين الدائم لصورة الجزائر :يرمي برنامج بناء صورة الجزائر إلى إحداث تغييرات في التصور الذي يحمله المتعاملون الدوليون اتجاه السوق الجزائرية،

ضمن أفاق تجعل منها سوقا هامة وليست ثانوية بما في ذلك مجموعة المواد والطاقات المتاحة والتي تستجيب لحاجات المستهلكين الدوليين.

2.3 :الأقطاب السياحية السبع وأهدافها.

1.2.3 : تقديم الأقطاب السياحية السبع

لقد تم من خلال هذا المخطط تقسيم الجزائر إلى 07 أقطاب سياحية اعتمادا على معايير تنسيقية مع وضع مشاريع سياحية عبر مختلف هذه الأقطاب، تتمثل هذه الأقطاب فيما يلي: [1]

- القطب السياحي للامتياز شمال الشرق: عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة؛
- القطب السياحي للامتياز شمال وسط: الجزائر العاصمة، تيبازة، بومرداس، بليدة، عين الدفلى، الشلف، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية؛
- القطب السياحي للامتياز شمال غرب: مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان؛
- القطب السياحي للامتياز جنوب شرق:الواحات، غرداية، بسكرة، الواد، المنيعة...؛
- القطب السياحي للامتياز جنوب غرب:توات القرارة، طرق القصور، أدرار، تيميمون، بشار؛
- القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير(الطاسيلي ناجر): إليزي، جانت....
- القطب السياحي للامتياز للجنوب الكبير: الهقار، تمنراست.

3.2.2 :أهداف الاقطاب السياحية :

ولهذه الأقطاب السياحية السبعة خمسة أهداف رئيسية ، والموضحة في الشكل التالي:

شكل رقم07: الأهداف الخمسة للأقطاب السياحية

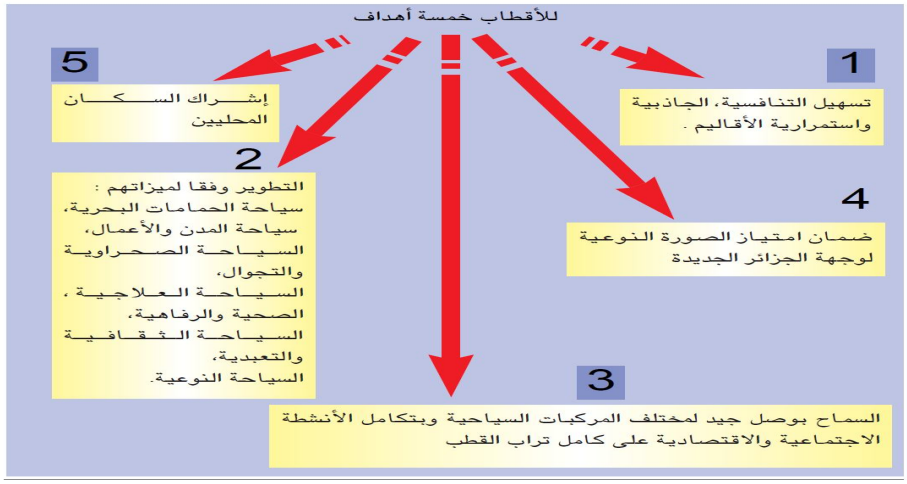

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "م.ت.ت.س 2025"،كتاب2، الجزائر، جانفي 2008، ص45.

3.3: المشاريع والفنادق والقرى السياحية المدرجة ضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(م.ت.ت.س)SDAT 2025 :

3.3.1 :المشاريع :

أما عن المشاريع المدرجة ضمن هذا المخطط فيقدر عددها ب 80 مشروع موزعة على الأقطاب السياحية السبعة على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم 03:توزيع مشاريع المخطط التوجيهي للهيئة السياحية(أفاق 2025)

الأقطاب السياحية للامتياز	عدد المشاريع
شمال شرق	23
شمال وسط	32
شمال غرب	18
جنوب غرب (الواحات)	04
الجنوب الكبير (توات – القرارة)	02
الجنوب الكبير (الأهقار)	01
الجنوب الكبير (الطاسيلي)	00
المجموع	80

المصدر: وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (أفاق 2025)SDAT، الكتاب5: المشاريع ذات الأولوية السياحية ، الجزائر، جانفي 2008،ص06.

من معطيات الجدول نلاحظ أن المخطط قد أهمل وبدرجة كبيرة تنمية السياحة في الأقطاب السياحية التي تنتمي للقسم الجنوبي للبلاد، بالرغم مما تزخر به هذه الأخيرة من مؤهلات لا تقل أهمية السياحة الساحلية بحث أننا نجد 73 مشروع في الشمال مقابل 7 فقط في الجنوب.

3ـ3ـ2: الفنادق:

أما بالنسبة للفنادق التي شرع فيها و التي هي بصدد الانطلاق 274 فندق ب 29386 سرير.

جدول رقم 04:الفنادق التي شرع فيها و التي هي بصدد الانطلاق

الأقطاب	عدد الفنادق	عدد الأسرة
القطب السياحي شمال شرق	86	5965
القطب السياحي شمال وسط	49	9295
القطب السياحي شمال غرب	85	10.146
القطب السياحي جنوب شرق الواحات	26	2092
القطب السياحي جنوب غرب توات	23	1513
القطب السياحي الجنوب الكبير طاسيلي	01	150
القطب السياحي الجنوب الكبير	04	225
المجموع	**274**	**29386**

المصدر: عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص : تسيير مؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009-2010، ص.132.

3ـ 3 ـ 3 :القرى السياحية: أما بالنسبة للقرى السياحية، 20 قرية سياحية متميزة، وأرضيات جديدة مبرمجة مخصصة للتوسع السياحي ومصممة لتتناسب مع الطلب الدولي والطلب الوطني.

جدول رقم 05: القرى السياحية

الأقطاب	اسم المشروع	المستثمر	الاسرة
القطب السياحي شمال شرق	القرية السياحية مسيدة	الشركة الاماراتية ELLC	2440.
" " " "	" " سيدي سالم	الشركة السعودية سيدار	4938 .
" " شمال وسط	" " اقريون بجاية	سيفيتال	1282.
" " " "	" " صيران بومرداس	الشركة الاماراتية ELLC	2697.
" " " "	" MEDISEA بومرداس	" الاسريكية التونسية الجزائرية سياح	17510.
" " " "	" " عين طاية الجزائر	الشركة الاماراتية ELLC والمجموعة الكويتية	5985.
" " " "	" " موريتي الجزائر	المجموعة الاماراتية EMIRAL	2004.
" " " "	" " الساحل الجزائر	شركة التنمية الفندقية الجزائر	460.
" " " "	" " سيدي فرج الجزائر	الشركة الاماراتية القدرة	360.
" " " "	" " زرالدة	الشركة السعودية سيدار	6885.
" " " "	" " العقيد عباس تيبازة	الشركة الاماراتية اعمار	1240.
" " " "	" " واد بلاح سيزاري تيبازة	مجموعة سيفيتال	1426.
" " شمال غرب	الحلم السياحي وهران	مراغ وهران	5900.
" " " "	هيليوس كرستيل وهران	اقامة هيليو فرنسا	220.
" " " "	موسكاردا تلمسان	الشركة الاماراتية ELLC	732.
" " جنوب غرب	قصر ماسين تيميمون –أدرار.	مجموعة الجنوب SID	92.
" " شمال وسط	حديقة ديتا الجزائر	المجموعة الاماراتية ELLC	1000 .
55166	**المـــجـــمـــــــــوع**		

المصدر: عامر عيساني، الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص : تسيير مؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009-2010، ص133

خاتمة:

يتبين لنا من خلال ما تقدم، أن السياحة ظاهرة إنسانية ونشاط اقتصادي-اجتماعي يمثل قوى فاعلة ومؤثرة في حياة المجتمعات، حيث أنها أصبحت تحتل حيزا لا يستهان به في حياة الأفراد والدولة ككل على حد السواء وهي مثل أي نشاط اقتصادي وإنساني آخر لها آثارها ونتائجها الإيجابية والسلبية، لذلك كانت الحاجة ماسة وملحة لتخطيط وتفعيل هذا القطاع من أجل ضمان تحقيق أقصى منفعة ممكنة منه.

والسياحة لها أهمية خاصة تستمد من تأثيرها على بنيان وأداء الاقتصاد الوطني، ويمكن النظر إليها على أنها نشاط ديناميكي ذو تأثير متبادل وفعال يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية في الدولة وخارجها، فهي تتأثر وتؤثر على نشاط الإنتاج الاستهلاك، الرحلات، الاتصالات، الموانئ، الفنادق، البنوك، عمليات التجارة الداخلية والخارجية...الخ. بالإضافة إلى أن توزيع المشاريع السياحية على المناطق السياحية المختلفة يعمل على تطويرها وتحسين مستويات المعيشة فيها.

وبالتالي تعتبر السياحة كعامل للتوسع الجهوي خاصة، لأنها تؤدي إلى تطور النشاط الاقتصادي وخلق مناصب شغل جديدة في مناطق فقيرة ومعزولة وإنشاء مشاريع سياحية فيها، إضافة إلى تطوير نشاطات أخرى بهذه المناطق والنهوض بها، وبالتالي تحقيق التوازن الجهوي ودعم الاقتصاد بشكل عام .

الاستنتاجات:

1. نقص حجم الاستثمارات السياحية سواء الوطنية أو الأجنبية؛
2. عدم استجابة خصخصة المؤسسات السياحية للمعايير الجودة السياحية الدولية؛
3. نقص التكوين السياحي على جميع المستويات خاصة على مستوى التعليم العالي؛
4. السعي إلى تحسين الأوضاع الأمنية والاهتمام بالنهوض بالقطاع السياحي؛
5. نقص الوعي الثقافي لدى المواطنين المستقبلين للسياح؛
6. السياحة في الجزائر لا تزال سياحة موسمية وداخلية؛
7. ضعف في الاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال السياحي.

التوصيات:

1. نشر الوعي السياحي وثقافة السياحة عند جميع المواطنين المستقطبين للسياح؛
2. تشجيع الاستثمار في صناعة السياحة والفنادق؛
3. إعداد مواقع إلكترونية للتعريف بالمعالم السياحية وجلب السياح؛
4. زيادة الاعتمادات المخصصة للتسويق والترويج السياحي؛

قائمـــة المراجـع

1- هواري معراج، محمد سـليمان، السـياحة وأثرهـا في التنميـة الاقتصـادية العالميـة ، مجلـة الباحث، العدد1،جامعة ورقلة، الجزائر، 2004،ص21.

2- أحمد محمود مقابلة ، صناعة السياحة، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيـع، عمـان- الأردن، الطبعة الأولى،2007، ص19.

3- http://www.moe.edu.kw/pagesECurrieulum/stage/Elective/student/osra-2/02.pdf.p13.

ماهر عبد العزيز توفيق، صناعة السياحة ، دار زهران للنشر والتوزيـع، عمـان،الأردن، 1997، ص 22.

أحمد محمود مقابلة، مرجع سابق، ص24.

مثنى طه الحورى،إسماعيـل محمـد الـدباغ،مبادئ السـفر و السياحة،مؤسسـة الـوراق للنشـر و التوزيع،عمان، الأردن،ط1، 2001، ص42.

4- Jean –pierre LOZATO-GIOTART ,Géographie du tourisme de l'espace consommé à l'espace maîtrisé,éditions PEARSON ,France ,2003,p9

زيد عبوي، فن إدارة الفنـادق و النشـاط السـياحي،دار كنـوز المعرفـة للنشـر و التوزيـع،عملن ،الأردن،ط2008،1،ص169.

5- Carles R.Goeldner & J.R. Brent Ritchie, "Tourism Principles , Pracitices, Philosophies" , Eleventh edtion , Published by wiley & Sons , Inc Hoboken, NewJersey(2009), P 31.

6- Charles R.Goeldner & J. R. Brent Ritchie (2009), Ibid, P 32.

7- عبد لقادر محمد عبد القادر عطيـة ، اتجاهـات حديثـة في التنميـة ، دار الجامعـة ، مصـر ، 1999 ، ص 16

8- UNWTO United Nations World Tourism Organization.

9- Bichaka Fayissa, Department of Economics a nd Finance, Middle Tennessee State University and Christian Nsiah, Department of Accounting and Economics, Black. Hills State University, Bedassa Tadesse, Department of Economics, University of Minnesotta-Duluth, Tourism and Economic Growth in Latin American Countries (LAC): Further Empirical Evidence, DEPARTMENT OF ECONOMICS AND FINANCE WORKING PAPER SERIES, MARCH 2009 ,P1 .

10- Travel & Tourism 2011, The Authority on World Travel & Tourism, World Travel & Tourism Council, P3.
11- WTTC World Travel & Tourism Council
12- WTTC Travel & Tourism Economic Impact 2012, The Authority on World Travel & Tourism, Economic Impact 2012\ WORLD,P06
13- إسماعيل ميمون، الملتقى الدولى حول موضوع "نحو السياحة الخضراء"، الجزائر، نقلا عن جريدة الوفد، الخميس، 17 ماي .2012
14- عامر عيساني ، عامر عيساني ، "الأهمية الاقتصادية لتنمية السياحة المستدامة– حالة الجزائر "أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير شعبة تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة دفعة :2009-2010.
15- وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "م.ت.ت.س 2025"،كتاب2: المخطط الاستراتيجي : الحركات الخمسة وبرامج الأعمال السياحية ذات الأولوية، الجزائر، جانفي 2008، ص ص3-4.
16- وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "م.ت.ت.س 2025"،كتاب1: تشخيص وفحص السياحة الجزائرية، الجزائر، جانفي 2008، ص ص 22-23.
17- وزارة تهيئة الإقليم ، البيئة والسياحة ، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (أفاق 2025)SDAT، الكتاب3: الأقطاب السياحية السبعة للامتياز(POT)، الجزائر، جانفي 2008،ص6.

تطبيق الادارة الالكترونية وانعكاسه
على الرضا الوظيفي لدى الافراد العاملين
دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية

Application of electronic management and its reflection on job satisfaction among working individuals Field study of the Bank of Agriculture and Rural Development

زدوري أسماء

جامعة 8 ماي 45 قالمة الجزائر

Zadouri Asmaa

University of 8 May 45 Algeria

zedouriesma@yahoo.fr

ملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على تطبيق الإدارة الإلكترونية على الرضا الوظيفي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة قالمة- الجزائر، وتحديد علاقة الارتباط بينهما، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج:

- تطبيق البنك للإدارة الإلكترونية بدرجة عالية.
- اهتمام البنك بتحقيق الرضا الوظيفي بدرجة عالية.
- توفير البنية التحتية الملائمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية، من خلال توفير الإمكانات البشرية والمادية والفنية اللازمة لدى استخدام التطبيقات الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية: الإدارة الإلكترونية، الرضا الوظيفي، الأفراد العاملين.

Abstract:

The study aimed to identify "the application of electronic management and the satisfaction of the employment in the bank of agriculture and development -agency Guelma– Algeria", and determine the relation between them, and the study reached a number of results:

-The bank applies electronic management with a high degree

-The Bank is interested in achieving job satisfaction

- Providing the appropriate infrastructure for the application of electronic management, by providing the human, material and technical capabilities necessary in the use of electronic applications.

Key words:The Electronic Management, Satisfaction of the Employment, The Employees .

مقدمة:

مما لاريب فيه أن العالم قد شهد في السنوات القليلة الماضية تطورا كبيرا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على كافة المستويات، وكان لذلك أثرا كبيرا على أسلوب الفرد وعلى منهجه في الإدارة، ومن ثم أصبح من الضروري التعرض لدراسة العناصر الإدارية والنفسية المؤثرة والمتأثرة بتلك التكنولوجيا. فلقد بدأت الكثير من المنظمات في تبنى مفهوم الإدارة الإلكترونية في جميع أنحاء العالم سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، وذلك من خلال عرض معلوماتها على شبكات الانترنت كما أصبحت كثيراً من المعاملات الداخلية تتم عبر شبكة الانترانيت، ومن ثم أتاحت هذه الشبكات للمنظمة وعملائها فرصاً للتواصل بعيداً عن الإجراءات البيروقراطية المعقدة.

وتلعب التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال دورا كبيرا في تطوير وتحسين العمل الإداري، باعتبارها آلية من آليات الإدارة الحديثة التي يجب تطويعها لصالح العمل الإداري، وأحد الموارد الأساسية لتلك الهياكل في التعامل مع الظروف والمستجدات العالمية التي تتصف بالتغير السريع والمنافسة الشديدة، بالإضافة إلى أنها إحدى الأسلحة الإستراتيجية للهياكل الإدارية للتغلب على البيروقراطية بشت انواعها من جهة والتواؤم مع طبيعة العصر ومنتجاته الإلكترونية من جهة أخرى.

ولقد غيرت التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال الكثير من

المفاهيم والأسس الإدارية، وهو ما دعا بمعظم الدول إلى إدخال هـذه التقنيـات الحديثة في آليات العمل الإداري وصلب الهياكل الإدارية، ان هـذا سـيكون لـه أثره على الافراد العاملين وعلى وظائفهم ونشاطاتهم وأداءهم في العمـل ، ممـا سـينعكس علـى مسـتوى رضـاءهم وولاءهـم للمنظمـة الـتي يعملـون بهـا في المستقبل. وهو ما سنحاول الاجابة عنه من خلال دراستنا.

I. الإطار المنهجي للدراسة

إشكالية الدراسة :

إن التحول على مستوى المنظمـات مـن اعمـال يدويـة إداريـة تقليديـة إلى أعمـال إلكترونية كان له آثاره على رضا الموظفين وأداءهـم. وهـو مـا سـنحاول الإجابـة عليه من خلال في الإشكالية التالية:

- ما هو الدور الذي تلعبه الإدارة الالكترونية في تحقيق الرضا الوظيفي لدى الأفراد العاملين بالبنوك المعاصرة؟.

أهمية الدراسة: وبناء عليه تتجلى أهمية الدراسة في محاولتها:

1- التعرف على ماهية الإدارة الإلكترونية والرضا الوظيفي

2- التطرق إلى العلاقة الموجودة بين الإدارة الإلكترونية وبين الرضا الوظيفي؛

3- القاء الضوء على واقع الإدارة الالكترونية وعلاقتهـا بالرضـا الـوظيفي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR؛

4- الوصول إلى توصيات للاستفادة منها في الواقع العملي.

فرضيات الدراسة: تستند الدراسة على الفرضيات التالية:

- لا يهتم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بتطبيق الإدارة الإلكترونية؛

- لا يهتم مسؤولي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بتحقيق الرضا الوظيفي للأفراد؛
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الإلكترونية والرضا الوظيفي.

تقسيمات الدراسة: بغية تحقيق الأهداف المرجوة من البحث تم تقسيمه إلى جانبين:

جانب نظري: وفيه سيتم الاعتماد على الأسلوب الوصفي التحليلي لأهم ما جاء في الكتب والمراجع حول الإدارة الإلكترونية وعلاقتها بالرضا الوظيفي في البنوك المعاصرة.

جانب تطبيقي: وفيه سيتم الاعتماد على منهج المسح الميداني، بطريقة العينة للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حيث سيتم جمع المعلومات والبيانات الخاصة بالإجابة على أسئلة الدراسة واختبار صحة فرضياتها من خلال زيارة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتصميم استبيان وإجراء مقابلات شخصية مع المعنيين في المؤسسة محل الدراسة.

منهجية الدراسة وأدواتها: من أجل دراسة المشكلة موضوع البحث، وتحصيل أبعادها ومحاولة اختبار صحة الفرضيات المقدمة، تنتهج هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره الأنسب لتحديد الحقائق، وفهم مكونات الموضوع، وإخضاعه للدراسة الدقيقة، وكذا تحليل أبعاده.

ونعتمد في ذلك، على بعض الأساليب الإحصائية، مستخدمين الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، وأدوات التحليل الإحصائية، قصد عرض نتائج الدراسة الميدانية وتحليلها. فيما تحدد مجالنا الزمني بين شهري، جانفي، فيفري لسنة 2017، على إطار مكاني يتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

واعتمدنا في دراستنا، على مجموعة من الكتب والمقالات والأبحاث العلمية المحكمة، أما ميدانيا فقد تمت الاستعانة ببرنامج SPSS النسخة المعالجة 19.

II. الإطار المفاهيمي للدراسة

1. ماهية الإدارة الالكترونية.

يشهد العالم اليوم نقلة كبيرة في أساليب وإجراءات العمال، باستخدام تقنيات المعلومات الحديثة ومن بين هذه التقنيات الإدارة الإلكترونية.

1.1. مفهوم الإدارة الإلكترونية:

لقد تنوعت تعاريف واختلفت الإدارة الإلكترونية باختلاف المفكرين والمهتمين الذين تعرضوا لهذا المفهوم. حيث عرفت على أنها على بعض المسائل الإجرائية التي تعتمد عليها الإدارات الإلكترونية، فعرفوا الإدارة الالكترونية بأنها" الجهود الإدارية التي تتضمن تبادل المعلومات وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال بسرعة عالية وتكلفة منخفضة عبر أجهزة ا لحاسوب وشبكات الإنترنت مع ضمان سرية أمن المعلومات المتناقلة" [1].

وعرفت بأنها" موارد معلوماتية تعتمد على الانترنت وشبكات الأعمال تميل أكثر من أي وقت مضى إلى تجريد الأشياء وما يرتبط بها إلى الحد الذي أصبح رأس المال المعلوماتي المعرفي الفكري هو العامل الأكثر فاعلية في تحقيق أهدافها، والأكثر كفاية في استخدام مواردها. [2]"

---

[1] د.العوض احمد محمد الحسن، الادارة الالكترونية : المفاهيم- السمات- العناصر(دراسة وثائقية)، المؤتمر العالمي الاول للادارة الالكترونية: تواصل خلاق مع طفرة الاتصال والمعلومات في عالمنا المعاصر، طرابلس، ليبيا، 1-4/ 6/ 2010، ص 35.

[2] د.عبود نجم، الادارة الالكترونية: الاستراتيجية والوظائف والمشكلات، دار المريخ للنشر والتوزيع، الرياض، 2004م، ص125.

كما عرفت أيضا بأنها"العملية الإدارية القائمة على الامكانيات المتميزة للانترنيت وشبكات الأعمال في التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للشركة بدون حدود من اجل تحقيق أهداف المنظمة [1]".

ومنه يمكن القول ان الادارة الالكترونية هي بديل جديد انطلاقا من التغيير الحاصل في مفاهيم الادارة كمحصلة للتحول في عمل الاجهزة والمؤسسات من الشكل التقليدي إلى شكل يرتكز أساسا على تقنيات الحديثة والبرمجيات.

2.1.أهمية الإدارة الإلكترونية:

للإدارة الالكترونية أهداف كثيرة تسعى إلى تحقيقها في إطار تعاملها مع العميل نذكر منها: [2]

- تقليل كلفة الإجراءات (الإدارية) و ما يتعلق بها من عمليات؛
- زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين و الشركات و المؤسسات؛
- استيعاب عدد أكبر من العملاء في وقت واحد إذ أنّ قدرة الإدارة التقليدية بالنسبة إلى تخليص معاملات العملاء تبقى محدودة و تضطرّهم في كثير من الأحيان إلى الانتظار؛
- إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية والنفوذ في إنهاء المعاملات المتعلقة بأحد العملاء؛
- إلغاء نظام الأرشيف الوطني الورقي و استبداله بنظام أرشفة الكتروني مع

---

[1] محمد الصيرفي، الادارة الالكترونية للموارد البشرية، دار حورس الدولية للنشر والتوزيع والطباعة، ط 1، الاسكندرية، مصر، ص 22.

[2] د.العوض احمد محمد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 36.

ما يحمله من ليونة في التعامل مع الوثائق و المقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة؛

- القضاء على البيروقراطية بمفهومها الجامد و تسهيل تقسيم العمل و التخصص به؛
- إلغاء عامل المكان، اذ أنّها تطمح إلى تحقيق تعيينات الموظفين والتخاطب معهم وإرسال الأوامر و التعليمات والإشراف على الأداء وإقامة الندوات والمؤتمرات؛
- إلغاء تأثير عامل الزمان إلى أقصى حد ممكن.
- كما ان التقليل من استخدام الأوراق سوف يخفض من التكاليف ويساعد المنظمات في القضاء على مشكلة جوهرية تواجهها منذ سنوات وهي عملية الحفظ والتوثيق مما يؤدي إلى عدم الحاجة إلى عملية الخزن.

3.1. خطوات تطبيق الإدارة الالكترونية:

توجد العديد من الخطوات لتطبيق الإدارة الإلكترونية في المنظمات، حتى تتمكن من الاستفادة القصوى من التقنية الحديثة واستثمارها الاستثمار الأفضل، وتحويل تلك المنظمات إلى منظمات رقمية ، تتعامل عن طريق الوسائل التقنية الحديثة في انجاز معاملاتها الإدارية. نوضحها فيما يلي: [1]

1 ـ **إعداد الدراسة الأولية** : ولإعداد هذه الدراسة لابد من تشكيل فريق عمل يضم بعضويته متخصصين في الإدارة والمعلوماتية؛ لغرض معرفة واقع حال الإدارة من تقنيات المعلومات وتحديد البدائل المختلفة وجعل الإدارة العليا على بينه من كل النواحي المالية والفنية والبشرية.

---

[1] عبد الرزاق السالمي، خالد إبراهيم ألسليطي، الإدارة الالكترونية، دار وائل، عمان، الأردن، 2008، ص 64، 65.

2 ـ **وضع خطة التنفيذ**: عند إقرار توصية الفريق من قبل الإدارة العليا في تطبيق الإدارة الإلكترونية في المؤسسة ,لابد من إعداد خطة متكاملة ومفصلة لكل مرحلة من مراحل التنفيذ.

3 ـ **تحديد المصادر**: التي تدعم الخطة بشكل محدد وواضح, ومن هذه المصادر الكوادر البشرية التي تحتاجها الخطة لغرض التنفيذ , والأجهزة والمعدات , والبرمجيات المطلوبة , ويعنى هذا تحديد البنية التحتية لتطبيق الإدارة لإلكترونية في هذه الإدارة أو المؤسسة.

4ـ **تحديد المسؤولية**: عند تنفيذ الخطة ,لابد من تحديد الجهات التي سوف تقوم بتنفيذها وتمويلها بشكل واضح ضمن الوقت المحدد في الخطة والكلف المرصودة إليها.

2. الإطار النظري للرضا الوظيفي.

يعتبر العنصر البشري من أهم العناصر المؤثرة في إنتاجية العمل فهو دعامة الإنتاج وتحدد مهارته بمدى كفاية التنظيم وكفاءته، وقد ترتب على إهمال العنصر البشري في بعض المنظمات أن تخلفت ونقصت إنتاجيتها وهذا مما يدعو إلى دراسة الرضا الوظيفي لما له من أهمية تطبيقية وعملية.

1.2. مفهوم الرضا الوظيفي: لقد تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الرضا الوظيفي واتخذت اتجاهات مختلفة مما جعل الإجماع على تعريف موحد أمر في غاية الصعوبة، وسنتعرض فيما يلي لبعض هذه التعاريف:

تعريف (01): الرضا الوظيفي هو تعبير عن السعادة التي تتحقق عن طريق العمل، بالتالي فهو مفهوم يشير إلى مجموعة المشاعر الوظيفية أو الحالة النفسية التي يشعر بها الفرد نحو عمله [1].

تعريف (02): هو ردود الفعل العاطفية للفرد تجاه وظيفة معينة، أو هو حالة عاطفية إيجابية نتيجة إدراك الفرد بأن المنظمة تسمح له بتحقيق قيم العمل الوظيفي الهامة في نظره [2].

تعريف (03): هو ظاهرة داخلية ضمن عمل المعني بالأمر وهو نتيجة التكيف مع العمل، ويعمل الرضا على التأثير في القرارات المتخذة من العامل اتجاه عمله [3].

تعريف (04): هو الفرق بين ما ينتظره الفرد من عمله وبين الشيء الذي يجده فعلا [4].

إذا فمن خلال التعاريف السابقة يمكن أن نقول بأن الرضا الوظيفي **هو مفهوم متعدد الأبعاد يتمثل في الرضا الكلي الذي يستمده الفرد من وظيفته ومن جماعة العمل التي يعمل معها** ومن الذين يخضع لإشرافهم ، وكذلك من المنظمة والبيئة التي يعمل فيها، ويمكن القول بشكل عام أن الرضا الوظيفي يتكون من الرضا عن الوظيفة والرضا عن علاقات العمل والرضا عن زملاء العمل والرضا عن الرؤساء والرضا عن بيئة العمل والرضا عن سياسات الأفراد.

---

[1] محمد أحمد سليمان، سوسن عبد الفتاح، **الرضا والولاء الوظيفي: قيم وأخلاقيات الأعمال**، زمزم للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1، 2011، ص153.

[2] lock ,E .AC, **the relations hip of task liking and satisfaction**, journal of Applied pay calogy, 49, 1960, p 380.

[3] Aubert Nicola, **Diriger et motives "secrets et pratiques"**, les éditions chihab d'organisation, 1997, p36.

[4] j. william & autres, **la gestion des ressour ces humaines**, MC Graw hill Editeur, Quebec, 1985, p 378.

2.2. أنواع الرضا الوظيفي: يمكننا تقسيم الرضا إلى عدة أقسام كالتالي:

الرضا الداخلي: يتعلق بالجوانب الذاتية للموظف، ينبع من مصدرين أولهما المتعة المتأتية من انهماك الفرد في عمله، والثاني إحساس الفرد بالإنجاز وبأهمية قدراته من خلال ذلك الإنجاز ومن أمثلة ذلك الاعتراف والتقدير والقبول والشعور بالتمكن [1].

الرضا الخارجي: ويتعلق بالبيئة المحيطة بالعامل في عمله مثل المدير، زملاء العمل، وطبيعة العمل، والرضا الخارجي يرتبط بالعائدات المادية.

الرضا الكلي أو العام: وهو الشعور بالرضا الوظيفي اتجاه العوامل الخارجية والداخلية.

الرضا الوظيفي المتوقع: ويشعر الموظف بهذا النوع إذا كان متوقعا أن ما يبذله من جهد يتناسب مع هذه المهمة.

الرضا الوظيفي الفعلي: يشعر الموظف به بعد مرحلة الرضا الوظيفي المتوقع، عندما يحقق الهدف المنشود.

3.2. عوامل الرضا الوظيفي: يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على الرضا الوظيفي حسب مصدرها إلى:

أولا: العوامل التنظيمية: وهي العوامل المتعلقة بعمل المنظمة وتشمل: [2]

---

[1] vroom.v, **wark and motivation,** john wiley and soru, newyork, 1964, p99.

[2] خوله عبد الحميد محمد الطالباني، دور عوامل الرضا الوظيفي في المحافظة على رأس المال الفكري دراسة تحليلية في المعهد التقني/ بابل، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، المجلد 21، العدد 3، العراق، 2013، ص 688.

الحوافز: وهي جميع الحوافز المادية والمعنوية التي توفرها المنظمة لتحقيق درجات الرضا والإشباع لعمالها وفق ما قدموه من جهد في تأدية الأعمال المكلفين بها.

نمط الإشراف: معظم الدراسات التي أجريت في هذا المجال أكدت على وجود علاقة وطيدة بين نمط الإشراف ورضا العاملين، وان معاملة المشرف المباشر اليومية لهم لها تأثير كبير على رضاهم، حيث يرى (Fillippo) أن عدم وجود الإشراف الجيد يؤدي إلى زيادة الاستياء وليس عدم الرضا.

قيم وأهداف المنظمة: كلما شعر العامل بأنه يعمل من اجل أهداف ذات قيمة أو نفع بالنسبة للمجتمع كان لذلك اثر لا يمكن إنكاره على الرضا الوظيفي.

ظروف العمل المادية: أثبتت تجارب (التون مايو وهاوثورن) بان للمحيط المادي تأثير على سلوك العامل, وتتمثل هذه العوامل بالحرارة والتهوية والنظافة ووسائل العمل .

التدوير الوظيفي: يقصد بالتدوير الوظيفي تحريك العامل باستمرار أو بشكل منتظم من وظيفي لأخرى، ويستخدم لغرض التدريب في أكثر الأحيان، كما يفترض زيادة عدد ونوع المهام التي يقوم بها العامل في مجال عمله، لأنها تؤدي إلى تقليل الروتين وبالتالي تقليل ساعات الفراغ لديهم، مما يؤدي إلى زيادة رضاهم الوظيفي.

ثانيا : العوامل الذاتية : وهي العوامل التي تنبثق من شخصية الفرد نفسه كحاجات الفرد، مدى اتفاق العمل مع قيم الفرد، احترام الذات، ظروف العامل ومستواه الاجتماعي..

3. الإدارة الالكترونية والرضا الوظيفي.

1.3.تأثير الإدارة الالكترونية على الرضا الوظيفي: إن استخدام الإدارة الالكترونية وتطبيقها في مختلف أوجه نشاط المنظمات، له انعكاسه على عمل وأداء

الموظفين مما يؤدي إلى زيادة درجة رضاهم وولاءهم للمنظمة التي يعملون بها، وينتج عن ذلك: [1]

1. إن ارتفاع درجة الرضا الوظيفي يؤدي إلى انخفاض نسبة غياب الموظفين.
2. إن ارتفاع مستوى الرضا الوظيفي يؤدي إلى ارتفاع مستوى الطموح لدى الموظفين في المنظمات المختلفة.
3. إن الأفراد ذوي درجات الرضا الوظيفي المرتفع يكونون أكثر رضا عن وقت فراغهم وخاصة مع عائلاتهم وكذلك أكثر رضا عن الحياة بصفة عامة.
4. إن الموظفين الأكثر رضا عن عملهم يكونون أقل عرضة لحوادث العمل.
5. هناك علاقة وثيقة بين الرضا الوظيفي والإنتاج في العمل فكلما كان هناك درجة عالية من الرضا أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج .

ومنه يعتبر الرضا الوظيفي من أهم عوامل نجاح المنظمة فالمنظمة التي لا يشعر العاملون فيها بالرضا لن تحققا أرباحا كبيرة مقارنة تحقق بتلك التي يشعر فيها العاملون بالرضا، ومع وجود الرضا الوظيفي يصبح الموظف مستعد للاستمرار في وظيفته وتحقيق أهداف المنظمة كما أنه يكون أكثر نشاطا وحماسا في عمله.

2.3. الرضا الوظيفي والأداء والإنتاجية:

سنحاول إبراز العلاقة الموجودة بين الرضا الوظيفي والإدارة الإلكترونية من خلال متغيرات الأداء والإنتاجية للأفراد.

أ. الرضا والأداء: يعتقد كثيرا من الأفراد بأن الرضا عن العمل سوف يؤدي إلى مستوى الأداء العالي، وبالفعل فإن ممارسات عديدة تؤدي إلى الرضا ولكن هل الإدارة الالكترونية تؤدي إلى الرضا العالي مما ينتج عنه أداء مرتفع؟

---

[1] سالم تيسير الشرايدة، **الرضا الوظيفي: أطر نظرية وتطبيقات عملية**، دار الصفاء لنشر والتوزيع، عمان، ط 1، 2008، ص 130.

وللإجابة عن هذا السؤال، يمكن القول بـأنّ استخدام الإدارة الالكترونيـة سـوف تؤدي إلى شعور الفرد بالرضا عن عمله ولكـن هـذا لا يعـني بالضـرورة أن يكـون منتجا أكثر من الفرد الذي لا يشعر بالرضا عن عمله، ومن ثم فإن عديد من نتائج الدراسات في هذا المجال أشارت إلى وجود علاقة موجبة بين الرضا والأداء ولكنهـا عادة منخفضة وغير منسقة. ولكن ما هو السـبب وراء هـذه العلاقـة أو الارتبـاط الضـعيف بـين اتجاهـات العمـل وسـلوك العمـل؟ في الواقـع هنـاك العديـد مـن التفسيرات ومنها:

- في كثير من الأعمال تكون وظيفة الفرد مهيكلة بدرجة عالية، وبالتالي لا يكـون لدى الفرد فرصة للسماح بدرجة عالية للتغيير في اتجاهاته(رضاه عن العمل).

- إمكانية وجود بعض العوامـل الـتي تتوسـط العلاقـة بـين الرضـا والأداء أي أن العلاقة بينهما غير مباشرة، ومن بين العوامل التي قد تتوسـط العلاقـة بـين الرضـا والأداء هي الحصول على مكافأة.

ب. الرضا والإنتاجية: هي القدرة على استخدام أحد عناصر الإنتاج أو كلـها بحيث يتم تحقيق أفضل النتائج بأقل تكلفة ممكنة. وحول علاقة الرضا الـوظيفي والإنتاجية واستخدام الإدارة الإلكترونيـة، فهنـاك مـن يـرى أن هيكـل العمـل يفرض على الفرد العمـل بجـد خاصـة بوجـود تكنولوجيـا حديثـة. فاسـتخدام الإدارة الإلكترونية تشجع الأفراد وتحمسهم على العمل مما يزيد من إنتـاجيتهم ويرفع من رضاهم عن المكان الذي يعملون فيه.

وهناك اعتقاد سائد أن العـاملين الراضـين عـن العمـل هـم أكثـر إنتاجيـة مـن العاملين غير الراضين عن العمل، وأن الرضا عن العمل يتعلق بإتجاه الفرد نحو عمله، فالشخص غير الراضي عن عمله فإنه يحمل اتجاهات سلبيه نحـو العمـل يغض النظر عن التكنولوجيـات والوسـائل الحديثـة المسـتخدمة، أي أن تطبيـق

الغدارة الإلكترونية ليس له علاقة بتحقيق الرضا الوظيفي [1].

3.3. الرضا والروح المعنوية: عندما يشعر الفرد مثلاً بالراحة النفسية والهدوء في عمله فإنه يزداد رضاه الوظيفي وهذا دليل على أن النواحي النفسية لها أهمية لدى الفرد، إذا ما توفرت له كان راضياً عن عمله ومن ثم يؤدي ذلك إلى زيادة إنتاجه.

والمؤسسة الناجحة هي التي تشعر الموظفين مهما كان دورهم بأنهم أهم عضو فيها، وأن عملهم من أهم الأعمال، وإذا تمكن هذا الشعور من الموظفين فلن تعرف المدير من الموظف، فكلهم لديهم الغيرة على أداء العمل سواء، وبالتالي نجد لديهم مستوى عال من الرضا الوظيفي.

وتوفير المؤسسة للموارد المادية والتكنولوجيات الحديثة في أداء المهام والوظائف يساهم في رفع معنويات العاملين وتشجيعهم ومساعدتهم أكثر العمل، فهو بمثابة عامل إيجابي ومحفز يساعد بشكل كبير على زيادة أداء الأفراد والجماعات داخل المنظمة، فهو يقلل من الأعباء الوظيفية لديهم، كما يمكنهم من مزاولة مهامهم بسهولة ومرونة اكبر، ويفتح أمامهم فرص الإبداع وطرح الأفكار الجديدة.

III.دراسة ميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR

لقد قمنا باجراء هذه الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية والريفية (وكالة قالمة)، كمحاولة منا لاسقاط الجانب النظري على الواقع.

---

[1] صفاء جواد عبد الحسين، **أثر التمكين الإداري على الرضا الوظيفي لدى العاملين**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 32، العراق، 2012، العراق، ص 86.

1. المنهج والأدوات المستخدمة:

1.1 .مجتمع الدراسة وعينته: يتكون مجتمع الدراسة من الأفراد العاملين في بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وهو جزء من النظام المصرفي الجزائري، يندرج ضمن دائرة البنوك التجارية التي تهدف إلى تنمية القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي. وقد تم توزيع أداة الدراسة على 62 موظف وموظفة بطريقة عشوائية نسبية بوكالة قالمة. هذا وقد بلغ مجموع الإستبانات التي تم استردادها 60 و 02 غير مسترجعة، منها 58 صالحة و 02 غير صالحة للاستعمال. وتعتبر العينة ممثلة للمجتمع الذي سحبت منه بطريقة ملائمة وكافية وبالتالي فإنه يمكن تقييم نتائج هذه الدراسة ضمن هذا الإطار.

2.1.الأساليب الإحصائية المستخدمة:

إن اختيار الأسلوب الإحصائي المناسب اعتمد بالدرجة الأساس على طبيعة البيانات المتوفرة والهدف من التحليل، وفي دراستنا هذه اعتمدنا على برنامج SPSS

(Statistical Packadge For Social Science) حزمة البرامج الاحصائية للعلوم الاجتماعية، ومن خلال هذا البرنامج تم استعمال بعض الادوات الاحصائية المعروفة كالنسب المئوية قصد تحليل الاعداد إلى نسب بغرض التعليق عليها، المتوسط الحسابي وتم استخدامه لقياس متوسط الاجابات افراد العينة للتعرف على مواقفهم ضمن سلم ليكارت.

2.عرض وتحليل الاستمارة وتقييم النتائج:

بعد إسترجاع الإستمارات الموزعة على أفراد العينة المكونة لمجتمع الدراسة، وقبل تحليل إجابات المستجوبين وإستخلاص النتائج، قمنا بإتباع الإجراءات المتمثلة في:

صدق أداة الدراسة وثباتها، وتبيان أساليب معالجة البيانات إحصائيا، خصائص عينة الدراسة.

1.2. ثبات أداة الدراسة: تم إختبار صدق أداة البحث وقياسها من خلال إختبار ألفا كرونباخ، وذلك لقياس مستوى ثبات أداة القياس من ناحية الإتساق الداخلي للعبارات.

الجدول رقم (2): معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات محاور الدراسة

محاور الإستمارة	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرومباخ
المحور الأول	12	0.786
المحور الثاني	12	0.711
كامل الإستمارة	**24**	**0.854**

المصدر: من إعداد الباحثة بإستعمال spss

إن **قيمة الفا كرونباخ لكامل الإستمارة عالي جدا** حيث بلغ نسبة 85.4 % وهذا يدل على أن الإستمارة تتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الإعتماد عليها في الدراسة.

2.2. خصائص عينة الدراسة: للتعرف على توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الخصائص الديمغرافية، ثم حساب التكرارات والنسب المئوية وكانت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (3): التكرارات والنسب المئوية المتعلقة بالمتغيرات الديمغرافية

المتغير	البيان	التكرار	النسبة %
الجنس	ذكر	39	67.2
	أنثى	19	32.8
السن	25-35	10	17.20
	35-45	28	48.30
	أكثر من 45	20	34.50
الوظيفة	مدير	05	08.60
	رئيس قسم	10	17.20
	موظف	43	74.10
المؤهل	متوسط	03	05.20
	ثانوي	14	24.10
	معهد تكوين	02	03.40
	جامعي	33	56.90
	دراسات عليا	06	10.30
الخبرة	أقل من خمس سنوات	10	17.2
	من 5 إلى 10 سنوات	20	34.5
	أكثر من 10 سنوات	28	48.3
	المجموع	**58**	**100**

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج spss

الجنس:يتضح من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الذكور قد بلغت 67.2 %من إجمالي العينة في حين نسبة الإناث 32.8٪ .

السن:كما يبين الجدول أعلاه أن أغلب عينة الدراسة تتوزع أعمارهم بين 35-45 بنسبة 48.30٪ وهذا دليل على أن أغلب أفراد العينة ينتمون إلى فئة الشباب متوسطي العمر، وبلغت الفئة العمرية ما بين 25-35 نسبة 17.20٪، في حين الفئة العمرية أكثر من 45 سنة بلغت النسبة 34.50٪ من عينة الدراسة، وتعتبر ذات أهمية لأنها تمثل مرجع للعاملين الجدد وهذا بحكم أقدميتهم وخبريهم في وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الوظيفة: يظهر من الجدول أن عينة الدراسة توزعت من حيث الوظيفة الحالية على ثلاث فئات، وقد جاء الموظفين في المرتبة الأولى بنسبة 74.10٪ من إجمالي عينة الدراسة، ولقد إحتلت فئة رئيس قسم المرتبة الثانية بنسبة 17.20٪، بينما فئة المدير في المرتبة الثالثة بنسبة 08.60٪ من إجمالي عينة الدراسة، ومن خلال هذه النتائج نستنتج أن الموظفين هم الأكثر عددا في البنك، وذلك لطبيعة الخدمات المقدمة التي تتطلب إتصال مباشر مع الزبائن.

المؤهل:يظهر من الجدول أن عينة الدراسة توزعت من حيث المؤهل العلمي على خمس فئات، وقد جاءت فئة جامعي في المرتبة الأولى بنسبة 56.9% من إجمالي عينة الدراسة، ولقد احتلت فئة المستوى الثانوي المرتبة الثانية بنسبة 24.1%، وجاءت فئة دراسات عليا في المرتبة الثالثة بنسبة 10.3%، وفئة متوسط في المرتبة الرابعة 05.2% والفئة الأخيرة معهد تكوين 03.4% وهذا ما يدل على اهتمام البنك باستقطاب الموظفين حاملي مؤهل علمي عالي.

الخبرة: يتضح من الجدول أن النسبة سنوات الخبرة في العمل بالنسبة للموظفين الذين لهم سنوات خبرة أقل من 5 سنوات بلغت 17.2٪ و 34.5٪ ممن لديهم

سنوات خبرة من 5-10 سنوات، بينما بلغت نسبة 48.3٪ ممن لديهم أكثر من 10 سنوات، وهي تدل على أن نسبة العمال القدامى للبنك والذين يمتلكون المعرفة والخبرة في مجال تخصصاتهم، مما يمكنهم من أداء وظائفهم بشكل جيد.

3.2.التحليل الإحصائي لفقرات الاستبيان:

الجدول رقم 04: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأسئلة الاستمارة:

رقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	Sig	اتجاهات الإجابات
المحور الأول: تطبيق الإدارة الإلكترونية						
	البعد الأول: البنية التحتية للإدارة الالكترونية					
1	تدعم مؤسستك عملية شراء التقنيات الحديثة	3,84	0,696	42,077	0.000	عالية
2	تقوم مؤسستك بتصميم أنظمة الكترونية تتماشى مع المهام الوظيفية	3,64	0,693	39,963	0.000	عالية
3	تجمع مؤسستك بين الأعمال التقليدية والأعمال الإلكترونية	3,79	0,642	44,973	0.000	عالية
4	تمتلك مؤسستك الإمكانيات المادية الكافية لتطبيق الإدارة الإلكترونية	3,88	0,703	42,037	0.000	عالية
	المجموع	3,79	0,472	61,069	0.000	عالية
	البعد الثاني: برامج وتطبيقات الإدارة الالكترونية					
5	تمتلك مؤسستك برمجيات حديثة من أجل العمل	3,90	0,718	41,334	0.000	عالية
6	تعتمد مؤسستك على قواعد البيانات لغرض سير العمل	3,74	0,690	41,308	0.000	عالية
7	تستخدم مؤسستك بعض التقنيات الحديثة كالانترنيت، الاكسترانيت،.	3,79	0,614	47,017	0.000	عالية

8	تمتلك مؤسستك موقع إلكتروني يتوفر على المعلومات اللازمة للعمل	3,78	0,817	35,179	0.000	عالية
	المجموع	3,80	0,441	65,625	0.000	عالية
	البعد الثالث: تنفيذ الإدارة الالكترونية					
09	اعتماد الإدارة العليا على نظم الإدارة الالكترونية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية والروتينية	3,50	1,013	26,311	0.000	عالية
10	تستعين بمدربين وأخصائيين لتدريب العاملين على توظيف آلية العمل الالكتروني	3,60	0,836	32,809	0.000	عالية
11	تهتم الإدارة العليا بتقييم ومتابعة تطبيق الإدارة الالكترونية	3,67	0,825	33,910	0.000	عالية
12	تتوفر على البرامج اللازمة لحماية البيانات والمعلومات من عملية الاختراق	3,66	1,117	24,924	0.000	عالية
	المجموع	3,61	0,585	46,959	0.000	عالية
	المحور الثاني: تحقيق الرضا الوظيفي للأفراد					
	البعد الأول: معنويات العاملين					
13	تشعر بالراحة إزاء استخدام الأنظمة الالكترونية	4,05	0,804	38,380	0.000	عالية
14	تسهم الإدارة الالكترونية بتلبية احتياجات العاملين والتواصل بينهم	3,84	0,721	40,631	0.000	عالية
15	تساعد على توفير الجو الملائم، مما يحسس العاملين بانتمائهم	3,53	0,842	31,961	0.000	عالية
16	تسود روح التعاون والعمل الجماعي في العمل بين الموظفين	3,69	0,821	34,229	0.000	عالية
	المجموع	3,78	0,515	55,870	0.000	عالية
	البعد الثاني: أداء العاملين					
17	تساهم الإدارة الالكترونية في الكشف عن الأخطاء والانحرافات	3,72	0,812	34,927	0.000	عالية

18	تعمـل الإدارة الالكترونيـة تسـهيل نشـاطات ومهام العاملين	4,05	0,575	53,666	0.000	عالية
19	توفير عامل الوقت في تنفيذ المهام	3,95	0,711	42,269	0.000	عالية
20	تساعد على تصحيح الأخطاء الروتينية آليا	3,69	0,902	31,140	0.000	عالية
	المجموع	3,85	0,429	68,362	0.000	عالية
	البعد الثالث: إنتاجية العاملين					
21	تعمـل الإدارة الالكترونيـة علـى تشـجيع الإبداعات الالكترونية ونشرها بينهم	3,81	0,687	42,231	0.000	عالية
22	تعطي فرصـة للمـوظفين لتطـوير نظـم وآليـات عمل حديثة	3,91	0,708	42,102	0.000	عالية
23	تزيد من التنافس بين الموظفين مما يساعد على الإبداع والابتكار	3,62	0,834	33,059	0.000	عالية
24	تسهم في تناقل الخبرات والمعارف بين المـوظفين الاكثر خبرة والجدد	3,86	0,736	39,950	0.000	عالية
	المجموع	3,80	0,468	61,902	0.000	عالية

المحور الأول: تطبيق الإدارة الإلكترونية

يظهر من خلال الجدول السـابق أن الفقـرة رقـم 05 إحتلـت المرتبـة الأولى بمتوسـط حسـابي عـالي 3,90، وإنحـراف معيـاري قـدره 0,718، وقيمـة إحتماليـة Sig= 0.000، التي أقل من 0.05، وبذلك يعتبر هذا المتوسط دال إحصـائيا عنـد مستوى دلالة يساوي 0.05، وبما أن قيمة t بلغت 41,334 فهـذا يـدل أن متوسـط درجة الإجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحيـاد 3، ممـا يعـني أن درجـة الموافقـة عالية من أفراد العينة على هذه الفقرة التي تعكس أن البنك يمتلك برمجيـات حديثـة من أجل العمل.

يظهر من خلال الجدول السابق أن الفقرة رقم 04 إحتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي عالي 3,88، وإنحراف معياري قدره 0,703، وقيمة إحتمالية Sig= 0.000، التي أقل من 0.05، وبذلك يعتبر هذا المتوسط دال إحصائيا عند مستوى دلالة يساوي 0.05، وبما أن قيمة t بلغت 42,037 فهذا يدل أن متوسط درجة الإجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد 3، مما يعني أن درجة الموافقة عالية من أفراد العينة على هذه الفقرة التي تعكس أن إدارة البنك تمتلك مؤسستك الإمكانيات المادية الكافية لتطبيق الإدارة الإلكترونية.

يظهر من خلال الجدول السابق أن الفقرة رقم 01 إحتلت المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي عالي 3,84، وإنحراف معياري قدره 0,696، وقيمة إحتمالية Sig= 0.000، التي أقل من 0.05، وبذلك يعتبر هذا المتوسط دال إحصائيا عند مستوى دلالة يساوي 0.05، وبما أن قيمة t بلغت 42,077 فهذا يدل أن متوسط درجة الإجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد 3، مما يعني أن درجة الموافقة عالية من أفراد العينة على هذه الفقرة التي تعكس أن إدارة البنك تدعم عملية شراء التقنيات الحديثة.

يظهر من خلال الجدول السابق أن الفقرة رقم 04 إحتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي عالي 3.50، وإنحراف معياري قدره 1.013، وقيمة إحتمالية Sig= 0.000، التي أقل من 0.05، وبذلك يعتبر هذا المتوسط دال إحصائيا عند مستوى دلالة يساوي 0.05، وبما أن قيمة t بلغت 26.311 فهذا يدل أن متوسط درجة الإجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد 3، مما يعني أن درجة الموافقة عالية من أفراد العينة على هذه الفقرة التي تعكس اعتماد الإدارة العليا على نظم الإدارة الالكترونية في اتخاذ القرارات الإستراتيجية والروتينية

المحور الثاني: تحقيق الرضا الوظيفي للأفراد

يتبين من خلال الجدول السابق أن الفقرة رقم 13 والفقرة رقم 18 إحتلتا المرتبة الأولى بمتوسط حسابي عالي 4.05، وإنحراف معياري قدره 0.804و 0.575 على التوالي، وقيمة إحتمالية Sig= 0.000، التي أقل من 0.05، وبذلك يعتبر هذا المتوسط دال إحصائيا عند مستوى دلالة يساوي 0.05، وبما أن قيمة t بلغت 38.380 و 53.666، فهذا يدل أن متوسط درجة الإجابة لهذه الفقرتين قد زاد عن درجة الحياد 3، مما يعني أن درجة الموافقة عالية من أفراد العينة على هذه الفقرتين التي تعكس أن الموظفين يشعرون بالراحة إزاء إستخدام الأنظمة الإلكترونية، كما تعمل إدارة البنك على تسهيل مهام ونشاطات العاملين.

يظهر من خلال الجدول السابق أن الفقرة رقم 19 إحتلت المرتبة الثانية بمتوسط حسابي عالي 3.95، وإنحراف معياري قدره 0.711، وقيمة إحتمالية Sig= 0.000، التي أقل من 0.05، وبذلك يعتبر هذا المتوسط دال إحصائيا عند مستوى دلالة يساوي 0.05، وبما أن قيمة t بلغت 42.269 فهذا يدل أن متوسط درجة الإجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد 3، مما يعني أن درجة الموافقة عالية من أفراد العينة على هذه الفقرة التي تعكس أن البنك يسهم في توفير عامل الوقت في تنفيذ المهام.

يظهر من خلال الجدول السابق أن الفقرة رقم 22 إحتلت المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي عالي 3.91، وإنحراف معياري قدره 0.708، وقيمة إحتمالية Sig= 0.000، التي أقل من 0.05، وبذلك يعتبر هذا المتوسط دال إحصائيا عند مستوى دلالة يساوي 0.05، وبما أن قيمة t بلغت 42.102 فهذا يدل أن متوسط درجة الإجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد 3، مما يعني أن درجة الموافقة

عالية من أفراد العينة على هذه الفقرة التي تعكس أن البنك يعطي فرصة للموظفين لتطوير نظم وآليات عمل حديثة.

يظهر من خلال الجدول السابق أن الفقرة رقم 15 إحتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي عالي 3.53، وإنحراف معياري قدره 0.842، وقيمة إحتمالية Sig= 0.000، التي أقل من 0.05، وبذلك يعتبر هذا المتوسط دال إحصائيا عند مستوى دلالة يساوي 0.05، وبما أن قيمة t بلغت 31.961 فهذا يدل أن متوسط درجة الإجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الحياد 3، مما يعني أن درجة الموافقة عالية من أفراد العينة على هذه الفقرة التي تعكس أن إدارة البنك تساعد على توفير الجو الملائم، مما يزيد من درجة رضاهم.

***إختبار فرضيات الدراسة:**

إختبار الفرضية الأولى:

H_0 : لا يهتم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بتطبيق الإدارة الإلكترونية؛

H_1: يهتم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بتطبيق الإدارة الإلكترونية؛

عند مستوى معنوية 0,05 من أجل فحص هذه الفرضية قمنا بحساب المتوسط الحسابي وإختبار T.

الجدول رقم (5): المتوسط الحسابي وإختبارT للفرضية الأولى

المتغير	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T	مستوى المعنوية
تطبيق الادارة الالكترونية	3,73	0,429	66,289	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج spss

تبين المخرجات من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لإجابات العبارات المكونة لمدى الاهتمام بالمورد البشري قد بلغ 3,73 وبانحراف قدره 0,429، وحيث أن قيمة t المحسوبة قد بلغت66,289 ، وهي أكبر من قيمتها الجدولية، هذا ما يدفعنا إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وما يؤكد هذه النتيجة أن مستوى الدلالة المحسوب 0,000 كان أقل من 0,05 أي أقل من المستوى المعتمد، وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ومنه فإن **بنك الفلاحة والتنمية الريفية يولي اهمية** كبيرة بتطبيق الإدارة الإلكترونية؛

اختبار الفرضية الثانية:

H_0 : لا يهتم مسؤولي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بتحقيق الرضا الوظيفي للأفراد؛

H_1: يهتم مسؤولي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بتحقيق الرضا الوظيفي للأفراد؛

عند مستوى معنوية 0,05 من أجل فحص هذه الفرضية قمنا بحساب المتوسط الحسابي واختبار T.

الجدول رقم(6): المتوسط الحسابي واختبارT للفرضية الثانية

المتغير	الوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T	مستوى المعنوية
تحقيق الرضا الوظيفي	3,81	0,377	76,984	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على برنامج spss

تبين المخرجات من الجدول أعلاه أن الوسط الحسابي لإجابات العبارات المكونة لمدى الاهتمام بالمورد البشري قد بلغ 3,81 وبانحراف قدره 0,377، وحيث أن قيمة t المحسوبة قد بلغت 76,984، وهي أكبر من قيمتها الجدولية، هذا ما يدفعنا

إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وما يؤكد هذه النتيجة أن مستوى الدلالة المحسوب 0,000 كان أقل من 0,05 أي أقل من المستوى المعتمد، وهذا ما يؤكد رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، ومنه فإن مسؤولي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR يهتمون بتحقيق الرضا الوظيفي للأفراد؛

إختبار الفرضية الثالثة:

H_0 : لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين الإدارة الإلكترونية والرضا الوظيفي.

H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين الإدارة الإلكترونية والرضا الوظيفي.

الجدول رقم(7): معامل التحديد ومعامل الإرتباط

معامل الإرتباط R	0,710
معامل التحديد R^2	4,081
قيمة F :18,255	مستوى المعنوية 0.000 عند: $\alpha = 0.05$

المتغير	معاملات غير موحدة		معاملات موحدة	قيمة t	مستوى المعنوية
	β	الخطأ المعياري	Beta بيتا		
التابث	1,613	,3320		4,865	,0000
المتغير المستقل: المحور الأول البنية التحتية الإدارة الالكترونية	,1330	,1130	,1670	1,180	,2430
برامج وتطبيقات الإدارة الالكترونية	,1690	,1170	,1980	1,451	,1530
تنفيذ الإدارة الالكترونية	,2910	,0790	,4520	3,702	,0010

المتغير التابع: تنمية رأس المال البشري **المصدر:** من إعداد الباحثة بإستعمال spss

يظهر من الجدول أن معامل التحديد R^2 قد بلغ 4,081 والذي يشير إلى تفسير المتغيرات المستقلة للمتغير التابع بنسبة 40.81% وأن باقي النسبة والمقدرة 59.19% من التأثير في المتغير التابع ترجع إلى عوامل أخرى، كما تشير قيمة F التي بلغت 18,255بمستوى ثقة 95% إلى ملائمة خط الانحدار للعلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتشير قيمة معامل الارتباط R التي بلغت 0,710 إلى وجود علاقة موجبة قوية بين المتغيرين.

بلغت مستوى المعنوية المتغير المستقل 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 الأمر الذي يدل على معنوتها إحصائيا وهو ما يشير إلى أهمية هذا المتغير في تفسير المتغير التابع، ومما سبق من التحليل يمكننا من قبول الفرضية البديلة التي تنص على أنه **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين الإدارة الإلكترونية والرضا الوظيفي.**

ومن خلال ما سبق نستنتج معادلة الإنحدار التالية: $Y = a + b X_1 + cX_2 + dX_3$

تحقيق الرضا الوظيفي = 1,613 +0,133 **البنية التحتية للإدارة الالكترونية** +0,169 **برامج " وتطبيقات الإدارة الالكترونية** +0,291 **تنفيذ الإدارة الالكترونية**

نتائج الاستبيان: من خلال دراستنا التي قمنا بها والتي شملت على عينة من موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية، توصلنا إلى العديد من النتائج نوجزها في:

-يهتم بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بتطبيق الإدارة الإلكترونية: لقد اتضح من الدراسة الميدانية ان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يولي اهمية كبيرة بتطبيق الإدارة الإلكترونية ويظهر ذلك واضح من خلال اجابات الموظفين الذين أقروا بدعم البنك لعملية تطبيق الإدارة الإلكترونية وذلك من خلال تزويده بمختلف التكنولوجيات والتقنيات الحديثة وعلى جميع المستويات الإدارية.

-يهتم مسؤولي بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR بتحقيق الرضا الوظيفي للأفراد: من خلال الدراسة الميدانية يمكن القول بأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يهتم بالرضا الوظيفي لما له من أهمية في تنمية وتطوير أداء العاملين والارتقاء بسلوكياتهم فضلا عن انعكاساته الإيجابية الأخرى.

-توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإدارة الإلكترونية والرضا الوظيفي: إن البنك يهتم بتطبيق الإدارة الإلكترونية بالإضافة إلى محاولته الوصول إلى رضا الموظفين، حيث هناك ارتباط ايجابي وقوي ومتفاوت بين أبعاد الإدارة الإلكترونية والرضا الوظيفي لدى الأفراد العاملين بالبنك حيث يظهر بعد تنفيذ الإدارة الالكترونية أكثر الأبعاد ارتباطا بالرضا الوظيفي بمعامل ارتباط قدره 0,291 يليه بعد برامج وتطبيقات الإدارة الالكترونية0,169 ويليه بعد البنية التحتية للإدارة الإلكترونية بمعامل ارتباط 0,169.

خاتمة:

تعد الإدارة الإلكترونية من ثمار المنجزات التقنية في العصر الحديث، أدى إلى تطور في المجال التقني وابتكار وسائل اتصال متطورة، مما نتج عنه التفكير الجدي من قبل المنظمات للاستفادة من منجزات الثورة التقنية باستخدام الحاسوب وشبكات الانترنيت في إنجاز الأعمال، وتقديم الخدمات للعملاء بطريقة إلكترونية وتطوير طرق العمل التقليدية إلى طرق أكثر مرونة وفعالية.

ومن جانب آخر استخدام المنظمات للتكنولوجيات والتقنيات الحديثة كان له آثاره الايجابية على المنظمات والأفراد العاملين بها. حيث ساعد على رفع معنويات العاملين وتشجيعهم على العمل لقلة الأخطاء وتوفير الجهد الكبير، بالإضافة إلى الزيادة في إنتاجية الفرد والمنظمة. وهو ما ساعد على زيادة الرضا الوظيفي لدى الأفراد العاملين ورفع درجة ولاءهم وانتماءهم للمنظمة التي

يعملون بها. ومن خلال دراستنا الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية والريفية –وكالة قالمة–، كعينة للدراسة بغية إسقاط الجانب النظري على أرض الواقع، فقد لاحظنا أن هذا البنك يهتم بتطبيق الإدارة الإلكترونية وبتحقيق الرضا الوظيفي. وفي هذا الإطار ندرج بعض التوصيات تتمثل في:

- العمل على توفير المزيد من البنيى التحتية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية؛
- توفير البرامج التكوينية من أجل استخدام كافة تطبيقات الإدارة الإلكترونية؛
- توفير الحوافز المادية والمعنوية من أجل تشجيع العاملين على استخدام التقنيات الحديثة؛
- توفير الجو المناسب للعمل حتى يتمكن الموظف من الشعور بالراحة أثناء تأدية مهامه؛
- إشراك الموظفين في اتخاذ القرارات مما يشعرهم بالثقة في النفس وبالتالي تبادل الأفكار؛
- إعطاء الفرص للطاقات الشابة المبدعة لتجسيد مشاريعها؛
- التركيز على الإجراءات الفعالة لدعم الابتكارات والبرامج البحثية ونقل التكنولوجيا؛
- تحسين المناخ التنظيمي للبنك بحيث يصبح أكثر انفتاحا وتبادلا للخبرات وتقبلا للرأي الآخر.

دور جودة العلاقة بين المشتري والمورد
في نجاح العملية الشرائية في المنظمات الصناعية
دراسة تحليلية

The role of the quality of the relationship between the buyer and the supplier in the success of the purchasing process in the industrial organizations – An Analytical study-

د. غريب الطاوس د. بوطرفة صورية

جامعة العربي التبسي- تبسة (الجزائر)

Dr.Boutarffa Souraya Dr. Ghrieb Taoues

University of Al-Arbi Tbessi-Tebessa (Algeria)

sorayainf@yahoo.fr

ملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على جودة العلاقة بين المشتري والمورد في نجاح العملية الشرائية في المنظمات الصناعية، وقد اجريت الدراسة على 42 منظمة صناعية بولاية تبسة، وقد تم قياس نجاح العملية الشرائية من خلال أسس الشراء الناجح والمتمثلة في الشراء بالجودة، الكمية، السعر، وفي الوقت، ومن مصدر الشراء المناسب، وبعد جمع البيانات وتحليلها باستخدام أسلوب الانحدار البسيط، أظهرت النتائج وجود أثر ايجابي ما بين جودة علاقة المشتري والمورد ونجاح العملية الشرائية، وعلى ضوء النتائج توصي الدراسة بضرورة الاهتمام ببناء علاقات طويلة المدى بين المشتري والمورد في السوق الصناعية من أجل تحقيق الأهداف الشرائية للمنظمة الصناعية.

الكلمات المفتاحية: الشراء الصناعي، علاقة المشتري-المورد، العملية الشرائية، مصدر التوريد، نجاح.

Abstract:

This study aimed to identify the role of the quality of relationship between buyer and supplier in the success of purchasing process in industrial organizations. The study conducted on 42 industrial organization in Tebessa, and then the success of the purchasing process has been measured by the purchase by quality, quantity, price, at the time, from the appropriate purchase source, and after collecting and analyzing data using the simple regression method. The results showed the existence of a positive effect between quality of the buyer and supplier and the success of the purchase process.In the light of the results, the study recommends the importance of building long term relationships between buyer and supplier in the market of purchasing goals for industrial organizations.

Key words: industrial purchase, buyer-supplier relationship, purchasing process, supplying source.

مقدمة

يعتبر السلوك الشرائي للمنظمات عملية ذات طرفين في أحد الطرفين الأنشطة التي تتم داخل المنظمة الصناعية وهي الأنشطة المسؤول عنها مركز الشراء من خلال عملية اتخاذه للقرار الشرائي التي تساعد في ايجاد الحلول المناسبة للمشاكل التسويقية واحتياجات الادارات المتنوعة بطريقة كفؤة وفعالة، وفي الطرف الآخر توجد الأنشطة التي تتم خارج المنظمة التي تتعلق بطبيعة العلاقات مع المورد ومدى استقرارها، مما ينعكس على نجاح العملية الشرائية.

ويتم قياس مدى نجاح العملية الشرائية بالمنظمة الصناعية بالاعتماد على معايير أهمها عملية الحصول على احتياجات المنظمة بالجودة، الكمية، السعر، وفي الوقت المناسب، ومصدر الشراء المناسب، ولا يكون ذلك الا من خلال تكامل

الادارات الرئيسية بالمنظمة، وجماعية وانسجام مركز الشراء وحرصه على توافق العملية الشرائية مع أهداف وسياسات المنظمة الصناعية.

وبهدف تحسين جودة القرارات الشرائية تعمل المنظمات على انتهاج الأسلوب الحديث في التسويق الصناعي وهو أسلوب التعاملات الذي يركز على بناء علاقات مع مختلف الاطراف التي يتم التعامل معها، وعلى رأسها المورد الذي يشكل الطرف الآخر في العمليات التبادلية.

ومن هذا المنطلق سيتم تسليط الضوء على مختلف المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بمفهوم العلاقة بين المشتري والمورد وجودتها، كذلك مساهمة جودة هذه العلاقة في نجاح لعملية الشرائية للمنظمة الصناعية، بالاعتماد على دراسة تحليلية احصائية لعينة من المؤسسات الصناعية لولاية تبسة، وذلك من خلال العناصر الموالية:

أولا: الاطار العام للدراسة

1- مشكلة الدراسة

يعتبر الشراء الناجح أحد الأهداف المهمة والأساسية لمركز الشراء في المنظمات الصناعية، ومن أجل اتخاذ قرارات شرائية ناجحة يعمل مركز الشراء على توفير مختلف السلع والخدمات بالجودة، والكمية، والسعر، وفي الوقت المناسب، كما يعمل على اختيار مصادر الشراء المناسبة، وما يرتبط بذلك من متابعة التوريد من حيث مواعيد التسليم واستلام المشتريات، وفحصها للتأكد من سلامتها، ويكون ذلك وفقا للسياسة العامة للمنظمة الصناعية.

لقد تغيرت علاقات المشتري-المورد في العقود الأخيرة مع تحول المنظمات الصناعية الى إقامة علاقات فيما بينها طويلة وأكثر تعقيدا، في محاولة منها لزيادة الإنتاجية والكفاءة في أسواق ومع زيادة الأسواق فقد كان على المنظمات أن

تتحول من استراتيجيات تسويق الصفقات المنفردة الى استراتيجيات التسويق بالعلاقات، حيث تدخل المنظمة المشترية والموردة في علاقات بهدف تحسين أدائها، [1] ومن هذا المنطلق تتبلور اشكالية البحث على النحو الموالي:

ما مدى تأثير جودة العلاقة بين المشتري والمورد على نجاح العملية الشرائية للمنظمات الصناعية؟

2-أهمية الدراسة

يمكن النظر الى أهمية هذه الدراسة من خلال أهمية المتغيرات التي تحاول هذه الدراسة استكشافها وبناء العلاقات بينها، إذ تركز اهتمامات البحوث والدراسات في مجال الأعمال الصناعية بشكل عام وادارة المواد بشكل خاص على أن موضوع الشراء هو أحد المواضيع الهامة في هذين المجالين، مما يدعو الى التعامل مع منظمات الأعمال على أنها جزء من سلاسل توريد منظمات أخرى، ما يؤدي الى بروز أهمية العلاقة بين المشتري والمورد بأبعاد مختلفة تحكمها الثقة والتعاون والالتزام وأثر ذلك على جودة القرارات الشرائية.

3-أهداف الدراسة

تسعى هذه الورقة البحثية لتحقيق الأهداف الموالية:

- تناول المفاهيم النظرية المتعلقة بجودة العلاقة بين المشتري والمورد، ونجاح العملية الشرائية بالمنظمات الصناعية؛

---

[1]- Joseph P. Cannon et Christian Homburg, **Buyer-Supplier Relationships and Customer Firm Costs**, Institute for the Study of Business Markets, Report 13,1998, http://isbm.smeal.psu.edu/isbm_smeal_psu_edu/library/working-017/208P:1.15/paper-articles/1998-working-papers/13-1998-buyer-supplier-relationships.pdf

- ايضاح ضرورة بناء علاقات طويلة المدى بين المنظمة الصناعية ومختلف أطراف التعامل؛
- تسليط الضوء على أهمية علاقة المشتري-المورد، وأثارها على الشراء الناجح للمنظمة الصناعية؛

4- فرضيات الدراسة

في ضوء الاهداف البحثية وتحليل المعطيات يمكن صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري-المورد ونجاح العملية الشرائية في المنظمة الصناعية.

الفرضيات الفرعية:

1. توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري-المورد والشراء بالجودة المناسبة في المنظمة الصناعية.
2. توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري-المورد والشراء بالكمية المناسبة في المنظمة الصناعية .
3. توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري-المورد والشراء بالسعر المناسب في المنظمة الصناعية.
4. توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري-المورد والشراء في الوقت المناسب في المنظمة الصناعية.
5. توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري-المورد والشراء من مصدر التوريد المناسب في المنظمة الصناعية.

5-أداة جمع البيانات

يعتبر الاستبيان الأداة الأساسية والمستعملة في الحصول على المعلومات والبيانات الضرورية، وعليه فقد تضمنت استمارة الاستبيان 32 سؤالا متسلسلا صيغت بما يتلاءم وخصائص العينة المستهدفة للإجابة عليها، وتم تقسيمها إلى جزئين كما يلي:

1-**الجزء الأول: جودة العلاقة المشتري- المورد:** حيث يسمح هذا الجزء بمعرفة مدى وجود علاقة جيدة بين المشتري والمورد (16 عبارة).

2-**الجزء الثاني: أسس الشراء الناجح** : حيث يسمح هذا الجزء بمعرفة المؤشرات الأساسية التي تساعد في نجاح العملية الشرائية للمنظمة الصناعية. (16 عبارة).

6- مجتمع البحث وعينته

اقتصرت الدراسة على المؤسسات الصناعية لولاية تبسة، وعلى هذا الأساس سيتم حصر مجتمع الدراسة في إجمالي المؤسسات الصناعية بالولاية مهما كان شكلها كبيرة أو مؤسسات صغيرة ومتوسطة، وقد قدر عددها بـ417 مؤسسة صناعية تنشط في مجالات متعددة. [1]

هناك عدة طرق للمعاينة وفقا لطبيعة الدراسة وفرضياتها، وسيتم الاعتماد في هذه الدراسة على عينة تحتوي 42 مؤسسة صناعية بولاية تبسة، حيث يوجه الاستبيان الى مسيري ومديري هذه المؤسسات، وهي عينة عمدية (قصدية).

ثانيا: الاطار النظري للدراسة

1- جودة العلاقة بين المشتري والمورد

تنشأ علاقات بين المشتري والمورد من خلال مجموعة من الروابط المالية والقانونية، ويتم تحديد قواعد السلوك الموجه نحو الحفاظ على العلاقة من أجل

[1]- مديرية الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية تبسة.

شراء وبيع السلع والخدمات بناءا على شروط معينة، ويتم التفاوض والمساومة وتبادل المعلومات، مما يبرز وجود سمات معينة يمكن اعتبارها الأساس لبناء علاقات ناجحة بين المشتري والمورد.

1-1- مفهوم العلاقة بين المشتري والمورد

تعرف علاقة الأعمال على أنها: "تفاعل ذو توجه مشترك بين شركتين ذات التزام متبادل"، [1] لقد أكد التعريف السابق على دور الالتزام كعنصر رئيسي في علاقات الأعمال، حيث يتضمن الالتزام توجها مستقبليا، ويقصد به استمرار ودوام العلاقة.

وقدم Ellram التعريف التالي لعلاقات المشتري والمورد: "علاقات مستمرة بين شركتي المورد والمشتري تتضمن التزام عبر فترة ممتدة من الزمن، وتشمل على تبادل للمعلومات فيما بينها، وتقاسم للمخاطر والعوائد الخاصة بالعلاقة فيما بينها". [2]

ويشير هذا التعريف أن العلاقة بين المشتري والمورد تقوم على ادراك أكبر لوجود التزام بين الشريكين خلال فترة زمنية ذات توجه طويل المدى، والتبادل القائم يرتكز أكثر على تبادل المنافع وتقاسم التحديات والمخاطر.

1-2- أنواع العلاقات بين المشتري والمورد

ركزت العديد من الدراسات على بحث العلاقات التعاونية بين المشتري والمورد بطبيعتها المزدوجة، أي دراسة الفوائد والمكاسب التي يمكن أن تؤدي اليها

---

[1]- جيهان عبد المنعم رجب، **نموذج مقترح لهيكل العلاقة بين المشتري والمورد في السوق الصناعية**، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في ادارة الأعمال، كلية التجارة، قسم ادارة الأعمال، جامعة عيت شمس، مصر، 2003، ص: 31.

[2]- **نفس المرجع السابق**، ص: 31.

العلاقة بين المشتري والمورد، حيث وضع Webster عام 1992 مقياسا متدرجا للعلاقات بين المشتري والمورد يبدأ بالصفقات المنفردة وينتهي بالتكامل الرأسي بين أطراف العلاقة، يرى Webster أنه كلما تحركت المنظمات باتجاه اليسار من المقياس كلما تم الانتقال الى علاقة جديدة وبسمات أقرب الى التكامل، [1] كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل رقم (01): أنواع علاقات المشتري-المورد

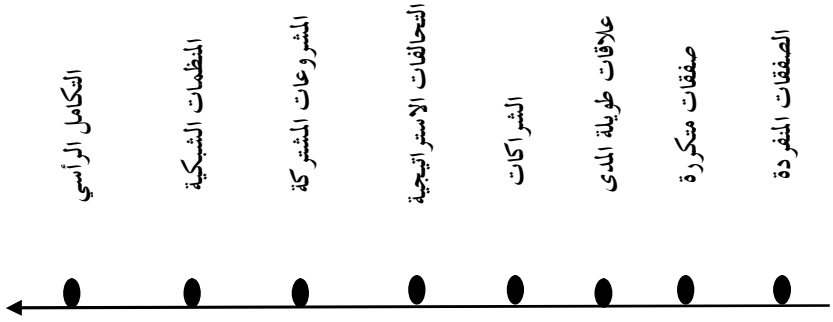

المصدر: جيهان عبد المنعم رجب، **مرجع سابق**، ص: 31.

وفيما يلي شرح لكل نوع من أنواع العلاقات بين المشتري والمورد:

أ- **الصفقات المنفردة:** تعتبر أقل صور العلاقة وأكثرها شيوعا، وقد اعتبر باحثو التسويق في بداية الثمانينات من القرن العشرون، أن التبادلات بين المشتري والمورد تستند على الصفقات أو السوق، وتم اهمال صفة العلاقية للتبادل

[1]- حصة حسن سالم الخيال، **اطار مقترح لاستخدام تكنولوجيا المعلومات وارتباطها بنوع العلاقة بين المشتري والمورد وانعكاسه على الأداء التسويقي**، رسالة مقدمة للحصول على دكتور فلسفة في إدارة الأعمال، كلية التجارة، قسم ادارة الأعمال، جامعة عين شمس، 2008، ص: 62.

التجاري بالرغم من أن العلاقة التبادلية بين المشتري والمورد تعتبر المحور الأساسي لبحوث التسويق. [1]

وتعرف الصفقات المنفردة على أنها: "عملية تبادل سلعة مقابل نقود"، وفي هذا النوع من التبادلات يكون الهدف الرئيسي لكل من البائع والمشتري هو تحقيق أفضل صفقة ممكنة من الناحية الاقتصادية، فالصفقات المنفردة تعتمد على قوى وآلية السعر، وهي بذلك تستبعد أي عنصر من عناصر العلاقات.

أ- **صفقات متكررة:** الصفقات المتكررة أعلى مستوى من الصفقات المنفردة، ويلعب عنصر الثقة دورا في تكرار الشراء، فالمعاملات المتكررة ما هي إلا مؤشرا على العلاقات، لأن العملاء يتوقعون الراحة والكفاية السعرية، وانخفاض التكلفة من جراء تكرار المعاملات. [2]

ب- **علاقات طويلة المدى:** إن العلاقات طويلة المدى عادة ما تكون في الأسواق الصناعية، وهي تمثل التزامات تعاقدية طويلة الأجل نسبيا، ويمكن تعريف العلاقات طويلة المدى على أنها: "التزام تعاقدي قائم على صفة الاستمرارية"، فعنصر توقع استمرارية العلاقة هو السمة التي يقاس من خلالها مدى تعمق العلاقة، وذلك بواسطة مقياس في إحدى نهايته توجد صفقات منفردة دون توقع لاستمرارية العلاقة، وفي النهاية الأخرى يوجد توجه نحو تعاون طويل المدى بتوقع كبير لاستمرارية العلاقة لكلا الطرفين في المستقبل. [3]

---

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص:76.

[2]- Melody J. Hsiao, Sharon Purchase, Shams Rahman, **The impact of buyer-supplier relationship and purchasing process on the supply chain performance: a conceptual framework.** http://impgroup.org/uploads/papers/4210.pdf (15/02/2016)

[3]- حصة حسن سالم الخيال، **مرجع سابق**، ص:80.

ت- **شراكة المشتري-المورد:** تلجأ المنظمات المشترية والموردة الى إقامة شراكات يتم فيها التنسيق فيما بينهما، وعلى نحو يحقق لها النجاح في أسواق العملاء، فالشراكات تحقق أهداف ليس من السهل تحقيقها بمفردها، كما تحقق درجة أقل من عدم التأكد والمخاطرة، وعادة تقيم المنظمات المشترية شراكات بهدف الحصول على سعر أفضل للمكونات المشترية، ولكي تضمن مصدرا معتمدا عليه للتوريد، بينما تدخل المنظمات الموردة في شراكات لكي تضمن سوقا مستمرا لمنتجاتها. [1]

ث- **التحالفات الاستراتيجية:** لقد تزايد لجوء المنظمات الى التحالفات الاستراتيجية، ذلك لأن شراء المنظمة لمنظمة أخرى أو اندماجها لا يحقق غالبا التوقعات المطلوبة، وهناك أسباب كثيرة تدفع المنظمات للدخول في تحالفات استراتيجية منها على سبيل المثال محاولة الاستعانة بمنظمات أخرى في اضافة قيمة من خلال مواردها وقدراتها، وبالتالي زيادة الميزة التنافسية للمنظمة وتحسين أدائها. [2]

ج- **المشروعات المشتركة:** تعتبر المشروعات المشتركة من أكثر أنواع التحالفات شيوعا، رغم أن المصطلحين كثيرا ما يستخدمان كمرادفين، والسمة الفريدة للمشروع المشترك أنها منشأة جديدة يتم انشائها، ولها هيكل ورأس المال الخاص بها، ويتم اقامة المشروعات المشتركة نمطيا لتدوم رغم ان الشركاء المؤسسين قد يغيرون فيما بعد مشاركتهم في الملكية، وعليه تعرف المشروعات

---

[1]- **نفس المرجع السابق**، ص:81.

[2]- Matevž Rašković, Maja Makovec Brenčič, Jan C. Fransoo, Barb ara Mörec, **A Model Of Buyer-Supplier Relationships In A Transnational Company: The Role Of The Business Network Context**, Economic And Business Review, Vol. 14, No. 2, 2012, P:103.

المشتركة بأنها: " اتفاقات تعاقدية بين شركتين أو أكثر ينتج عنه شخصية قانونية منفصلة لها أهدافها الخاصة"

ح- **المنظمات الشبكية:** تقوم فكرة الشبكات الاستراتيجية على وجهة نظر أن المنظمات تعمل في نطاق شبكة من العلاقات المستقلة القائمة على نسيج عنكبوتي من خلال روابط الموارد وارتباطات الأنشطة، وهي وجهة نظر تحظى بقبول واسع لأنها تمثل نظرية الشبكات. [1]

خ- **التكامل الرأسي:** تلجأ المنظمات الى التكامل الرأسي تبعا لظروفها وأحوال السوق، فالتكامل الرأسي ليست استراتيجية، ولكنها وسيلة وأداة لتحقيق استراتيجية المنظمات، وقد توصل الباحثون الى أن التكامل بين العمليات الداخلية والخارجية لأعضاء سلسلة التوريد سوف يساعد على تحقيق ميزة تنافسية وتحقيق أداء نسبي مطلق، وبناء علاقات طويلة الأمد. [2]

1-3- جودة العلاقة بين المشتري والمورد

تعرف جودة العلاقة أيضا على أنها: "التقييم الاجمالي للتكاليف والعوائد الناتجة من الارتباط بعلاقة ما، ومقارنة ذلك بما يمكن أن تحصل عليه من نتائج من بدائل خارج العلاقة". [3]

ويتم الحكم على جودة العلاقة من خلال مجموعة من العوامل تتمثل فيما يلي:

---

[1] – Matevž Rašković, Maja Makovec Brenčič, Jan C. Fransoo, Barb ara Mörec, **Op- Cit**, P:103.

[2] – Melody J. Hsiao, Sharon Purchase et Shams Rahman, **The impact of buyer-supplier relationship and purchasing process on the supply chain performance: a conceptual framework**.

[3] – حصة حسن سالم الخيال، **مرجع سابق**، ص:59.

أ- **الثقة:** تعبر الثقة عن اعتقاد المنظمات بأن شريكها في العلاقة سينجز المهمات التي تؤدي الى نتائج ايجابية له، بمعنى أن الثقة هي توقعات المشتري بأن مزود الخدمة سيفي بوعوده. [1]

ب- **الالتزام:** يعرف الالتزام بكونه علاقة تنطوي على الرغبة في تطوير علاقة مستقرة، والاستعداد لبذل التضحيات في الأجل القصير من أجل المحافظة على العلاقة والثقة في ديمومتها، فهو يحقق لأطراف العلاقة أساس النجاح لأنه يتضمن تحقيق المنفعة المستقبلية.

ت- **الاتصالات وتبادل المعلومات:** يقاس الاتصال بين المشتري والمورد بمدى تكرار تبادل المعلومات ومشاركتها بشكل مفتوح وواضح بين طرفي العملية التسويقية بهدف المحافظة وتطوير تلك العلاقة، وهو تبادل المعلومات بين المشتري والمورد في الاتجاهين من أجل تحقيق فهم مشترك. [2]

ث- **التكيف:** ظهر مصطلح التكيف لأول مرة في الادبيات التسويقية من قبل Hakansson عام 1982، ويرى أن التكيف يعمل على تعزيز العلاقة ويعود الى قدرة المنظمة على تكييف عملياتها وتعديل ممارساتها التجارية حصريا للطرف الآخر الذي يشترك معها في العلاقة. [3]

---

[1] -www.archipel.uqam.ca/4894/1/M12500.pdf (15/02/2016)

[2]- Melody J. Hsiao, Sharon Purchase, Shams Rahman, **The impact of buyer-supplier relationship and purchasing process on the supply chain performance: a conceptual framework,** P:8.
http://impgroup.org/uploads/papers/4210.pdf (15/02/2016)

[3]- Jude Thaddeo Mugarura**, Buyer-Supplier Collaboration, Adaptation, Trust, Commitment And Relationship Continuity Of Selected Private Manufacturing Firms In Kampala**,P:10.
https://news.mak.ac.ug/documents/Makfiles/.../Mugarura_Jude.pdf 15/02/2016

ج- **التعاون:** يشير التعاون الى الأوضاع التي تعمل فيها المنظمات الاقتصادية معا لتحقيق الأهداف المشتركة، ويعكس التعاون توقعات الأطراف المشتركة في العلاقة بالرغبة في العمل معا لتحقيق الأهداف المشتركة والفردية. [1]

2- أسس الشراء الناجح

2-1- الشراء بالجودة المناسبة

يعتبر توصيف الجودة من بين الاستراتيجيات التي تعمل على تخفيض مستوى الخطر، والتي تكون من خلال تعاون المنظمة الصناعية والمجهزين لإبرام عقود تحدد فيها مستوى جودة المنتجات المطلوبة، وتعتبر الجودة من الأسس المهمة لاختيار المجهز المناسب.

تتمثل الجودة بمجموعة الخصائص المتوفرة في المنتجات، والتي تؤثر على قدرتها في تحقيق الرضا ويكون أداء المنتج وفق معايير يمكن توضيحها من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم (01): أبعاد الجودة للمنتجات الصناعية

البعد	الوصف
الأداء	الخصائص الأساسية لتشغيل المنتج
المميزات	الخصائص الاضافية لإتمام عملية التشغيل
الثقة	احتمال تعطيل المنتج خلال فترة زمنية محددة
التوافق	درجة تصميم المنتج ومطابقة مواصفات التشغيل للمواصفات التقنية

1- Melody J. Hsiao, Sharon Purchase, Shams Rahman, **The impact of buyer-supplier relationship and purchasing process on the supply chain performance: a conceptual framework,** P:9. http://impgroup.org/uploads/papers/4210.pdf (15/02/2016)

المتانة، فترة استمرار عمل المنتج	حياة المنتج المتوقعة
المنافع المتحققة	السرعة، القدرة، سهولة التصليح
الخصائص الجمالية للمنتج	كيف ينظر الى المنتج، ما هو الشعور بذلك
الجودة المدركة	المؤثرات غير المباشرة والتي من خلالها تقاس الجودة

المصدر بتصرف: محمود جاسم الصميدعي وردينة عثمان يوسف، **التسويق الصناعي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص:126.

2-2- الشراء بالكمية المناسبة

تعمل المنظمات الصناعية على توفير احتياجاتها من المواد بالكمية المناسبة، فتقوم ادارة المشتريات بمهمة غاية في الأهمية، وهي تحديد الحجم أو الكمية المناسبة لطلبية الشراء الواحدة، التي تغطي الحاجة المطلوبة وتكفل للمنظمة استمرارية العمل وعدم توقفه بسبب نقص مستلزمات العمل.

والكمية المناسبة هي التي تفي باحتياجات العمل والانتاج داخل المنظمة، بحيث لا تزيد عن اللازم فيترتب على ذلك بعض الأعباء والتكاليف المالية، أو تقل عن اللازم فتعطل برامج العمل والانتاج، وتصبح المنظمة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وبناءا عليه فالكمية المناسبة هي الكمية التي تتساوى وتتعادل في ضوئها تكلفة الشراء وتكلفة التخزين، وعندها تكون التكلفة الكلية للشراء أقل ما يمكن. [1]

[1]- مصطفى يوسف كافي، **ادارة الأعمال اللوجستية -مدخل استراتيجي كمي-**، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2013، ص:77.

2-3- الشراء بالسعر المناسب

السعر المناسب هو ذلك المستوى من السعر الذي يحقق للمنظمة المستوى المطلوب من الجودة وبالكمية المطلوبة، كما يضمن وصول وتدفق المواد الى العمليات التشغيلية في المنظمة في الوقت المطلوب، وهو ذلك المستوى الذي يعمل على تحقيق أهداف المنظمة بكفاءة وفاعلية وبانسجام واتفاق مع الكمية والجودة والوقت الملائم. [1]

لذلك فإن القرار المرتبط بتحديد أسعار المشتريات من المواد واحتياجات المنظمة يحتل الأهمية الأكبر، وذلك لارتباط متغير السعر بمجموعة من العوامل المؤثرة في متغيرات العملية الشرائية مما يتطلب من المنظمات الصناعية أن تعمل على دراسة متغير السعر دراسة متأنية وواسعة ودقيقة وبما يؤدي الى أن تحقق المنظمات هدفها الرئيسي وهو الربح.

2-4- الشراء في الوقت المناسب

يقصد بالشراء في الوقت المناسب بيان أو تحديد أنسب وقت يجب أن تصل فيه السلعة أو المادة الى مخازن المنظمة، وتكون جاهزة للاستخدام أو الاستعمال في ظل مجموعة من العوامل (امكانيات المنظمة المالية، الائتمانية، التخزينية، وامكانيات النقل، واحتياجات المنظمة للسلعة). [2]

يلعب الوقت دورا حاسما في نجاح العملية الشرائية، فعامل الوقت عادة هو وقت دورة الطلب (أمر الشراء)، فالمشترين والموردين عادة يعطون الوقت اهتماما كبيرا

---

[1]- عبد العزيز بدر النداوي، **ادارة المشتريات والمخازن**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص:184.

[2]- غانم فنجان موسى ومحمد عبد حسين، **ادارة المشتريات**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ، ص:163.

فالإدارة الكفؤة أو الفاعلية للأنشطة الانتاجية تضمن دورات طلب في مدد أو فترات زمنية معقولة، فتقوم بمعالجة أو تحضير أو شحن الطلب في الوقت المناسب. [1]

2-5- الشراء من مصدر التوريد المناسب

يتوقف نجاح العملية الشرائية الصناعية بالكامل على عملية اختيار المورد المناسب، فنجاح المنظمة في اختيار مصدر الشراء المناسب وفي تنمية العلاقات الجديدة معه، يحقق لها فوائد متعددة، ويعد اختبارا لمدى قدرتها وكفاءتها في العمل، ومدى وفائها لمسؤولياتها، ولا شك أن الاختيار غير السليم لمصدر الشراء سيؤثر كثيرا في الجهود التي تبذلها في عملية توفير احتياجات المنظمة.

ثالثا: الاطار العملي للدراسة

1- صدق الاداة وثباتها

بهدف التحقق من ثبات وصدق الاداة وفاعليتها للتحليل الاحصائي، تم الاعتماد على حساب معامل ألفا كرونباخ (cronbach alpha) و معامل الصدق (validity) فيقصد به مدى اتساق كل عبارة من العبارات المتعلقة بموضوع الدراسة مع الدرجة الكلية للمحور ككل، وكانت النتائج مبينة في الجدول الموالي:

[1]- عبد الستار محمد العلي وخليل ابراهيم الكنعاني، **ادارة سلاسل التوريد**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص ص:105-107.

جدول رقم(02): نتائج اختبار صدق وثبات أداة الدراسة

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
جودة علاقة المورد- المشتري	16	0.754	0.868
نجاح العملية الشرائية	16	0.609	0.780
الاجمالي	**32**	**0.739**	**0.859**

المصدر: من اعداد الباحثتين وفقا لنتائج برنامج التحليل الاحصائي SPSS

وتعتبر نتائج هذا الاختبار جيدة وذات دلالة احصائية عالية، مما يشير الى علاقة ثبات وترابط عالي بين عبارات الاستبيان والوثوق في النتائج التي تم التوصل لها.

2- المعالجة الاحصائية

2-1- تحليل اجابات أفراد العينة نحو متغير جودة العلاقة بين المشتري والمورد

تم اجراء تحليل وصفي لإجابات عينة الدراسة المتعلقة بجودة العلاقة بين المشتري والمورد، وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (03): التحليل الوصفي لمحور جودة العلاقة بين المشتري والمورد

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
1	يمتاز سوق الموردين بتنافسية شديدة	4,59	0,49	عالية جدا
2	تتميز المصادر البديلة أمامنا كمنظمة مشترية للمنتج بالمحدودية	4,40	0,62	عالية جدا
3	تبحث المنظمة عن موردين في مستوى طموحاتها	3,83	1,01	عالية
4	لدينا اتفاقيات محددة تماما مع المورد	3,61	1,03	عالية
5	لدينا اتفاقيات رسمية تحدد التزامات الطرفين	4,57	0,54	عالية جدا
6	كلا الطرفين مسؤول عن تحقيق أهداف العلاقة	4,23	0,75	عالية جدا
7	يتم التصدي لأي مشاكل تعترض العلاقة بصورة مشتركة	3,23	1,07	متوسطة
8	يهتم كل طرف بربحية الطرف الآخر	3,83	1,34	عالية
9	كلا الطرفين مستعد للقيام بتغييرات من أجل التعاون	3,97	1,11	عالية
10	تقع مسؤولية نجاح العلاقة على الطرفين معا	3,50	1,21	عالية
11	يتم تبادل المعلومات الخاصة بتوقعات العرض والطلب عن المنتج النهائي	4,54	0,67	عالية جدا
12	يتم تبادل المعلومات الخاصة بالتنبؤات طويلة المدى عن احتياجات السوق	3,50	1,13	عالية
13	يتم ابلاغنا من قبل المورد بمعلومات حول التغيرات التي قد تؤثر علينا	4,38	0,66	عالية جدا
14	تبادل المعلومات في هذه العلاقة يتم بشكل دوري	3,71	0,89	عالية

	ومتكرر وليس فقط طبقا للاتفاقية			
15	عند حدوث تغييرات يقوم الطرفان بعقد اتفاق جديد ملائم لهما بدلا من التمسك بالشروط الأصلية	4,40	0,66	عالية جدا
16	لدينا رضا عن جودة خدمات التعامل مع المنظمة الموردة	4,33	0,52	عالية جدا
نتيجة المحور الأول		4,03	0,41	عالية

المصدر: من اعداد الباحثتين وفقا لنتائج برنامج التحليل الاحصائي SPSS

أظهر التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة ان درجة ادراك مسيري المنظمات الصناعية محل الدراسة لأهمية العلاقة الجيدة بين المشتري والمورد عالية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور 4.03 (هذا المتوسط ينتمي للمجال الرابع في قيم المتوسطات المطبقة على سلم ليكارت الخماسي "3.40-4.19"، أما قيمة الانحراف المعياري فقد بلغت 0.41، مما يدل على وجود تشتت ضعيف للقيم عن وسطها الحسابي.

ويتضح من اجابات أفراد عينة الدراسة أن سوق الموردين يمتاز بتنافسية عالية، وبمحدودية المصادر البديلة المتاحة للمنظمات الصناعية المشترية، كما أن هناك اتفاقيات رسمية تحدد التزامات كلا من المورد والمشتري، حيث تتميز العلاقة بين المورد والمشتري بالتعاون في تحقيق الأهداف وحل المشاكل، والاستعداد لتبادل المعلومات الخاصة بظروف السوق، وهذا ما يبين أهمية التعاون والثقة المتبادلة بين المشتري والمورد، اضافة الى الالتزام مما يجعل المنظمة المشترية راضية عن الخدمات المقدمة من طرف المورد، وهذا ما يحفز المنظمات الصناعية عينة الدراسة على بناء علاقات طويلة المدى مع المورد.

2-2- تحليل اجابات أفراد العينة نحو متغير نجاح العملية الشرائية

تم اجراء تحليل وصفي لإجابات عينة الدراسة المتعلقة بنجاح العملية الشرائية، وكانت النتائج موضحة في الجدول الموالي:

جدول رقم (04): التحليل الوصفي لمحور نجاح العملية الشرائية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التحقق
1	تعمل المؤسسة على مطابقة المنتجات المستلمة مع المواصفات المتفق عليها مسبقا	4.64	0.48	عالية جدا
2	التأكد من جودة المنتجات المستلمة ودرجة الاعتمادية عليها في تلبية احتياجات المؤسسة	4.19	0.70	عالية
3	متابعة مدى التزام المورد بتقديم خدمات ما بعد البيع	4.07	1.42	عالية
4	نجاح المورد مبني على مدى تدفق المنتجات	4.07	0.80	عالية
5	توفير الكمية المطلوبة بالمواصفات المتفق عليها أحد مؤشرات التزام المورد بنجاح العملية الشرائية	4.35	0.87	عالية جدا
6	يمكن الاعتماد على التوريد بنظام الدفعات اذا كان حجم الصفقة يسمح بذلك	4.19	0.63	عالية
7	يعتبر السعر محور الاهتمام في اتمام عملية الشراء بالمؤسسة	4.50	0.50	عالية جدا
8	تهتم المؤسسة بتسهيلات الدفع المقدمة من طرف المورد	3.90	1.03	عالية
9	تقديم التخفيضات والخصومات أمرا مشجعا على التعامل مع المورد	3.97	0.74	عالية
10	يعتبر وقت استلام المنتجات معيار مهم في عملية تقييم المورد	4.38	0.82	عالية جدا
11	تأخر المورد في تسليم المنتجات يؤثر سلبا على القرارات	4.30	0.46	عالية

	المتخذة من قبل المؤسسة			جدا
12	تتحمل المؤسسة أعباء تأخر المورد في عملية التوريد	2.90	1.47	متوسطة
13	يعتبر التزام المورد بالتوريد في المواعيد المتفق عليها أحد مؤشرات نجاح العملية الشرائية	4.42	0.73	عالية جدا
14	يعتبر التزام المورد بالشروط المتفق عليها عند التعاقد أحد مؤشرات نجاح العملية الشرائية	4.57	0.54	عالية جدا
15	تعمل المؤسسة على تقييم ومراجعة اداء الموردين من أجل اتخاذ قرارا مواصلة التعامل	4.30	0.51	عالية جدا
16	تساعد الثقة المتبادلة مع الموردين على توقيع عقود طويلة المدى	4.33	0.52	عالية جدا
نتيجة المحور الثاني		4.19	0.33	عالية

المصدر: من اعداد الباحثتين وفقا لنتائج برنامج التحليل الاحصائي SPSS

أظهر التحليل الوصفي لإجابات عينة الدراسة ان درجة ادراك مسيري المنظمات الصناعية محل الدراسة لأسس الشراء الناجح عالية حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المحور 4.19 (هذا المتوسط ينتمي للمجال الرابع في قيم المتوسطات المطبقة على سلم ليكارت الخماسي "3.40-4.19"، أما قيمة الانحراف المعياري فقد بلغت 0.33، مما يدل على وجود تشتت ضعيف للقيم عن وسطها الحسابي.

وتظهر النتائج الخاصة بمؤشرات نجاح العملية الشرائية، فجودة اتخاذ القرار الشرائي تعكس مدى التزام المورد بتسليم المنتجات، مما يفرض على المؤسسات الصناعية محل الدراسة الحرص على مطابقة المنتجات المستلمة من قبل الموردين مع المواصفات المطلوبة للتحقق من جودتها، كما أن نجاح العملية الشرائية يعتمد على مدى استمرار تدفق المنتجات وتوفرها بالكمية المطلوبة وفي الوقت المناسب، ويعتبر السعر أحد مؤشرات قياس جودة القرار الشرائي، فهو محور الاهتمام اثناء اتمام

صفقات الشراء الصناعية خاصة اذا ارتبط بتسهيلات الدفع أو التخفيضات المقدمة من طرف المورد، بالإضافة الى ان التزام المورد يدفع الى التعامل واتخاذ القرار الشرائي، وهذا ما يشجع على بناء علاقات طويلة المدى بين المؤسسة والمورد.

3- اختبار الفرضيات

3-1- اختبار الفرضيات الفرعية

تتلخص نتائج التحليل في الجدول الموالي:

جدول رقم (05): تحليل تباين خط الانحدار للفرضيات الفرعية

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الانحدار a	ثابت الانحدار b	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة sig
جودة العلاقة بين المشتري والمورد	الشراء بالجودة المناسبة	0.454	2.077	0.648	0.420	5.385	29.002	0.000
	الشراء بالكمية المناسبة	0.188	3.106	0.238	0.057	1.550	2.402	0.129
	الشراء بالسعر المناسب	0.226	3.152	0.509	0.259	3.741	13.995	0.001
	الشراء في الوقت المناسب	0.602	1.909	0.676	0.457	5.801	33.657	0.000
	مصدر الشراء المناسب	0.232	2.955	0.659	0.434	5.537	30.653	0.000

المصدر: من اعداد الباحثتين وفقا لنتائج برنامج التحليل الاحصائي SPSS

أ-الفرضية الفرعية الأولى

فرض العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري-المورد والشراء بالجودة المناسبة في المنظمة الصناعية.

الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري-المورد والشراء بالجودة المناسبة في المنظمة الصناعية.

يوضح الجدول أعلاه نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لتحديد العلاقة بين جودة علاقة المشتري - المورد والشراء بالجودة المناسبة في المنظمات الصناعية لولاية تبسة، وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغ معامل الارتباط 0.648، مما يدل على وجود تأثير وارتباط قوي بين جودة علاقة المشتري - المورد والشراء بالجودة المناسبة في المنظمات الصناعية لولاية تبسة، بالإضافة الى معامل التحديد الذي يبين أن نسبة 42% من الشراء بالجودة المناسبة في المنظمات الصناعية لولاية تبسة راجع للعلاقة الحسنة بين المشتري والمورد، وقد أظهر اختبار (F) بان نموذج الانحدار بشكل عام ذو دلالة احصائية حيث ان مستوى الدلالة sig=0.000 أقل من مستوى المعنوية($\alpha \leq 0.05$).

وبناءا على النتائج السابقة ترفض الفرضية الفرعية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التالية:

" توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري-المورد والشراء بالجودة المناسبة في المنظمة الصناعية ".

ب-الفرضية الفرعية الثانية

فرض العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري-المورد والشراء بالكمية المناسبة في المنظمة الصناعية.

الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري-المورد والشراء بالكمية المناسبة في المنظمة الصناعية.

يوضح الجدول اعلاه نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لتحديد العلاقة بين جودة علاقة المشتري-المورد والشراء بالكمية المناسبة في المنظمة الصناعية ، عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغ معامل الارتباط 23.8% وهي نسبة ضعيفة وقد أظهر اختبار F بأن نموذج الانحدار بشكل عام غير مفسر احصائيا، حيث قدر مستوى الدلالة بـــ .sig=0.129

وبناءا على النتائج السابقة ترفض الفرضية الفرعية البديلة وتقبل الفرضية العدمية التالية:

" لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري-المورد والشراء بالكمية المناسبة في المنظمة الصناعية ".

ج-الفرضية الفرعية الثالثة

فرض العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري-المورد والشراء بالسعر المناسب في المنظمة الصناعية.

الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري-المورد والشراء بالسعر المناسب في المنظمة الصناعية.

يوضح الجدول رقم (05) نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لتحديد العلاقة بين جودة علاقة المشتري - المورد والشراء بالسعر المناسب في المنظمات الصناعية لولاية تبسة، وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغ معامل الارتباط 0.509، مما يدل على وجود تأثير وارتباط متوسط بين جودة علاقة المشتري - المورد والشراء بالسعر

المناسب في المنظمات الصناعية لولاية تبسة، بالإضافة الى معامل التحديد الذي يبين أن نسبة25.9 % من الشراء بالسعر المناسب في المنظمات الصناعية لولاية تبسة راجع للعلاقة الجيدة بين المشتري والمورد ، وقد أظهر اختبار (F) بان نموذج الانحدار بشكل عام ذو دلالة احصائية حيث ان مستوى الدلالة sig=0.001 أقل من مستوى المعنوية($\alpha \leq 0.05$).

وبناءا على النتائج السابقة ترفض الفرضية الفرعية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التالية:

" توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري-المورد والشراء بالسعر المناسب في المنظمة الصناعية ".

د-الفرضية الفرعية الرابعة

فرض العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري-المورد والشراء في الوقت المناسب في المنظمة الصناعية.

الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري-المورد والشراء في الوقت المناسب في المنظمة الصناعية.

يوضح الجدول أعلاه نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الذي استخدم لتحديد العلاقة بين جودة علاقة المشتري - المورد والشراء في الوقت المناسب في المنظمات الصناعية لولاية تبسة، وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغ معامل الارتباط 0.676، مما يدل على وجود تأثير وارتباط قوي بين جودة علاقة المشتري - المورد والشراء في الوقت المناسب في المنظمات الصناعية لولاية تبسة، بالإضافة الى معامل التحديد الذي يبين أن نسبة 45.7% من الشراء في الوقت المناسب في المنظمات الصناعية لولاية تبسة راجع للعلاقة الحسنة بين المشتري والمورد، وقد أظهر اختبار (F) بان نموذج

الانحدار بشكل عام ذو دلالة احصائية حيث ان مستوى الدلالـة sig=0.000 أقـل من مستوى المعنوية($\alpha \leq 0.05$).

وبناءا على النتائج السابقة ترفض الفرضية الفرعية العدمية وتقبل الفرضية البديلـة التالية:

" توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري-المورد والشراء في الوقت المناسب في المنظمة الصناعية ".

ه-الفرضية الفرعية الخامسة

فرض العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري-المورد والشراء من مصـدر التوريـد المناسـب في المنظمـة الصناعية.

الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنويـة ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري-المورد والشراء من مصـدر التوريـد المناسـب في المنظمـة الصناعية.

يوضح الجدول رقم (05) نتائج تحليـل الانحـدار الخطـي البسـيط الـذي اسـتخدم لتحديد العلاقة بين جودة علاقة المشـتري - المـورد والشـراء مـن مصـدر التوريـد المناسب في المنظمات الصناعية لولاية تبسة، وجود علاقة تأثير موجبـة ذات دلالـة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغ معامل الارتبـاط 0.659، ممـا يدل على وجود تأثير وارتباط قوي بين جودة علاقة المشتري - المورد والشراء مـن مصدر التوريد المناسب في المنظمات الصناعية لولاية تبسة، ومعامل التحديد الـذي يبين أن نسبة43.4 % من الشراء من مصدر التوريد المناسب في المنظمات الصناعية لولاية تبسة راجع للعلاقة الجيدة بين المشتري والمورد ، وقد أظهر اختبـار (F) بـان

نموذج الانحدار بشكل عام ذو دلالة احصائية حيث ان مستوى الدلالـة sig=0.000 أقل من مستوى المعنوية($\alpha \leq 0.05$).

وبناءا على النتائج السابقة ترفض الفرضية الفرعية العدمية وتقبل الفرضية البديلـة التالية:

" توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري-المورد والشراء من مصدر التوريد المناسب في المنظمة الصناعية ".

3-2- اختبار الفرضية الرئيسية

فرض العدم: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري - المورد ونجاح العمليـة الشـرائية في المنظمـات الصـناعية لولاية تبسة.

الفرض البديل: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنويـة ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري - المورد ونجاح العمليـة الشـرائية في المنظمـات الصـناعية لولاية تبسة.

تتلخص نتائج التحليل في الجدول الموالي:

جدول رقم (06): تحليل تباين خط الانحدار للفرضية الرئيسية

المتغير المستقل	المتغير التابع	معامل الانحدار a	ثابت الانحدار b	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة t المحسوبة	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة sig
جودة العلاقة بين المشتري والمورد	نجاح العملية الشرائية	0.258	2.809	0.301	0.091	1.997	3.989	0.043

المصدر: من اعداد الباحثتين وفقا لنتائج برنامج التحليل الاحصائي SPSS

يوضح الجدول أعلاه نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط الـذي اسـتخدم لتحديـد العلاقة بين جودة علاقة المشتري – المـورد ونجـاح العمليـة الشـرائية في المنظمـات الصناعية لولاية تبسة، وجود علاقة تأثير موجبة ذات دلالة احصائية عنـد مسـتوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$)، حيث بلغ معامل الارتباط 0.301، مما يدل على وجـود تـأثير وارتباط متوسط بين جودة علاقـة المشـتري – المـورد ونجـاح العمليـة الشـرائية في المنظمات الصناعية لولاية تبسة، بالإضافة الى معامل التحديد الـذي يـبين أن نسـبة 09.1% من نجـاح العمليـة الشـرائية في المنظمـات الصـناعية لولايـة تبسـة راجـع للعلاقة الجيدة بين المشتري والمورد، وقـد أظهـر اختبـار (F) بـان نمـوذج الانحـدار بشكل عام ذو دلالة احصائية حيث ان مستوى الدلالة sig=0.043 أقل من مستوى المعنوية($\alpha \leq 0.05$).

وبناءا على النتائج السابقة ترفض الفرضية الفرعية العدمية وتقبل الفرضية البديلـة التالية:

"توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة علاقة المشتري – المورد ونجاح العملية الشرائية في المنظمات الصناعية لولاية تبسة.

النتائج

ولقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات سيتم عرضها تباعا كما يلي:

- تولي المنظمات الصناعية اهتماما ببنـاء علاقـات جيـدة مـع جميـع الأطـراف، وعلى رأسها المورد؛
- يعتبر المورد صاحب مصلحة وشريك استراتيجي في ظل التسويق بالعلاقـات، مما يفرض علـى المنظمـات الصـناعية اعـادة صـياغة فلسـفة الشـراء وطريقـة التعامل مع معه؛

- -موافقة أفراد عينة الدراسة على أن الشراء بالكمية المناسبة أحد أسس الشراء الناجح بدرجة عالية والتي تؤكد ضرورة الاعتماد على نظام الدفعات من أجل التحكم الجيد في التكاليف من جهة، واستمرارية تدفق المنتجات من أجل ضمان استمرارية العمل من جهة أخرى؛
- موافقة أفراد عينة الدراسة على أن الشراء في الوقت المناسب أحد أسس الشراء الناجح بدرجة عالية، والتي تؤكد على أهمية الوقت في استمرار عمل المؤسسة، حيث أن أي تأخر في تسليم المواد يمكن أن يؤثر سلبا في عمل المؤسسة (التوقف / التعطيل)؛
- موافقة أفراد عينة الدراسة على أن الشراء بالسعر المناسب أحد أسس الشراء الناجح بدرجة عالية، والتي تؤكد على اهمية السعر في اتمام العملية الشرائية من خلال الاهتمام بتسهيلات الدفع المقدمة من طرف الموردين، التخفيضات والخصومات الممنوحة؛
- موافقة أفراد عينة الدراسة على أن الشراء من مصدر التوريد المناسب أحد أسس الشراء الناجح بدرجة عالية جدا، توضح أهمية بناء علاقات طويلة مع الموردين ترتكز على الثقة والالتزام؛
- موافقة أفراد عينة الدراسة بدرجة عالية على أن أسس الشراء تعتبر معايير مهمة في تحديد نجاح العملية الشرائية.
- يسعى كل من المشتري والمورد الى بناء علاقة تعاون تهدف الى تحقيق مصالح الطرفين ؛
- وجود علاقة تأثير ذات دلالة احصائية بين جودة علاقة المشتري- المورد ونجاح العملية الشرائية للمنظمة الصناعية، حيث تساعد الثقة، التعاون والالتزام بين المورد والمنظمة الصناعية المشترية في توفير احتياجاتها بالجودة،

الكمية، السعر وفي الوقت المناسب ، واختيارها لمصدر التوريد المناسب، مما ينعكس ايجابا على نجاح العملية الشرائية.

التوصيات

بناءا على الاستنتاجات المتوصل اليها يمكن تقديم جملة من التوصيات أهمها:

- ضرورة الاهتمام بعلاقات طويلة المدى بين المشتري والمورد في السوق الصناعية؛
- ضرورة المحافظة على توفير درجة عالية من الرضا عن العلاقة بين كلا الطرفين؛
- ضرورة الاهتمام بالثقة، التعاون، والالتزام كأساسيات في بناء علاقة بين المشتري والمورد؛
- تعزيز الاتصال وتبادل المعلومات بين المشتري والمورد لأهميتها في تحقيق الرضا وتعزيز الولاء لدى المنظمات الصناعية.

الاستثمار في القطاع الفلاحي لتحقيق سياسة تنموية مستدامة خارج قطاع المحروقات حالة الجزائر

Investment in the agricultural sector to achieve a sustainable development policy outside the hydrocarbon sector The case of Algeria

أ .مريم بودودة أ. هجيرة زقاد

جامعة جيجل جامعة قسنطينة 2

A. Mariam Budouda Hadjera Zagade

University of Jijel University of Constantine2

Algeria

الملخص:

يعد الاستثمار في القطاع الفلاحي في الجزائر أحد الحلول الاقتصادية للخروج إلى اقتصاد متنوع بعيدا عن المحروقات، ونظرا للدور الكبير الذي يؤديه هذا القطاع في الاقتصاد الوطني، من حيث مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وأهميته الكبيرة في تأمين مصادر العيش والغذاء لحياة السكان، امتصاص جزء كبير من البطالة التي تعيشها البلاد، الحد من الهجرة الريفية، إنشاء كثير من الصناعات سواء التي لها علاقة مباشرة بهذا القطاع كالصناعات الغذائية والنسيجية... أو تلك الصناعات التي تقوم من أجل تنمية القطاع الفلاحي، مثل صناعة الأسمدة، المبيدات، صناعة وسائل الإنتاج الفلاحي وغيرها، هذا من جهة، وتحقيق التنمية المستدامة من جهة أخرى، وهذا ما جعل الجزائر تعطي هذا القطاع أهمية كبيرة بهدف تحسينه من خلال تبني عدة سياسات فلاحية وريفية بدءا من التسيير الذاتي إلى غاية برنامج التجديد الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الفلاحي، التنمية المستدامة، السياسات الفلاحية والريفية في الجزائر.

Abstruct :

Investment in the agricultural sector in Algeria is one of the economic solutions to a diversified economy away from hydrocarbons. In view of its significant role in the national economy in terms of its contribution to GDP and its great importance in securing livelihoods and food for the lives of the population, Of the unemployment in the country, the reduction of rural migration, the establishment of many industries, whether directly related to this sector, such as food and textile industries ... or those industries that are for the development of the agricultural sector, such as the industry of fertilizers, pesticides, manufacturing means of production Neighborhood and others, on the one hand, and the achievement of sustainable development on the other hand, and this is what made this sector Algeria gives great importance in order to improve it by adopting a number of agricultural and rural policies, ranging from self-management to the very agricultural renewal program.

Keywords: agricultural investment, sustainable development, agricultural and rural policies in Algeria.

مقدمـــة

أولا : مشكلة الدراسة

يعتبر قطاع الفلاحة الوتر الحساس في أي اقتصاد، فهو يساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي، استخدام عدد كبير من اليد العاملة خاصة العمال الغير مؤهلين، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها البلاد، الحد من الهجرة الريفية وبالتالي العمل على التوازن الجهوي بين المدينة والريف، وعلى اعتبار أن قطاع الفلاحة هو أحد القطاعات الإستراتيجية التي لها دور حيوي في ضمان التنمية المستدامة، فإنه يعتبر من أضعف القطاعات الاقتصادية وأكثرها انكشافا، حيث أن الإنتاج الزراعي يتأثر بعوامل خارجة عن سيطرة المزارع لعل أهمها العوامل الطبيعية.

تعتبر الفلاحة في الجزائر قطاعا استراتيجيا بالنظر للمساحات الفلاحية الشاسعة والطاقات البشرية الهائلة، لذا سعت الجزائر كغيرها من دول العالم منذ الاستقلال إلى تنمية قطاع الفلاحة من أجل مسايرة التغيرات الدولية، فقد شهد هذا القطاع الحساس مجموعة محاولات الإصلاح كنتاج طبيعي للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والسياسية والفنية التي تؤثر عليه، ولهذا أولت الجزائر القطاع الفلاحي أهمية كبيرة بهدف تحسينه من خلال تبّني سياسات فلاحية بدءا من التسيير الذاتي إلى غاية برنامج التجديد الفلاحي.

إن الوضعية الراهنة للاقتصاد الجزائري تعرف بالأزمة الخانقة، وذلك بعد تدهور أسعار البترول لذا وجب علينا النهوض بقطاع الفلاحة والسعي لتحقيق اكتفاء ذاتي، **فما مدى مساهمة سياسات الاستثمار القطاع الفلاحي في تحقيق سياسة تنموية مستدامة خارج قطاع المحروقات بالجزائر؟**

وسيتم الإجابة على الإشكالية من خلال عرضنا لهذه الورقة البحثية من خلال تطرقنا للنقاط التالي:

1- المفاهيم الأساسية للتنمية الفلاحية المستدامة.

2- تطور السياسات الفلاحية والريفية في الجزائر.

3- تقييم أداء السياسات الفلاحية والريفية لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر.

ثانيا: أهمية الدراسة

يحظى موضوع تنمية قطاع الفلاحة باهتمام الكثير من الدول والهيئات الدولية، لما يكتسبه هذا القطاع من أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما جعلنا نتناوله من الجانب الاقتصادي والاجتماعي، كما يعود اختيار هذا الموضوع قصد إعطاء حلول وإجراءات من شأنها أن تقدم دعمًا للقطاع الفلاحي في الدول العربية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة.

ثالثا : أهداف الدراسة

تسعى هذه الورقة البحثية إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل في:

- توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة التنمية الفلاحية المستدامة.
- إبراز أثر سياسات الاستثمار الفلاحي في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.
- -عرض أهم البرامج والسياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر من الاستقلال إلى الوقت الحالي.
- إبراز مساهمة القطاع الفلاحي الجزائري في تحقيق تنمية مستدامة خارج قطاع المحروقات.

رابعا : منهج الدراسة

للإجابة على إشكالية البحث، اخترنا المنهج الوصفي التحليلي، الذي يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين، مع محاولة تفسير هذه الحقائق وتحليلها للوصول إلى إبداء الاقتراحات بشأن الموقف أو الظاهرة موضوع الدراسة، وذلك بالاعتماد على الكتب العربية وبعض الدراسات والبحوث السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث.

الإطار النظري

I. مفاهيم أساسية حول التنمية الفلاحية المستدامة

1- التنمية الفلاحية المستدامة :

حسب منظمة الأغذية والزراعة: "التنمية المستدامة هي إدارة وصيانة قاعدة الموارد الطبيعية، وتوجيه التغيير التقني والمؤسسي على نحو يكفل تحقيق الإحتياجات البشرية للأجيال الحاضرة والمقبلة وتلبيتها المستمرة. وهذه التنمية في القطاع الفلاحي تصون موارد الأراضي والمياه والموارد الوراثية النباتية والحيوانية،

ولا تؤدي إلى تدهور البيئة، وهي ملائمة من الناحية الفنية، ومجدية اقتصاديا ومقبولة اجتماعيا". [1]

التنمية الفلاحية المستدامة هي "التوازن بين إستهلاك الموارد وضمان حق الأجيال القادمة منها، وهي تعتمد على عناصر أساسية هي المجتمع والبيئة والاقتصاد وهي تطالبنا بالتفكير في الآثار البيئية لأي نشاط بشري يضر بصحة الإنسان وعلى قدرة الموارد الطبيعية على التجدد والاستمرار". [2]

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن التنمية الفلاحية المستدامة هي الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج الزراعي، الحفاظ على خصوبة التربة، حماية البيئة والحفاظ على الطاقة الإنتاجية المستدامة لعناصر الإنتاج من خلال الاستهلاك الرشيد للطاقة الناضبة والاستثمار في الطاقات المتجددة.

2- الاستثمار في الفلاحة كطريق لتحقيق الاستدامة

يشكل الاستثمار الفلاحي أحد الاهتمامات الرئيسة لمختلف دول العالم لما له من الآثار في تحقيق الأمن الغذائي والتقليل من التبعية للاستيراد كما أن الاستثمار في القطاع الفلاحي يتأثر ويؤثر في الجانب البيئي فمن الضروري أن يرفع الاستثمار التجاري ويعظم أهداف التنمية المستديمة، مثل الحد من الفقر، الاستدامة البيئية ومرونة التكيف مع المناخ. إن الاستثمار الفلاحي يمكن أن يكون له الأثر الفعلي إذا ما تم الاهتمام بالمنتجين الصغار وهذا بإتاحة الفرصة لهم في توظيف معارفهم والاستفادة من خدمات البحث والتطوير المتاحة لهم بالإضافة إلى استفادتهم من

---

[1] فهمي بشاى، **نحو التنمية الزراعية المستدامة في العراق**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2003، ص. 24.

[2] محمد سمير أبو سليمان وآخرون، **البيئة والتنمية الزراعية المستديمة**، مركز البحوث الزراعية، جمهورية مصر العربية، 2007، ص. 12.

خـدمات الإرشـاد المناسـبة، المنشـآت القاعديـة الفلاحـة وغيرهـا مـن إمكانيـات الاستثمار.

2-1 الاستثمار في الحيازات الزراعية الصغيرة: يمكن أن يشارك هـذا النـوع مـن الاستثمار في الحيازات الصغيرة في رفع مردودية الإنتاجية الفلاحيـة مـن خـلال مـا يلي[1]:

- تحسين الحوافز السعرية وزيادة نوعية وكمية الاستثمار العام؛
- تحسين عمل أسواق المنتجات والمستلزمات؛
- تحسين القـدرة علـى الحصـول علـى الخـدمات الماليـة وتخفـيض التعـرض للأخطار؛
- تعزيز وتفعيل أداء منظمات المنتجين؛
- تشجيع الابتكار في الزراعة مـن خـلال اسـتخدام التكنولوجيـا والتقنيـات الحديثة في الإنتاج والاستغلال؛
- زيادة الاستدامة الزراعية وجعلها دعامة قوية للخدمات البيئية.

2-2 **الاستثمار الفلاحي المسؤول اجتماعيا:** يرتبط الاستثمار الزراعـي المسـؤول اجتماعيا بالمسؤولية الملقـاة علـى الفلاحـين وأصـحاب المؤسسـات المتخصصـة في الميدان الفلاحي اتجاه استخدام الموارد الزراعيـة والطبيعيـة وتأثيراتهـا علـى تـوازن النظم البيئية والايكولوجية وقد تم وضع بعض المبادئ الأساسية للاستثمار الزراعي المسؤول[2]:

---

[1] يوسف صوار وآخرون، **السياسات العامة ودورها في التنمية المستدامة**، مجلة ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – وجـدة – المغـرب، العـدد 05، سبتمبر2015، ص. 07

[2] يوسف صوار وآخرون، المرجع السابق، ص. 07

- يجب الاعتراف بالأحكام الحالية التي تنص على الحق في الأرض والموارد الطبيعية المرتبطة بها واحترامها.
- تعزيز الاستثمار الزراعي للأمن الغذائي دون تشكيل أي خطر أو تهديد للأمن الغذائي.
- جميع العمليات المتعلقة بالاستثمار في الزراعة يجب أن تكون شفافة مراقبة والتأكد من أن جميع الأطراف المعنية مسؤولة في الإطار القانوني والتنظيمي والأعمال تكون المناسبة.
- جميع المتضررين ماديا ينبغي استشارتهم والاتفاقات الناتجة من هذه المشاورات يتم توثيقها واحترامها.
- ينبغي أن تضمن أن مشاريع المستثمرين احترام سيادة القانون، وإدماج الممارسات التصنيعية الجيدة، التي تكون اقتصاديا قابلة للاستمرار تعطي نتائج مفيدة للطرفين ومستدامة.
- يجب على الاستثمارات توليد آثار الاجتماعية وتوزيعية مرغوب فيها ولا تزيد تفاقم من حالات الضعف.
- يجب أن يكون الأثر البيئي للمشاريع كميا كما يجب اتخاذ التدابير لتشجيع الاستخدام المستدام للموارد وتقليل وتخفيف المخاطر وحجم الآثار السلبية.

3- أهم معوقات التنمية الفلاحية بالجزائر: بعد ضعف التمويل الموجه للقطاع الفلاحي، المعرقل الرئيسي لعملية التنمية الفلاحية إلى جانب عدم فعالية السياسات التي كانت مطبقة، مما أفرز أوضاعا متردية للقطاع الفلاحي اتسمت بما يلي: [1]

[1] مراد علة، **إشكالية الأمن الغذائي في الجزائر: قراءة تقييمية في السياسات الوطنية للتنمية الفلاحية وسبل تفعيل التكامل الغذائي العربي**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في

- محدودية الأراضي الزراعية التي هي في حدود 7 مليون هكتار، ويترك منها أكثر من الثلث سنويا للراحة (التبوير).
- غياب قانون واضح لتنظيم الملكية العقارية للأراضي الزراعية مما عرقل الاستثمارات الفلاحية لصعوبة الحصول على القروض.
- تعاني الأراضي الزراعية من التصحر وانجراف التربة وتحويل الأراضي الملوحة التي تهدد حوالي مليون هكتار خاصة في المناطق السهلية.
- ضعف استخدام المكننة في الزراعة.
- انخفاض معدل استخدام الأسمدة خاصة بعد رفع الدعم على مدخلات الإنتاج، كما أن نقص الإرشاد الفني للزراع وعدم وجود مرجع تقني في مجال التخصيب يحدد نوع التربة وأصناف الأسمدة ومواعيد استعمالها قلل من التسميد الكافي والعقلاني.
- التخلف التكنولوجي للإنتاج في مجالات تحسين البذور والسلالات ونقل التكنولوجيا المناسبة بسبب غياب الإرشاد الفلاحي والتأطير التقني خاصة في الأوساط الريفية والمناطق النائية.
- ضعف هياكل التسويق من طرق وسائل النقل وهياكل حفظ وتخزين المحاصيل إلى جانب غياب تنظيم الأسواق أثر سلبا على تصريف الإنتاج وتوزيعه، كما أن ضعف التصنيع في الزراعة تسبب في أضرار كبيرة للمزارعين، حيث اقتصر التصنيع على عمليات تحويل الطماطم والحبوب والحليب في العموم بطاقات تحويل ضعيفة لا تصل إلى امتصاص كل الفائض.

الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص.03.

- نقص مردود القطاع وغياب الحوافز المادية الذي حد من عمليات الاستثمار خاصة التي تتطلب موارد ضخمة كاستصلاح الأراضي.

II. تطور السياسات الفلاحية والريفية في الجزائر

لقد باشرت الجزائر العديد من الإصلاحات في القطاع الفلاحي كآلية لتأهيله، ومرت هذه الإصلاحات بمراحل مختلفة، وفيما يلي ملخص لبعض البرامج والسياسات الفلاحية المتبعة في الجزائر من الاستقلال إلى الوقت الحالي:

1- سياسة التسيير الذاتي: يمكن اختصار أهم المراحل التي مر بها القطاع المسير ذاتيا فيما يلي: [1]

1-1 المرحلة الأولى: وتمتد من سنة 1962 إلى سنة 1967، ويمكن اعتبار هذه المرحلة بمثابة مرحلة النشأة، إذ بعد استيلاء الفلاحين على الأراضي، جاءت قرارات الدولة لإضفاء الصبغة القانونية الرسمية عليها، ثم تكوين هياكل تنظيمية تمثلت في الديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي يتولى الإشراف على كل مدخلات ومخرجات التسيير الذاتي، وبذلك أصبحت الدولة تبعا لهذه الإجراءات تمارس سيطرة خارجية مباشرة على هذه المزارع.

1-2 المرحلة الثانية: وتمتد من سنة 1967 إلى سنة 1975، وخلال هذه المرحلة اتخذت إجراءات من شأنها ضمان نوع من اللامركزية، حيث استبدل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي بمديريات فلاحية ولائية تختص في مجالات جغرافية ومهنية محددة .كما تم إنشاء تعاونيات مهمتها تنظيم عملية المحاسبة وتكون تحت المراقبة المزدوجة للوزارة الوصية من جهة، والبنك الوطني الجزائري من جهة ثانية .

---

[1] فوزية غربي، الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/ 2008، ص. 93.

كما أُنشئ الديوان الوطني للعتاد الفلاحي بفروعه الجهوية، ومهمته توفير الآلات والمعدات الفلاحية وإصلاحها.

3-1 المرحلة الثالثة، وقد جاءت كنتيجة منطقية للنتائج الهزيلة من الإجراءات السابقة حيث لم تساعد على خلق محيط اقتصادي يعمل على تقدم وتطوير المزارع، مما أدى إلى اتخاذ إجراءات إصلاحية بهدف تجاوز التعقيدات البيروقراطية التي صارت تحد من فعالية العمل، حيث عملت تلك الإصلاحات على إلغاء منصب المدير المعين، فأصبحت بذلك كل القرارات تتخذ من طرف الجمعية العامة للعمال والفلاحين، إلى جانب تخفيض أسعار وسائل الإنتاج ووضعها تحت تصرف الفلاحين مباشرة، كما تم تخفيض الفائدة على قروض المزارع المسيرة ذاتيا، ورفع أسعار المنتجات الزراعية.

2- سياسة الثورة الزراعية:

لقد جاءت الثورة الزراعية بمقتضى المرسوم الصادر في 8 نوفمبر 1971، وعملت الثورة الزراعية لتحقيق الأهداف التالية:

- **تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية:** تم تأسيس الصندوق الوطني للثورة الزراعية من مجموع الأراضي التي اكتسبها من الأراضي الحكومية أو أراضي العرش أو الأراضي المؤممة.
- **توزيع الأراضي:** لقد استهدفت الثورة الزراعية تحرير الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم وذلك عن طرق استفادتهم من الأراضي المؤممة.

3- السياسات الزراعية في عقد الثمانينيات:

في هذه المرحلة شجعت الدولة الفلاحين على استصلاح الأراضي (خصوصا في الجنوب) وذلك بتقديم قروض معتبرة لهم، ومدهم بالتجهيزات اللازمة وتوفير الظروف الملائمة، فقد أنشئ مثلا سنة 1982البنك الفلاحي لتنمية الريفية الزراعية،

لتقديم القروض لفلاحين وذلك بغرض النهوض بالقطاع الفلاحي، كما تمت إعادة هيكلة مزارع الدولة والتعاونيات في شكل وحدات صغيرة، وزيادة استيراد الآلات الزراعية وتوزيعها على الفلاحين بشروط ميسرة، وزيادة الاستثمارات لتنمية الموارد المائية اللازمة، وذلك بحفر الآبار وإقامة السدود الصغيرة والكبيرة؛ وتهدف هذه السياسة الزراعية الجديدة للوصول إلى الاكتفاء الذاتي من الإنتاج الزراعي.

4- برنامج التكيف الهيكلي (PAS) :

ويمكن إيجاز أهم محاور التكيف الهيكلي في النقاط التالية: [1]

- إعادة هيكلة العقار الفلاحي.
- استرجاع الأراضي المؤممة لأصحابها.
- سياسة دعم أسعار المدخلات والمخرجات الزراعية والتي استمرت لغاية 1994 وهذا ما يفسر ارتفاع الأسعار بعد ذلك.
- تخفيض قيمة العملة الوطنية.
- ضمان السعر عند الإنتاج بالنسبة للزراعات الإستراتيجية.
- مواصلة دعم الأسعار عند الاستهلاك بالنسبة للمواد الأساسية كالخبز والحليب.
- العمل على تمويل النشاطات الفلاحية ذات الأهمية.
- حرية التجارة الخارجية والأسواق.
- إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وخوصصتها تدريجيا وجزئيا.

[1] فوزية غربي، المرجع السابق، ص.109.

5- المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA): [1]

تهدف إستراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA) إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي أي رفع قدرات الأفراد المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على الغذاء بالكم والنوع المناسبين وفق المعايير الدولية، كما تهدف الإستراتيجية الفلاحية إلى رفع نسب الاكتفاء الذاتي للسلع الغذائية الرئيسية من أجل تحسين الميزان التجاري الغذائي وتقليص حجم الواردات الغذائية، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تنمية الطاقات الإنتاجية للهياكل والفروع الإنتاجية ضمن استغلال عقلاني للموارد الطبيعية لتحقيق تنمية مستدامة وترقية الإنتاج حسب الميزة النسبية.

ونظرًا لتحديات الكبرى التي تواجه الفلاحة في الجزائر والمرتكزة على إشكاليات معقدة، فإنه يتعين:

- تطوير أنظمة الإنتاج والاهتمام بالعمليات القبلية والبعدية للإنتاج الفلاحي (تنمية الفروع، تطوير الصناعات الغذائية...).
- تطوير هياكل الإنتاج من حيث التمويل والتأطير والتموين من أجل قطاع فلاحي منافس وقادر على مواجهة المتغيرات الداخلية والرهانات الخارجية.
- تطوير الهياكل الفلاحية والعقارية بإعادة تنظيم الملكية حتى يمكن تنظيم الاستغلال وتنمية الاستثمارات.

ومن أجل تحقيق إستراتيجية التنمية الفلاحية، وضع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية عدة تدابير وبرامج

ووسائل تأطير لتشييد زراعة متطورة خلال الفترة **(2001-2004)** من خلال الدعم المقدم في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي.

---

[1] مراد علة، مرجع سبق ذكره، ص. 04.

6- سياسة التجديد الفلاحي والريفي:

تتمحور هذه السياسة حول ثلاثة ركائز أساسية، وهي:

6-1 سياسة التجديد الفلاحي: وتقوم على ثلاث محاور أساسية، وهي : [1]

- إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف والتحديث من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، الحليب الاصطناعي، والبقول والبطاطا، وزراعة الزيتون، والطماطم الصناعية، التشجير، النخيل، واللحوم الحمراء والدواجن، وهذه البرامج تدخل ضمن أنظمة اقتصاد المياه.
- تطبيق نظام الضبط (SYRPALAC)، والذي يهدف من جهة :تأمين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع(الحبوب، الحليب، واللحوم، الزيوت، والبطاطا)، وحماية مداخيل الفلاحين والمستهلكين من جهة أخرى، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط، كأماكن التخزين المنتجات الفلاحية، وتوفر المذابح.
- إنشاء بيئة آمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات والآلات الفلاحية، ووضع تأمينات فعالة من أجل الحد من انخفاض المردودية والكوارث الفلاحية، وتعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية، والمنظمات المهنية.

---

[1] الطيب هاشمي، **القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الإنجازات والعقبات**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص.06.

2-6 سياسة التجديد الريفي: تقوم هذه السياسة على أربعة محاور رئيسية، وهي: [1]

- تحديث القرى والمداشر: من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، والقضاء على السكنات الهشة وغير المستقرة، واستبدالها بمساكن وأماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة التي عادة ما تنسب إلى المدن والبلديات (الطرق، الكهرباء، الصرف الصحي، ومياه الشرب، وبناء المدارس، الرعاية الصحية والحامية الاجتماعية، والهاتف...الخ).
- تطوير وتنويع في الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي وتتمثل في التنمية المحلية والتجارة، السياحة الريفية، الحرف، تثمين المنتجات المحلية، خلق وتطوير المؤسسات المتوسطة والصغيرة، الطاقة المتجددة، تكنولوجية الإعلام والاتصال، و وتهيئة الفضاءات والمناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية.
- حماية وتثمين الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات، السهول، الواحات، الجبال، الخط الساحلي، والأراضي الفلاحية.
- حماية وتثمين الممتلكات والثروة الريفية المادية وغير المادية، والتي تتمثل في المنتوجات الزراعية، المباني، حماية الأماكن الأثرية والثقافية، وخلق التظاهرات الثقافية في الريف.

[1] MADR, **La Politique du Renouveau Rural en Algérie**, Nora MEDJDOUB, Algérie, 2012, P09.

3-6 تعزيز المهارات والقدرات البشرية والدعم التقني للمنتجين: وتتمثل في: [1]

- تحديث المناهج للإدارة الفلاحية .
- الاستثمار البشري من خلال التكفل بالقدرات البشرية للقطاع وترقيتها عن طريق برامج التكوين والبحث والإرشاد الفلاحي، إضافة إلى التطوير التقني لجعل القطاع يتماشى مع المستجدات.
- تعزيز القدرات المادية والبشرية لكل المنظمات والوكالات المكلفة بدعم الفلاحين والعاملين في القطاع الفلاحي.
- دعم مصالح المراقبة والحماية البيطرية والصحية النباتية، ومصالح إصدار الشهادات الصحة النباتية من البذور والشتلات، والمراقبة التقنية لمكافحة الحرائق.

III. تقييم أداء السياسات الفلاحية والريفية لتحقيق التنمية المستدامة بالجزائر

بعد أن تطرقنا في العناصر السابقة إلى المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتنمية الفلاحية المستدامة، وكذا الإطار العام للسياسات الفلاحية والريفية بدءا من التسيير الذاتي إلى غاية برنامج التجديد الفلاحي، سنحاول في هذا العنصر عرض بعض المؤشرات، وهذا لمعرفة مدى مساهمة السياسات الفلاحية والريفية في تحقيق التنمية المستدامة:

[1] Kellil Salah Eddine, **La Politique de Renouveau Agricole et Rural : pour un développement intégré en Algérie, le Défi du renforcement durable de la sécurité alimentaire nationale**, Colloque régional sur la contribution de l'élevage pastoral a la sécurité et au développement des espaces Sahéliens, N'DJAMENA, 27-29 MAI 2013.p.04.

1- مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام

تراوحت مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الخام بين حوالي 9 % و11 % ما تمثل في المتوسط 10,40 % محتلة المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات، وذلك لما تزخر به الجزائر من موارد بترولية ضخمة، وهذا ما يؤكد على أن الفلاحة تساهم بقليل في الدخل الوطني، الجدول رقم 01 والشكل رقم 01 يوضحان ذلك:

الجدول رقم (01): نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2010/ 2013)

الوحدة: (%)

السنة	2010	2011	2012	2013	المتوسط
نسبة المساهمة	9.75	9.74	10.56	11.58	10.40

Source : ONS, **rétrospective statistique algérienne 1962– 2011**, CH14-COMPTES ECONOMIQUES, P234-237.

الشكل رقم 01 : نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2010/ 2013)

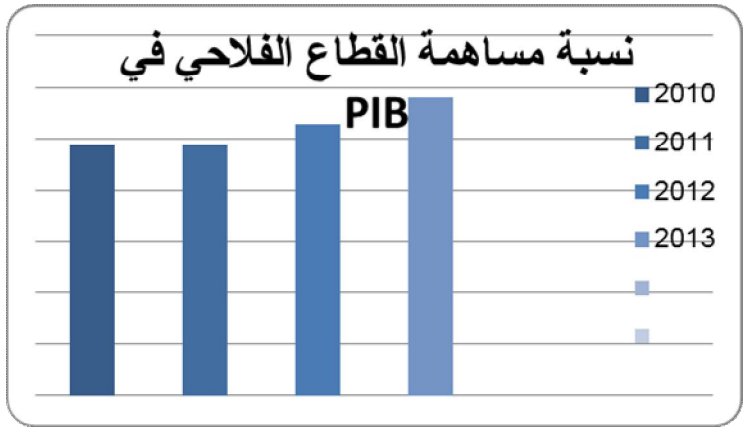

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم 01

2- **مساهمة الإنتاج النباتي والحيواني في تلبية الحاجات الغذائية:** تشير المعطيات والإحصائيات لوزارة الفلاحة لسنة 2012 أن الإنتاج الوطني (الحبوب، الأعلاف، الخضروات، البقول، البطاطا، الطماطم الصناعية، واللحوم الحمراء والبيضاء) عرف تذبذب في نمو الإنتاج الفلاحي، وهذا ما أدى إلى زيادة في معدل نمو الإنتاج الزراعي في 10 سنوات الأخيرة (2000-2010) بنسبة 7,3% ، 31,5 % سنة 2009، 8,5 % سنة 2010، 10,6 % سنة 2011، بعدما كان 2,3 % في العقد الماضي (معدل نمو بالحجم)، والتوقع خلال الفترة 2009-2014 هو معدل 8,3 %. [1] والجدول التالي يوضح الإنتاج الفلاحي للمنتجات ذات الاستهلاك الواسع:

الجدول رقم (02): تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2009/ 2011)

الوحدة: مليون قنطار، مليار لتر.

الفئات / السنوات	اللحوم الحمراء	اللحوم البيضاء	التمور	الحمضيات	البطاطا	الحليب	الحبوب	الزيتون
2009	3,46	2,09	6,01	8,44	26,8	2,39	61,2	4,75
2010	3,82	2,82	6,45	7,88	33	2,7	45,6	3,11
2011	4,2	3,36	7,24	11,1	38,6	2,93	42,5	6,1

من إعداد الباحثين بالإعتماد على: MADR, **Le renouveau agricole et rural en marché**, Revue et perspectives, Algérie, 2012, p.32-33.

[1] MADR, **Le renouveau agricole et rural en marché,** Op. Cit, p.43.

الشكل رقم (02): تطور إنتاج السلع الغذائية الرئيسية خلال الفترة (2009/ 2011)

الوحدة: مليون قنطار

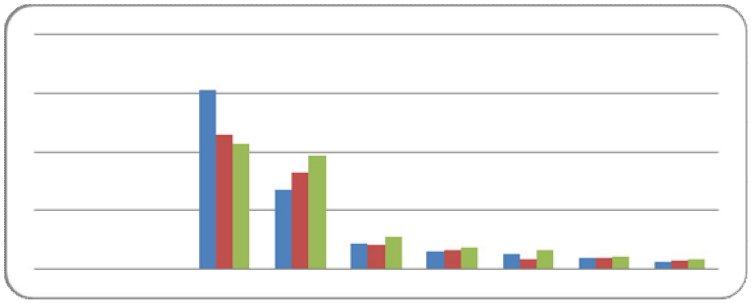

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم (02)

تتكون الثروة الحيوانية بالجزائر في مجملها من الأصناف التالية: الأبقار، الأغنام، الماعز، الجمال...الخ.

تشير البيانات الموضحة في الجدول والشكل أدناه إلى أن تحقيق نمو في الإنتاج الحيواني خلال الفترة (2000-2011)، إذ زاد إنتاج اللحوم الحمراء من حوالي 2,5 مليون قنطار سنة 2000 إلى حوالي 4,2 مليون قنطار سنة 2011، أي بمعدل نمو سنوي قدره 5,7 %، كما ارتفع إنتاج اللحوم البيضاء كذلك من حوالي 1,9 مليون قنطار سنة 2000 إلى حوالي 3,4 مليون قنطار سنة 2011، أي بمعدل نمو سنوي قدره 6,6 % على الرغم من تسجيل إنتاج متذبذب طيلة فترة الدراسة.

بالاضافة إلى ذلك فقد عرف إنتاج الحليب تزايدا خلال فترة الدراسة، فقد تم تسجيل انتاج قدر ب 1.6مليار لتر سنة 2000 ، ليصل إلى حوالي 2.9 مليار لتر سنة 2011، أي بزيادة سنوية قدرها 6,8 % للفترة (2000-2011). وتعزى الزيادة في كمية الإنتاج الحيواني المحّققة طيلة عشرية كاملة إلى الثروة الحيوانية الكبيرة التي تمتلكها الجزائر، حيث تبلغ حوالي 31 مليون رأس من الماشية، وقد ساهم ذلك في

مواجهة جزء من الطلب المتزايد على المنتجات الحيوانية باعتبارها عنصرًا هامًا من عناصر الأمن الغذائي وأحد الأنماط الاستهلاكية الرئيسية في الجزائر .والجدول التالي يوضح تطور الثروة الحيوانية بالجزائر:

الجدول رقم (03): تطور الثروة الحيوانية بالجزائر خلال الفترة (2000/ 2011)

الوحدة: ألف رأس

السنة	2000	2004	2009	2011
الأبقار	1595	1614	1682	1790
الأغنام	17616	18293	21405	23989
الماعز	3027	3451	3962	4411
الجمال	234	273	301	319

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على: **الديوان الوطني للاحصاءات الجزائر**

الشكل رقم 03: تطور الثروة الحيوانية بالجزائر خلال الفترة (2000/ 2011)

الوحدة: ألف رأس

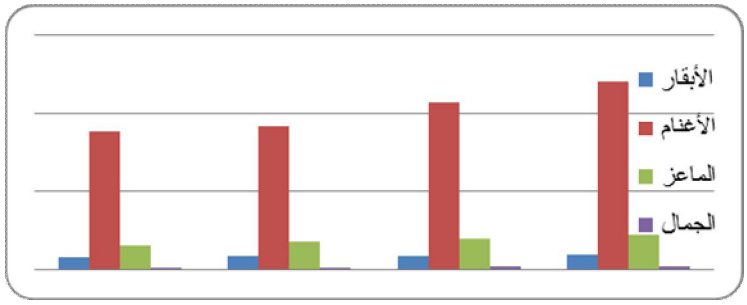

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (03)

3- تطور حجم الصادرات والواردات الغذائية:

يمثل الاستهلاك من السلع الغذائية مجموع كميات الإنتاج المحلي مضافًا إليها صافي الاستيراد من هذه السلع، وفي حال تفوق كمية الصادرات على الواردات، تتحقق معدلات أعلى من الاكتفاء، حيث يمكن الاستفادة من عائدات التصدير في تعزيز الأمن الغذائي .بينما ينخفض مستوى الأمن الغذائي عندما لا تتوفر الموارد اللازمة لتغطية الواردات من السلع الغذائية، وفي هذه الحالة تلجأ الدولة إلى الاعتماد على القروض والمعونات لتغطية وارداتها الغذائية، وفي ذات السياق، فإن نمو الحاجات الغذائية نموا مستمرا بسبب الضغوط الناتجة من التزايد الديموغرافي وهجرة السكان إلى المدن، وأيضا التحولات في نمط الاستهلاك، الشيء الذي جعل اقتصاد الجزائر يتسم بالعجز الغذائي وعدم التوازن بين الإنتاج وارتفاع الطلب، وهذا ما أدى بالدولة إلى تغطية العجز عن طريق الاستيراد. [1]

والجدول الموالي يبين تطور حجم الواردات والصادرات من السلع الغذائية بالجزائر:

[1] سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كإستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**، الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية والدولية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، 23-24 نوفمبر 2014، ص.17.

الجدول رقم (04): الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000-2013) الوحدة: مليون دولار

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات	113	315	355	315	402
الواردات	5863	6058	9850	9022	9580

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على:

- Evolution du commerce extérieur de l'Algérie par groupes d'utilisation période : années 2000 à 2010, 12/05/2015, voir le site :
- http://www.douane.gov.dz/pdf/Evolution%20des%20indicateurs/Evolution%20du%20commerce%20exterieur%20de%20l%27Algerie%20par%20groupes%20d%27utilisation.pdf
- Centre National de l'Informatique et des Statistiques, **Statistiques du commerce extérieur de l'Algérie: (Période : Année 2013),** 10/05/2015, voir le site :
- http://www.douane.gov.dz/pdf/r_periodique/ANNEE%202013.pdf

الشكل رقم(04): الصادرات والواردات الغذائية في الجزائر خلال الفترة (2000 /2013)

الوحدة: مليون دولار

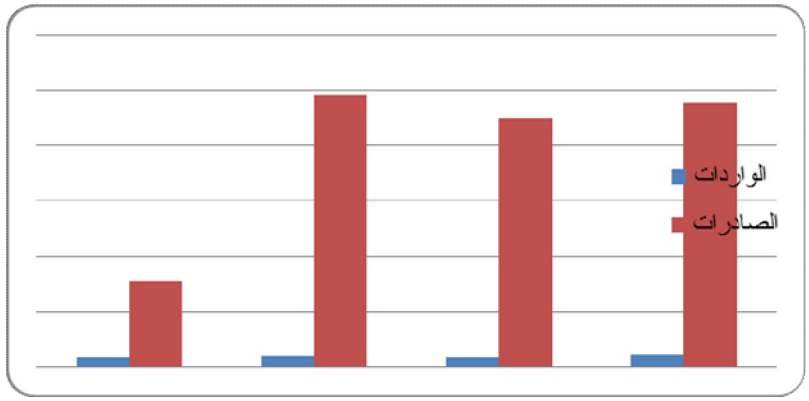

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على الجدول رقم (04)

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع الاستثمار في القطاع الفلاحي لتحقيق سياسة تنموية مستدامة خارج قطاع المحروقات في الجزائر خرجنا ببعض النتائج والمقترحات، وتمثلت في الآتي:

أولا: النتائج

تتمثل أهم نتائج البحث في الآتي:

- إن البديل الأول للبترول في الجزائر هو الفلاحة، نظرا لأن البلاد تزخر بطاقات بشرية ومساحات فلاحية شاسعة، لدا فالجزائر تسعى جادة للوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال إرساء سياسة تنموية طموحة ومستدامة، وذلك من خلال حزمة واسعة من المخططات، البرامج والسياسات بدءا من التسيير الذاتي إلى غاية برنامج التجديد الفلاحي...
- إن القطاع الفلاحي يؤثر بدرجة كبيرة على القطاعات الأخرى، ويساهم في تأمين الغذاء للفرد وتحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية.
- يساهم قطاع الفلاحة بالقليل في الدخل الوطني وذلك للارتباط القوي للاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات، كما أن معدلات نمو القطاع خلال الفترة المدروسة كان متذبذب وغير مستقر مما يعني أن أداء القطاع الفلاحي يعتمد أساسا على الظروف الطبيعية والمناخية السائدة باعتبار أن معظم المحاصيل الزراعية تعتمد على مياه الامطار.

ثانيا: المقترحات

بناءا على نتائج البحث يمكن تقديم المقترحات التالية:

- ضرورة النهوض بالقطاع الفلاحي وتأهيل اليد العاملة للانتقال من الفلاح التقليدي إلى الفلاح العصري والتخلص من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات، والعمل على دعم الشباب وتكوينه أكاديميا.
- ضرورة عصرنة ومكننة القطاع الفلاحي وتنسيقه مع جميع القطاعات الأخرى.
- يجب علينا الانتقال من الفلاحة التقليدية إلى فلاحة صناعية، وذلك بإرساء سياسة تنموية مستدامة وطموحة، وهذا بحزمة واسعة من المخططات، البرامج والسياسات...
- ضرورة الاهتمام بالقطاع الفلاحي باعتباره يؤثر بدرجة كبيرة في القطاعات الأخرى.
- التشجيع على الإلتحاق بالتخصصات الخاصة بالفلاحة في التعليم الجامعي بما يساهم في الحصول على مخرجات تتناسب وإحتياجات التنمية الفلاحية.

اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

قراءة تحليلية في طبيعة واتجاه العلاقة

Adoption of International Accounting Standards, Financial Reporting and Foreign Direct Investment Flows: an analytical reading of the nature and direction of the relationship

د. لمزاودة عمار أ.د. هوام جمعة

جامعة قسنطينة2 جامعة باجي مختار عنابة الجزائر

Dr Lamzaouda amar Pr. Houam djemaa

University of Constantine 2 University of Baji Mokhtar Annaba

Algeria

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على طبيعة واتجاه العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال تحليل أثر اعتماد هذه المعايير على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم تحليل تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على خيارات الدول باعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

توصلت هذه الدراسة إلى أن اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) من شأنه أن يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي. بالإضافة من المتوقع أن تؤثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على خيار اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

الكلمات المفتاحية: معايير المحاسبة الدولية، المعايير الدولية للإبلاغ المالي، التوافق المحاسبي، الاستثمار الأجنبي المباشر.

Abstract :

This study aims to highlight the nature and direction of the relationship between the adoption of international financial reporting standards (IFRS) and inflows of foreign direct investment, through the analysis of the impact of these standards adoption on foreign direct investment flows, and then the impact of foreign direct investment flows to states Options adoption criteria analysis international financial reporting.The study found that the adoption of international financial reporting standards (IFRS) would contribute to increased foreign investment flows. In addition it is expected that FDI inflows affecting the adoption of international standards of financial reporting option.

Keywords: International Accounting Standards, International Financial Reporting Standards, Accounting Harmonization , Foreign Direct Investment.

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة تنامي ظاهرتين مثيرتين للاهتمام، ففي العقدين الأخيرين قام عدد غير مسبوق من دول العالم (ما يزيد عن 120 دولة) باعتماد المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي (IAS/IFRS) كأساس لإعداد التقارير المالية أو التوافق مع هذه المعايير أو السماح باستخدامها باعتبارها وسيلة تساهم في: تحسين نوعية المعلومات حول أداء الشركات، تخفيض تكلفة رأس المال، تحسين ثقة المستثمرين، وبالتالي تسهيل تدفق الاستثمارات والتنمية الاقتصادية.

أولا : اشكالية البحث:

وذلك من خلال الإجابة على السؤال الرئيسي الموالي:**هل أن اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؟ أم أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تعزز تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)؟**

ولمعالجة الإشكالية المطروحة و لتحقيق أهداف الدراسة نقوم بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما هي دوافع إصدار وتطوير** معايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)، و أسباب انتشارها؟
- **ما** مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، أهميته وأشكاله؟
- هل يساهم اعتماد المعايير الدولية للابلاغ المالي في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر؟
- وهل يساهم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في تبني المعايير الدولية للابلاغ المالي؟

ثانيا :أهمية وأهداف البحث:

تكمن اهمية الدراسة وشهدت نفس الفترة انتشار ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر التي تعتبر من أبرز تجليات العولمة، فضلا عن كونها من أكثر المواضيع إثارة للاهتمام، نظرا لدورها في تمويل الاقتصاد وتحقيق التنمية الاقتصادية. حيث يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم مصادر التمويل الخارجي، فضلا عن كونه عاملا أساسيا لترقية أداء العنصر البشري، وأداة فعالة في نقل التقنية وتوطينها في الدول المضيفة، وهذا ما جعل التنافس يسود بين الدول لجذب واستقطاب هذا النوع من الاستثمارات.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة واتجاه العلاقة بين اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي (IAS/IFRS) كأساس لإعداد التقارير المالية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر،

أولا : المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)، دوافع إصدارها، تطورها وأسباب انتشارها :

شـهدت بـدايات القـرن العشـرين أولى المحـاولات لوضـع معـايير محاسـبية موحدة، حيث انعقدت عدة مؤتمرات دولية ساهمت إلى حد كـبير في التأكيـد علـى أهمية بناء وتطوير معايير محاسبية على المستوى الدولي، وقد جاءت هذه المـؤتمرات نتيجة الضغوط المتزايدة من مستخدمي القوائم الماليـة مـن مسـاهمين، مسـتثمرين، دائنين، نقابات، أجهزة حكومية ومنظمـات دوليـة، بهـدف تشـكيل منظمـة تتـولي وضع معايير محاسبية دولية وتهيئة المناخ الملائم لتطبيق هذه المعايير.

وقد أسفر ذلك عن تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية

(International Accounting Standard Commitee) IASC الـتي تشـكلت بتاريخ 23 يونيو 1973 اثر اتفاق الجمعيات المهنية للـدول العشـر الرائـدة، لتقـوم بوضع معـايير محاسـبية دوليـة (International accounting standard) IAS تحكـم مهنة المحاسبة وتعمل على تعزيزها وتنسيقها. [1]

وقد حظيت لجنة معايير المحاسبة الدولية و المعايير الصادرة عنها بقبـول كـبير واعتراف دولي واسع، وعليه سيتم التطرق إلى أهم الـدوافع الـتي أدت إلى إصـدار هذه المجموعة من المعايير، إضافة إلى أسباب قبولها وانتشارها على المستوى الدولي.

1. دوافع إصدار معايير المحاسبة الدولية :

يمكن إبراز أهم الدوافع التي كانت وراء إصدار معايير المحاسبة الدولية فيما يلي: [2]

---

[1] القاضي حسين، حمدان مأمون، (2008): المحاسبة الدولية ومعاييرهـا، الطبعـة الأولى، دار الثقافـة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ص 104- 106

[2] – سوالم صـلاح الـدين، (2014): مسـاهمة معـايير المحاسـبة الدوليـة في تطـوير مخرجـات نظـم المعلومات المحاسبية، إشارة خاصة للمعيار الـدولي الأول، مجلـة التواصـل في الاقتصـاد، الإدارة والقانون، عدد38، ص87.

- زيادة حدة التباين في الممارسات المحاسبية بين الدول يعتبر أهم دافع لإصدار هذه المعايير.
- تزايد اهتمام المنظمات المحاسبية ورغبتهم في تجاوز الاختلاف في الطرق والأساليب المحاسبية بين الدول المختلفة وتحقيق أكبر قدر من التجانس.
- ارتفاع حجم التجارة والاستثمار الدوليين من خلال الشركات متعددة الجنسيات ساهم بدوره في نشأة معايير محاسبية تكون أساسا للتعامل بين الدول.
- رغبة كل من المستثمرين والشركات والتكتلات الدولية في إرساء نظم المحاسبة بما يراعي التغيرات الدولية الحديثة.
- عدم رغبة الشركات الأجنبية باستخدام معايير محاسبية لم تشارك في صناعتها، (في إشارة إلى عدم ارتياحها من قواعد المحاسبة الأمريكية) وبالتالي فضلت هذه الشركات عدم إدراجها بأسواقها المالية.
- أدى ارتفاع حجم الاستثمارات وزيادة معدلات التضخم إلى ظهور مشاكل محاسبية تتطلب إيجاد معايير محاسبية متعامل بها على المستوى الدولي.
- عمل الباحثين في المجال المحاسبي على إيجاد مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية تحظى بقبول دولي يتم الاسترشاد بها لإعداد القوائم المالية.

- براق محمد، قمان عمر، (2013): مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 05 و06/ 05/ 2013، جامعة الوادي، ص06.
- بكطاش فتيحة، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص97-98.

وقد تطورت هذه المعايير ومرت بمراحل مختلفة، لتحظى بعد ذلك بقبول واسع وانتشار كبير.

2. أسباب انتشار المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي:

بعد أن اكتملت هذه المعايير، تبنت أكثر من 120 دولة حول العالم هذه المعايير أو سمحت باستخدامها كنموذج للتطبيق من جانب الشركات العاملة لديها بدلا من معاييرها الوطنية، كما طبقت شركات عديدة هذه المعايير بشكل اختياري، والجدول الموالي يوضح عدد الدول التي تعتمد معايير المحاسبة الدولية أو تسمح استخدامها.

الجدول رقم (01): لمحة حول تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) من قبل الشركات المدرجة حول العالم

موقف الدول من معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS)	عدد الدول
غير مسموح للشركات المدرجة إعداد تقاريرها المالية وفق الـــ IFRS.	23
مسموح للشركات المدرجة إعداد تقاريرها المالية وفق الـــ IFRS.	25
مطلوب من بعض الشركات المدرجة (قطاعات معينة) إعداد تقاريرها المالية وفق الـــ IFRS	10
مطلوب من كل الشركات المدرجة إعداد تقاريرها المالية وفق الـــIFRS	96
لا يوجد سوق مالي	20
المجموع	**174**

Source: http://www.iasplus.com/en/resources/ifrs-topics/use-of-ifrs

وفيما يلي استعراض لأهم الأسباب والعوامل التي ساعدت على الانتشار العالمي لمعايير الإبلاغ المالي الدولية:

1.2. تكلفة إعداد معايير المحاسبة:

عملية إعداد معايير محاسبية هي عملية معقدة تساهم فيها أطراف عديدة، حيث تستوجب وجود منظومة متكاملة تشمل هيئات وكيانات تعنى بضبط وتنظيم عملية إصدار المعايير المحاسبية. وعليه فإن مساهمة هذه الأطراف في إعداد المعايير المحاسبية يجعل من العملية طويلة، معقدة، ومكلفة. حيث يشكل عامل التكلفة عائقا أمام الكثير من الدول خصوصا النامية على إصدار معايير محلية بالجودة المطلوبة، وهذا ما دفع بالكثير من الدول لاعتماد معايير المحاسبة الدولية حتى من قبل دول الاتحاد الأوروبي. [1]

2.2. تكلفة إعداد ومراجعة القوائم المالية:

في ظل معايير المحاسبة الوطنية كان على الشركات العالمية إعادة إعداد قوائم مالية للشركات التابعة لها في الدول المختلفة، باعتبار أنها أعدت وفقا لمعايير محاسبية مختلفة، وهو ما يكبدها تكاليف جراء ذلك، وللحد من هذه التكاليف شجعت الشركات العالمية فروعها على إعداد قوائمها المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، كما مارست عدة شركات ضغوط كبيرة على بعض الدول كألمانيا لإلغاء النظم التي تلزم الشركات بإتباع معايير المحاسبة الوطنية. [2]

---

[1] مدثر طه أبو الخير، أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية. http://cba.ksuedu.server261.com/member/file/lecture/edoc_1315498313.doc

[2] المصدر نفسه

3.2. تكلفة رأس المال:

تتنافس الشركات حاليا للولوج إلى الأسواق المالية الدولية لإدراج أسهمها على مستوى دولي وتداولها بسرعة كبيرة مستفيدة بذلك من وسائل الاتصال الحديثة، وليس بإمكان الشركات تحقيق ذلك إلا من خلال شروط معينة يجب الالتزام بها للسماح لها بإدراج أسهمها في هذه الأسواق، وإلا ستبقى الشركات غير الملتزمة في عزلة وبالتالي تضيع فرصا كثيرة كان يمكن اكتسابها من دخول هذه الأسواق. [1]

وعليه يمكن القول أن معايير المحاسبة الدولية ساعدت على إيجاد أرضية مشتركة ولغة محاسبية موحدة تجمع بين متخذي القرارات والشركات، وبذلك أصبح الالتزام بالمعايير الدولية في إعداد القوائم المالية أحد الشروط الأساسية للدخول إلى أسواق المال العالمية. [2]

4.2. تكلفة الاستثمار الخارجي:

اتجه العديد من المستثمرين إلى أسواق المال الخارجية بحثا عن فرص استثمارية غير متاحة بأسواقهم المحلية. فرؤوس الأموال الأجنبية هي بمثابة سلعة نادرة تتسابق العديد من الدول لجذبها من خلال تحسين مناخها الاستثماري، بما في ذلك إعداد القوائم المالية للشركات المقيدة بأسواق المال الوطنية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية باعتبارها لغة موحدة تحظى بقبول المستثمرين الأجانب. [3]

---

[1] الجعارات خالد جمال، (2008): معايير التقارير المالية الدولية 2007 IASs & IFRSs، ط1، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ، ص 24-26.

[2] مدثر طه أبو الخير، المصدر سبق ذكره،

[3] المصدر نفسه

إذ و تماشىا ً مع الانفتاح الاقتصادي العالمي واستقطاب مزىد من الاستثمارات الخارجىة فقد ألح المجتمع الاستثماري الدولي على ضرورة تحسىن المعاىىر القائمة وإصدار معاىىر جدىدة تنمي أداء ومستوى التبادل في أسواق المال. [1]

نتيجة للأسباب السالفة الذكر تحقق الانتشار العالمي لمعايير المحاسبة الدولية وأصبحت تحظى بقبول دولي، إلى درجة أن الكثير من الدول التي لها تجارب تاريخية طويلة في إعداد معايير المحاسبة مثل انجلترا، استراليا، وكندا قد تحولت إلى معايير المحاسبة الدولية.

ثانيا : الاستثمار الأجنبي المباشر، مفهومه، أهميته، وتطوره

شهدت السنوات الأخيرة تزايدا في أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحيث أصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية خاصة في ظل زيادة حجم المديونية. وفيما يلي يتم إبراز مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

قدم العديد من المفكرين والباحثين تعريفات مختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، نذكر منها:

عرفه Bertin بأنه الاستثمار الذي يستلزم السيطرة (الإشراف) على المشروع، قد يأخذ هذا المشروع شكل إنشاء مؤسسة من قبل المستثمر لوحده أو بالمشاركة، أو

[1] منصوري الزين،(2011): أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الافصاح والشفافية، دراسة تحليلية تقييمية للنظام المحاسبي والمالي الجديد المطبق في الجزائر، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي،يومي 13 و14 ديسمبر 2011، جامعة البليدة، ص04 .

يأخذ شكل إعادة شراء كلي أو جزئي لمشروع قائم. [1] أما (Richard E. Caves) فالاستثمار المباشر يمثل حركة رأس المال مرفقا بالسيطرة على المشروع وإدارته. يمر الجزء الأكبر من الاستثمار المباشر من خلال شركات متعددة الجنسيات، التي تعرف بأنها الشركات التي تدير وحدات الإنتاج في أكثر من بلد واحد.[2] ويرى (المهدي، 2004) بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على تملك شركة وطنية لأصول شركة أجنبية في الخارج، مع تمتعها بالسيطرة على عمليات الإنتاج، التسويق والإدارة. وبالتالي تعتبر السيطرة على عمليات الإدارة عاملا محددا لطبيعة الاستثمار الأجنبي المباشر. [3] ومن جهتها قدمت الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة تعريفات للاستثمار الأجنبي المباشر، نذكر منها:

يعرفه البنك الدولي بأنه صافي تدفقات الاستثمار الوافدة للحصول على حصة دائمة في الإدارة (نسبة 10 في المائة أو أكثر من الأسهم المتمتعة بحقوق التصويت) في مؤسسة عاملة في اقتصاد غير اقتصاد المستثمر. [4] في حين عرف صندوق النقد الدولي(IMF) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه الاستثمار في مشروعات داخل دولة ما، يسيطر عليها مقيمون في دولة أخرى، وتكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقدرات المشروع. [5] ولقد عرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

---

[1] بيري نورة، زرقين عبود،(2014): محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر تونس والمغرب، دراسة قياسية مقارنة، بحوث اقتصادية عربية (العددان 67/ 68) ، ص155

[2] GUERID Omar, L'investissement direct étranger en Algérie: Impacts, opportunités et entraves, Recherches économiques et managériales, N°3, 2008, p21.

[3] المهدي عادل، (2004) عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الطبعة 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ص47

[4] http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD

[5] عبد العال نشأت على، (2012): الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، الطبعة1، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص203.

(OCDE) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه نشاط من خلاله يمكن لمستثمر مقيم في بلد معين الحصول على مصلحة دائمة وتأثير على إدارة مشروع قائم في بلد آخر. وذلك من خلال إنشاء مشروع جديد أو من خلال حيازة أو الاندماج مع مشاريع قائمة.[1] ويتفق هذا التعريف مع تعريف تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD, 2000) والذي عرفه على أنه ينطوي على علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة دائمة لمستثمر في دولة أخرى، وبموجبها يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها.[2] أما المجموعة البريطانية الملكية المعنية بالشؤون الدولية فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تملك دولة أو رعاياها لنسبة من أسهم أحد المشروعات في دولة أخرى على أن تضمن هذه النسبة للطرف الأجنبي الإشراف والسيطرة على المشروع. [3]وتعرفه المؤسسة العربية لضمان" الاستثمار الأجنبي المباشر هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم، يشار إليه بالمستثمر المباشر، في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة، تسمى مؤسسة الاستثمار المباشر. وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.[4]

---

[1] OCDE, (2008) : Définition de référence de l'OCDE des investissements directs internationaux, QUATRIÈME ÉDITION, p.

[2] UNCTAD, (2000): World Investment, Cross-border Mergers and acquisitions and Development, UN, New York and Geneva, p267.

[3] فرحات علي عبير، (2007): الأداء الاقتصادي كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية مقارنة بين مصر وماليزيا، المؤتمر السنوي الثاني عشر إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، يومي 1 و2 ديسمبر 2007، ص 491.

[4] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2013): نشرة فصلية العدد الأول (يناير – مارس)، ص 06.

بعد استعراض سلسلة التعريفات السابقة يمكن القول بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمتاز بخصائص أساسية يمكن إجمالها فيما يلي:

- ينطوي على علاقة طويلة الأجل بين المستثمرين الأجانب والمحليين، بموجبها يمكن للمستثمر الأجنبي تملك جزء أوكل الاستثمارات في مشروع معين.
- يقوم المستثمر بإدارة المشروع في حالة الملكية المطلقة أو المشاركة في إدارته إذا كان الاستثمار مشتركا.
- يحول المستثمر الأجنبي جزءا من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية إلى البلد المضيف.

2. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن حصر أهم أسباب الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر والتنافس بين معظم دول العالم المتقدمة والنامية على استقطابه فيما يلي: [1]

- كونه يمثل مصدرا مستقرا نسبيا للتمويل مقارنة بالأنواع الأخرى من مصادر التمويل الأجنبي سواء كانت أفراد، بنوك، دول، أو مؤسسات مالية دولية أو إقليمية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل وسيلة هامة لتوفير فرص التشغيل ونقل التكنولوجيا.
- يسهم في تحديث الصناعات المحلية وتطوير القدرات التنافسية التصديرية للاقتصاد.

---

[1] أسامة النور محمد سعيد، عوامل جدب الاستثمار الأجنبي المباشر تجربة السودان، مجلة المصرفي، 2008، عدد 48، ص05.

- تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد النادرة.
- يساهم في رفع مستوى الإنتاجية وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية.

3. تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، وعليه يهدف هذا الجزء من البحث إلى التعرف على الأسباب التي تقف وراء زيادة تدفقات هذا النوع من الاستثمارات، إضافة إلى استعراض تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر واتجاهاتها.

1.3. أسباب تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

منذ تسعينيات القرن الماضي حدثت طفرة نوعية في مصادر التمويل الدولية، حيث تراجعت مساعدات التنمية الرسمية إضافة إلى القروض نتيجة للقيود التي تفرضها الدول المقرضة والهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ليحل محلها الاستثمار الأجنبي المباشر، أين شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة معتبرة وعلى وجه الخصوص تلك الوافدة للدول النامية. [1]

وتعود هذه الزيادات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يلي: [2]

---

[1] إيهاب إبراهيم محمد، (2011): انعكاس مؤشرات الاقتصاد الكلي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،العدد1، ص185-186.

[2] - حمزة حسن كريم، (2011): العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 86-87.

- الميتي نوزاد عبد الرحمن، الخشالي منجد عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص164.
- إيهاب إبراهيم محمد، المصدر سبق ذكره، ص186.

1. انخفاض معدل الادخار العالمي وقلة مصادر التمويل الأخرى يقابله زيادة حاجة دول العالم عموما والدول النامية على وجه الخصوص للتمويل الخارجي، فقد انخفض معدل الادخار العالمي بشكل متواصل ليصل إلى 19% سنة 2002 بعد أن كان 21,2 % خلال الفترة (1986-1998) وقبله 25,2 % خلال الفترة (1974-1985).
2. انحسار حركة الإقراض الدولية اثر أزمة المديونية حيث كان حجم القروض المصرفية خلال الفترة (1975-1982) يقدر ب50% وانخفض ليصل خلال الفترة (1990-1998) إلى 24%، كما عرفت مساعدات التنمية الرسمية التي تمنحها الدول المتقدمة إلى الدول النامية انخفاضا محسوسا.
3. اعتماد معظم الدول النامية لبرامج الإصلاح الاقتصادي وهو ما ترتب عنه زيادة الطلب على الاستثمارات الأجنبية بشكل عام والمباشرة منها خصوصا، كما ساهم تطور وسائل الاتصال في سرعة انتقال المعلومات وبالتالي سرعة القرارات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر.
4. تزايد عدد الاتفاقيات الثنائية بين الدول باعتبارها إحدى أدوات ترويج وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلا عن كونها آلية تسمح بتلافي القيود الجمركية.
5. ارتفاع عدد الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها القاطرة التي تجر من ورائها الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
6. لجوء عدد من الدول النامية ذات المديونية المرتفعة (كالبرازيل، المكسيك، الأرجنتين، الفلبين، .....) لبيع ديونها للمستثمرين بأسعار مشجعة والتي بلغت 20-80% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد لهذه الدول.

7. أدى تنامي ظاهرة العولمة المالية وما ترتب عنها من انفتاح للأسواق إضافة إلى ارتفاع حدة المنافسة العالمية في هذه الأسواق والإصلاحات التي بادرت بها الدول النامية إلى حدوث طفرة نوعية في حجم الاستثمارات العالمية، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يشكل القناة الرئيسية لتمويل رأس المال طويل الأجل.
8. حدوث تغييرات جوهرية في البلدان النامية ذات العجز المالي نذكر منها:

- تغير نظرة هذه الدول للاستثمارات الأجنبية المباشرة من نظرة عدائية نابعة عن اعتبارها تدخلا في الاقتصاد الوطني إلى تشجيع هذه الاستثمارات لدورها في سد فجوة الموارد المحلية، فضلا عن المزايا التي تحققها من تكنولوجيا حديثة ومهارات إدارية وغيرها.
- مبادرة العديد من الدول النامية بإصلاحات اقتصادية وتحولها من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وهو ما ساهم في إزالة بعض العقبات أمام تدفق الاستثمارات الأجنبية.

9. الاهتمام بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر في إطار جولة أوروجواي نتيجة مطالبة الدول النامية والمتقدمة بضم هذا الموضوع ضمن اتفاقيات تلك الجولة.
10. تطبيق برامج الخصخصة في الدول النامية للحد من مشاكل شركات القطاع العام من مديونية وانخفاض الكفاءة الإنتاجية وهو ما ساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.3. تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة واتجاهاتها (1995-2013)

بلغ المتوسط السنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة عالميا خلال الفترة 1995-2000 نحو 730,5 مليار دولار، وبعد عام 2000 شهدت هذه التدفقات انخفاضا عن المستوى السابق حيث وصلت إلى أدنى مستوياتها سنة 2003 أين

بلغت 565,2 مليار دولار، بدءا من 2004 عادت هذه التدفقات للارتفاع تدريجيا أين بلغت ذروتها سنة 2007 ب1978,8 مليار دولار، وهذا ما يوضحه الجدول رقم (2).

الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 16٪ سنة 2008، واستمر هذا الانزلاق حيث عرفت هذه التدفقات انخفاضا آخرا أكثر حدة سنة 2009 بنسبة 37 %. [1]

عادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للارتفاع، لتستعيد سنة 2011 مستويات ما قبل الأزمة وذلك على الرغم من الآثار المستمرة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية 2008-2009، وأزمات الديون السيادية المستمرة، ومرد هذه الزيادة أرباح الشركات الدولية والنمو

الجدول رقم (2): الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة حسب الأقاليم خلال الفترة 1995-2013 (بملايير الدولارات)

الاقتصاد/ الإقليم	1995-2000 (المتوسط السنوي)	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاقتصادات المتقدمة	534,9	361,3	414,2	613,1	972,8	1358,6	962,3	603,0	602,0	880,0	517,0	566,0
الاتحاد الأوروبي	310,0	259,4	223,3	498,4	590,3	842,3	503,5			490,0	216,0	246,0
اليابان	4,6	6,3	7,8	2,8	6,5-	22,5	24,4					
الولايات المتحدة	169,7	53,1	135,8	104,8	237,1	271,2	316,1			263,0	204 ,0	250,0
بلدان متقدمة أخرى	37,2	22,0	42,8	0,6-	110,4	165,3	103,4					
الاقتصادات النامية	188,3	184,0	290,4	329,3	433,8	529,3	620,7	511,0	574,0	725,0	729,0	778,0
إفريقيا	9,0	20,9	22,1	38,2	57,1	69,2	87,6	60,0	55,0	48,0	55,0	57,0

[1] CNUCED , Rapport sur l'investissement dans le monde 2010, Investir dans une économie à faible intensité de carbone, Genéve, P01.

أسيا	105,9	116,9	172,9	213,8	282,1	331,4	387,8		431,0	415,0	426,0
الصين	41,8	53,5	60,6	72,4	72,7	83,5	108,3				
الاقتصـــادات الانتقالية	7,3	19,9	30,3	30,9	54,5	90,9	114,4	72,0	68,0	84,0	95,0	108,0
العالم	**730,5**	**565,2**	**734,9**	**973,3**	**1461,1**	**1978,8**	**1697,4**	**1185,0**	**1244,0**	**1330,0**	**1700**	**1452,0**
النسب المئوية												
الاقتصـــادات المتقدمة	73,2	63,9	56,4	63,0	66,6	68,7	56,7	50,9	48,4	38 ,8	51,8	39,0
الاقتصـــادات النامية	25,8	32,6	39,5	33,8	29,7	26,8	36,6	43,1	46,1	54,8	42,6	53,6
الاقتصـــادات الانتقالية	1,0	3,5	4,1	3,2	3,7	4,6	6,7	6,0	5,5	6,3	5,6	7,4

Source :

- CNUCED Rapport sur l'investissement dans le monde, 2009, Sociétés transnationales, production agricole et développement, p18.

- CNUCED Rapport sur l'investissement dans le monde, 2011, Modes de Production Internationale sans Participation au Capital, p03.

- CNUCED Rapport sur l'investissement dans le monde, 2014, L'investissement au Service des Objectifs de Développement Durable: un plan d'action, p03

بعد ذلك وفي خضم أزمة مالية واقتصادية حادة هبطت التـدفقات العالميـة الوافـدة من الاقتصادي العالي نسبيا في الدول النامية خلال تلك السنة. [1]

كما تشير أرقام الجدول رقم (2) إلى أن هـذه التـدفقات عـادت إلى التراجـع سـنة 2012 حيث وصلت إلى 1330 مليار دولار، لتعود للارتفاع التدريجي بعـد ذلـك سنة 2013 حين وصلت إلى 1452 مليار دولار.

[1] CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde, 2012 , vue d'ensemble, Vers une nouvelle génération de politiques de l'investissement, p01 .

الشكلين الموالين رقم (1) و(2) يوضح تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد على المستوى العالمي، وحسب الأقاليم خلال الفترة 1995 إلى غاية 2013.

الشكل رقم (1) تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد عالميا، خلال الفترة 1995- 2013 (بملايير الدولارات)

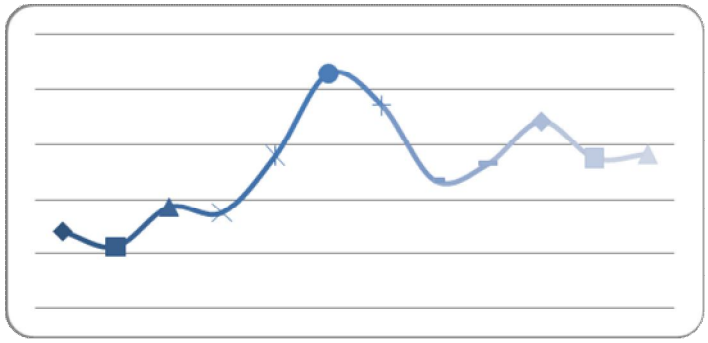

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2)

الشكل رقم (2) تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد حسب المجموعات الاقتصادية، خلال الفترة 1995- 2013 (بملايير الدولارات)

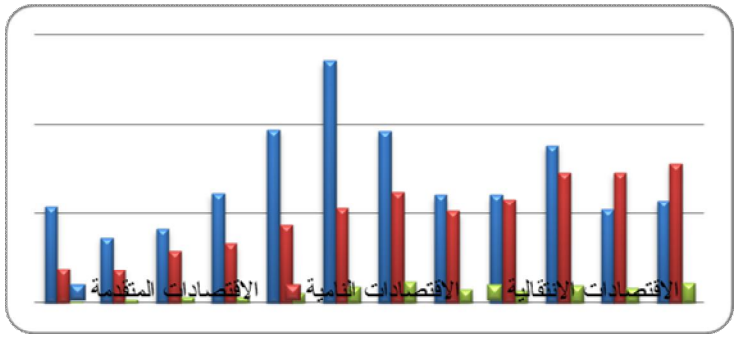

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2)

يتضح من خلال الشكل رقم (2) أنه في سنة 2012 ولأول مرة تفوقت الدول النامية على الدول المتقدمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت

التـدفقات الوافـدة للـدول الناميـة 729,0 مليـار دولار بنسـبة 54,8% الإجمـالي العالمي مقابل 517,0 مليار دولار بنسبة 38,8% من الإجمالي العالمي.

ثالثا: معايير المحاسبة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، قراءة في الدراسات السابقة

لم يحظ موضوع دراسة العلاقة بـين اعتمـاد المعـايير الدوليـة للإبـلاغ المـالي (IFRS) وتـدفقات الاسـتثمار الأجـنبي المباشـر باهتمـام كـبير عـدا عـن بعـض الدراسات الحديثة، وعليه يهدف هـذا الجـزء مـن البحـث إلى تفسـير العلاقـة بـين اعتماد المعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ المالي (IAS/IFRS) و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قراءة في هذه الدراسات.

حيـث سـيتم أولا التعـرض إلى الآثـار الاقتصـادية الكليـة لاعتمـاد معـايير المحاسبة الدولية، بعد ذلك يتم تناول تـأثير هـذه المعـايير علـى تـدفقات الاسـتثمار الأجنبي المباشر، وفي الأخير يتم البحث في إمكانيـة وجـود اتجـاه آخـر للعلاقـة أي إمكانية تأثير تدفقات الاسـتثمار الأجـنبي المباشـر علـى خيـارات الـدول باعتمـاد المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS).

1. الآثار الاقتصادية الكلية لاعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS):

على الرغم من تركيز أغلب الدراسات والبحوث المحاسـبية علـى فهـم آثـار تطبيق معايير المحاسبة الدوليـة علـى مسـتوى المؤسسـة، إلا أن بعـض الدراسـات ظهرت تناولت الآثار الاقتصادية الكلية المترتبة على اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS).

يرى (Alkafaji and al) فإن إعداد التقارير المالية وفقا لمجموعـة موحـدة مـن المعايير المحاسبية عالية الجودة تسهل قرارات الاستثمار عبر الحدود، تزيد من كفـاءة

السوق وتخفض من تكلفة رأس المال. [1] فالتقارير المالية يمكن أن تمثل مصدر خطر بالنسبة للمستثمرين، حيث أن فشل المعلومات المحاسبية في تلبية احتياجات المستثمرين وعدم كسب ثقتهم سوف يجعلهم يشعرون بحالة عدم تأكد وبالتالي زيادة درجة المخاطرة، ونتيجة لذلك يطلب هؤلاء المستثمرون عائدا أكبر (لأنه كلما زادت درجة المخاطرة رافقها زيادة في معدل العائد المطلوب) ومن ثم تزيد تكلفة الأموال ويحدث العكس في حال توفير تقارير مالية مدققة تحوز على ثقة المتعاملين في السوق حيث تنخفض تكلفة الأموال. [2] وهذا ما أكده (Lenormand et al, 2009) حيث يرى أن اعتماد IFRS يمكن أن يكون مصحوبا بزيادة ثقة المستثمرين في الأسواق المالية، وبالتالي يؤدي إلى تحسين السيولة وتخفيض تكلفة رأس المال. [3]اعتبرت (Financial Stability Forum) (FSF) أن المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) تمثل أحد المعايير الضرورية التي تبنى عليها النظم المالية السليمة باعتبارها تسهم في تقوية النظام المالي عن طريق زيادة الشفافية من جهة ومن جهة أخرى تقوية النظام المالي الدولي بتوفير معلومات أفضل لقرارات الإقراض والاستثمار. كما أن أبرز المبررات التي رافقت اعتماد دول الاتحاد الأوروبي للـــ IFRS هو أن اعتماد مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية تحظى بقبول دولي هدفها حماية المستثمرين وزيادة الثقة في الأسواق المالية وهو ما يترتب عليه انخفاض تكلفة رأس المال للشركات وزيادة التنافسية ومن تم تحسين الاقتصاد

---

[1] Ghosh T.P., Alkafaji Yass A., (2010): Understanding Fundamentals IFRS, Technically reviewed by Ian Hague, Principal, Accounting Standards Board (AcSB), Canada, P01-02.

[2] احمد أشرف عبد الحميد، التقارير المالية في ظل التطورات والتوجهات الاقتصادية المعاصرة، دراسات مستقبلية العدد التاسع، 2004، ص136.

[3] Gaëlle Lenormand, Lionel Touchais, « Les IFRS améliorent-elles la qualité de l'information financière? Approche par la value relevance », Comptabilité - Contrôle - Audit 2009/2 (Tome 15), p. 147.

الأوروبي. [1]أما عن الدراسات التطبيقية التي حاولت إبراز الآثار الاقتصادية الكلية لاعتماد معايير المحاسبة الدولية فيمكن استعراض جانبا منها فيما يلي:

بخصوص الآثار الاقتصادية لمعايير المحاسبة الدولية فقد توصل (Dicko et al, 2008) إلى أن نشر البيانات المالية من قبل شركات فرنسية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية IFRS يعتبر أكثر أهمية من الامتثال للمعايير الوطنية. وبالتالي يمكن المستثمرين من الحصول على مزيد من المعلومات، وبإمكانهم إبرام المزيد من الصفقات مع ثقة أكبر. [2]

حيث أشاروا إلى أن المؤسسات من خلال اعتمادها لمعايير المحاسبة الدولية فهي تعتمد لغة محاسبية عالمية بإمكان المستثمرين الدوليين فهمها وتحليلها. وبالتالي فهذه المؤسسات تكون مفتوحة ومتاحة أمام هؤلاء وبإمكانها جذب رؤوس الأموال الأجنبية وخاصة في السياق الحالي للعولمة الاقتصادية. وتطرقت (Ramos, 2011) [3] للآثار الاقتصادية للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية في أوربا من خلال دراسة نتائج اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) على تجارة السلع والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد استخدمت في هذه الدراسة نموذج الجاذبية، وتضمنت العينة المستخدمة في التحليل التجريبي بيانات عن صادرات السلع وبيانات عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية في دول الاتحاد الأوروبي من 2002 إلى غاية 2007.

---

[1] الزمر عماد سعيد، (2012): دراسة تطبيقية لأثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية، مجلة كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ص1231.

[2] Saidatou Dicko, Hanen Khemakhem, (2008) : L'impact attendu de l'adoption des IAS/IFRS sur le marché financier français, LA COMPTABILITE, LE CONTRÔLE ET L'AUDIT ENTRE CHANGEMENT ET STABILITE, France (2008), p10.

[3] Márquez-Ramos, European Accounting Harmonization: Consequences of IFRS Adoption on Trade in Goods and Foreign Direct Investments, at: 2011, Available http://www.doctreballeco.uji.es/wpficheros/marquezramos2011.pdf

وقد خلصت الدراسة إلى أن اعتماد مجموعة عالية الجودة من معايير المحاسبة الموحدة يؤدي إلى تحسين المعلومات المحاسبية، يعزز شفافية القوائم المالية وقابليتها للمقارنة، ويقلل من تضارب المعلومات بين المتعاملين في بلدان مختلفة وبالتالي تعزيز التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر.ومن جهته (Kenneth, 2012) [1] تطرق إلى أثر اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية على البيانات المالية، والانعكاسات المتوقعة على الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد النيجيري، أجريت هذه الدراسة بتوزيع استبيان على عينة طبقية عشوائية تتكون من عدد من الشركات المدرجة (معدي القوائم المالية) وكذلك المحللين (مستخدمي القوائم المالية)، أظهرت النتائج أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) في نيجيريا يعزز من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي. وأشارت (أبوزر، 2013) إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية له العديد من المنافع التي يمكن أن تساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي. [2]

2. أثر اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

أشارت بعض الأدبيات المحاسبية إلى أن تطبيق معايير المحاسبة الدولية يزيد من مستويات الاستثمار الأجنبي، على اعتبار أنها تعزز شفافية القوائم المالية وقابليتها للمقارنة وتلبي حاجة المستثمرين من المعلومات. وفيما يلي استعراض

---

[1] Kenneth Enoch Okpala, ADOPTION OF IFRS AND FINANCIAL STATEMENTS EFFECTS: The Perceived Implications on FDI and Nigeria Economy , 2012, Australian Journal of Business and Management Research, Vol.2 No.05, p76-83.

[2] عفاف اسحق أبوزر، (2013): المعايير المحاسبية الدولية والتكامل الاقتصادي، الملتقى السابع الملتقى السابع لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دولة الامارات العربية المتحدة / دبي 6 و7 مارس 2013، ص17.

لأهم الدراسات التطبيقية التي تناولت أثر معايير المحاسبة الدولية على جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

فمن بين أوائل الدراسات التي حاولت إظهار أثر تبني وتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة (القشي والعبادي، 2007)، [1] حيث تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في معرفة مدى مساهمة الالتزام بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر ثلاث فئات (المدققين والمستثمرين ومن لهم اهتمامات بحثية بالاستثمار).

وقد توصل من خلالها الباحثان إلى أن تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي في الشركات الأردنية يساهم في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر .كما حاول (Chen and al, 2010) [2] أيضا دراسة تأثير التوافق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك باستخدام بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائية لـــ 30 دولة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD بين عامي 2000 و 2005 من خلال استخدام نموذج الجاذبية.حيث بحثت هذه الدراسة العلاقة بين تقارب معايير المحاسبة للدول و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، والعلاقة بين اعتماد الـــ IFRS و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول من جهة أخرى. كما سبق الإشارة إليه تطرقت (Ramos, 2011) للآثار الاقتصادية للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية في أوربا

---

[1] القشي ظاهر، العبادي هيثم، أثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، 2007، على الموقع:
http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Accountancy/E107.doc

[2] Charles Chen, Yuan Ding, Bin Xu, Convergence of Accounting Standards and Foreign Direct Investment, 2010, Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=1703549

من خلال دراسة نتائج اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) على تجارة السلع والاستثمارات الأجنبية المباشرة. وخلصت الدراسة إلى أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS) يؤدي إلى زيادة شفافية القوائم المالية وقابليتها للمقارنة، يساهم في الحد من تكاليف المعلومات بين الدول، فهو إذن وسيلة مهمة لتشجيع التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة. [1]

ومن أهم الدراسات التي تناولت أثر اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي على الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة (Gordon and al, 2012) [2]. وتمثلت الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة في تقييم أثر اعتماد الـــ IFRS على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحديد ما إذا كان يختلف هذا التأثير إذا ما تم تصنيف الدول إلى دول نامية وأخرى متقدمة.تم التوصل إلى أن اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. أما دراسة (Kenneth, 2012) [3] والتي من خلالها تطرق إلى أثر اعتماد معايير الإبلاغ المالي الدولية على البيانات المالية، والانعكاسات المتوقعة على الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد النيجيري. وتتلخص أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي:

- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين اعتماد معايير التقارير المالية الدولية من قبل الشركات والاستثمار الأجنبي المباشر في نيجيريا.
- اعتماد معايير التقارير المالية الدولية يؤدي لزيادة مستوى ثقة المستثمرين العالميين ومحللي الاستثمار في البيانات المالية للشركات في نيجيريا.

---

[1] Márquez-Ramos, Op.cit

[2] Lawrence A. Gordon, Martin P. Loeb, Wenjie Zhu, The impact of IFRS adoption on foreign direct investment, 2012, Journal of Accounting and Public Policy, Vol 31, issue 4, p374-398.

[3] Kenneth Enoch Okpala, Op.cit, p76-83.

- اعتماد معايير التقارير المالية الدولية هو أداة فعالة لتعزيز التوحيد والمقارنة بين البيانات المالية للشركات في نيجيريا.
- أن الشركات المدرجة التي اعتمدت الـــــــ IFRS ستكون قادرة على توليد المزيد من الأموال من مصادر أجنبية.

دراسة (Rakesh and Shilpa, 2013) [1]، بعنوان Effect of IFRS and Financial Statements: Implications on FDI and Indian Economy، وقد حاولت دراسة أثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على الاستثمار الأجنبي المباشر والاقتصاد الهندي. وقد كانت نتائج هذه الدراسة كما يلي:

- وجود علاقة ذات دلالة بين اعتماد معايير التقارير المالية الدولية من قبل الشركات والاستثمار الأجنبي المباشر في الهند.
- اعتماد معايير التقارير المالية الدولية سوف تزيد من مستوى ثقة المستثمرين العالميين ومحللي الاستثمار في البيانات المالية للشركات في الهند.
- معايير التقارير المالية الدولية هي أداة فعالة لتعزيز التوحيد والمقارنة بين البيانات المالية للشركات التي اعتمدتها في الهند.
- الشركات المدرجة التي اعتمدت معايير التقارير المالية الدولية سوف تكون قادرة على توليد المزيد من الأموال من مصادر أجنبية.
- هناك العديد من التحديات أمام نجاح اعتماد وتنفيذ معايير التقارير المالية الدولية ولكن الحكومة وضعت بنية تحتية كافية وإطار تنظيمي لمعالجة تلك القضايا.

[1] Rakesh H M, Shilpa R, Effect of IFRS and Financial Statements: Implications on FDI and Indian Economy, International Journal of Commerce, Business and Management (IJCBM), Management (IJCBM), Vol. 2, No.5, pp233-241.

- اعتماد معايير التقارير المالية الدولية له تأثير كبير على جعل التقارير المالية دقيقة ومتاحة في الوقت المناسب.

أما دراسة (Matthias Nnadi & Teerooven Soobaroyen, 2015) [1] بعنوان معايير الإبلاغ المالي الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر: حالة إفريقيا، فعلى أساس دراسة لعينة من 34 دولة على مدى 20 سنة. وقد تم استخدام نموذج الانحدار المجمع وطريقة المربعات الصغرى العادية (pooled OLS regression model)، حيث تم استخدام تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي باعتباره متغيرا تابعا.

توصلت الدراسة إلى أن الاعتماد الكلي لمعايير المحاسبة كان له تأثير معنوي سلبي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول الإفريقية، وهذا يعني أن الاعتماد الكلي للمعايير الدولية للتقارير المالية لا تزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بل يقلل ذلك. هذه النتيجة تتعارض مع بعض نتائج الأبحاث السابقة التي تشير إلى أن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية يؤثر إيجابا على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية، في حين كانت لمتغيرات أخرى مثل النظام القانوني ومستوى الفساد وسيادة القانون أهمية أكبر في تفسير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

في حين يرى (Lasmin, 2011) [2] أن اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) ليس كافيا لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. حيث أن اعتماد المعايير

[1] Matthias Nnadi & Teerooven Soobaroyen, (2015): International financial reporting standards and foreign direct investment: The case of Africa, Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting http://dx.doi.org/10.1016/j.adiac.2015.09.007

[2] Lasmin, The Unwanted Effects of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoption on International Trade and Investments in Developing Countries (July 26, 2011). Journal of Economics and Economic Education Research, Forthcoming. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=1895121

الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) يمثل خطوة أولى من عملية أكثر تعقيدا، فهذه المعايير يمكن أن تكون هامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أنها ليست العامل الوحيد الذي من شأنه أن يؤثر على قرارات المستثمرين.

3. تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على قرار اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)

أشار بعض الباحثين إلى إمكانية وجود تأثير لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على خيارات الدول باعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

فقد أشارت (Elena BARBU, 2005) إلى أن العامل الاقتصادي ممثلا بالتجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر قد لعبت دورا هاما في بروز التوافق المحاسبي الدولي. [1]

وفي دراستها لنتائج اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) على تجارة السلع والاستثمارات الأجنبية المباشرة أوصت (Ramos, 2011) بضرورة مواصلة البحث وتسليط الضوء على الاتجاه المعاكس لهذه العلاقة، بمعنى دراسة تأثير التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة على قرار اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS). [2]

كما أن (Minuye dong, 2014) في إطار مناقشته لدراسة (Chen and al, 2010) التي تعالج تأثير التوافق مع المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أشار إلى أن من أهم نقائص هذه الدراسة هو عدم أخذها بعين الاعتبار لإمكانية وجود اتجاه آخر للعلاقة بين المعايير الدولية

---

[1] Elena Barbu, (2005) : UNE MEILLEURE CONNAISSANCE DE L'ENVIRONNEMENT COMPTABLE : CONDITION SINE QUA NON D'UNE MEILLEURE COMPREHENSION DE L'HARMONISATION COMPTABLE INTERNATIONALE. Comptabilite et Connaissances, May 2005, France. P12.

[2] Márquez-Ramos, Op.Cit

للإبلاغ المالي (IFRS) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أي أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد يدفع الشركات لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) تلبية لحاجة المستثمر الأجنبي من معلومات، فهذه العلاقة تبدو جد معقولة. [1]

وفي دراسة تطبيقية (Zehri and Chouaibi, 2013) تناولت محددات اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) في الدول النامية، تم التطرق إلى الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مقياسا لانفتاح البلد على العالم الخارجي ودراسة تأثيره على اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)، وقد خلصت الدراسة إلى أن مستوى انفتاح البلد على العالم الخارجي معبرا عنه بالاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على قرار الدول باعتماد هذه المعايير. [2]

وفي دراسة تطبيقية أخرى حاولت (Gresilova, 2013) قراءة العلاقة بين المتغيرين من اتجاه آخر، فمن خلال عينة تشمل 135 دولة خلال الفترة 2003-2011 حاولت الباحثة معرفة ما إذا كانت الزيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تؤثر على قرارات الدول النامية باعتماد الـــ (IFRS). وقد ذهبت أبعد من ذلك من خلال البحث عن مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (العتبة) التي على أساسها يزيد احتمال اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)، وقد خلصت الدراسة إلى أن مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عموما لا يؤثر على احتمال اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) في البلدان النامية. [3]

---

[1] Minyue Dong, Discussion of Convergence of Accounting Standards and Foreign Direct Investment, 2014, The International Journal of Accounting, (49), p87–96

[2] Fatma Zehri, Jamel Chouaibi, Adoption determinants of the International Accounting Standards IAS/IFRS by the developing countries, 2013, Journal of Economics, Finance and Administrative Science (18) ,p56-62

[3] Ina Gresilova, CHICKEN OR EGG? THE RELATIONSHIP BETWEEN IFRS ADOPTION AND FDI, 2013, At: http://www.kse.org.ua/download.php?downloadid=299

خاتمة

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الورقة في قراءة وتحليل اتجاه العلاقة بين تطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال: استعراض تأثير اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أولا، ثم إبراز تأثير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على خيارات الدول باعتماد الـ (IFRS).

ومن خلال استعراض وتحليل أهم الدراسات النظرية والتطبيقية يمكن القول بأن اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) من شأنه أن يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لأنها تؤدي إلى توحيد قاعدة المقارنة بين المستخدمين، كما أن تطبيق هذه المعايير يجعل المحاسبة لغة موثوقة تمثل قطاع الأعمال خير تمثيل، إضافة إلى أنها تجنب مستعملي القوائم المالية تكاليف إضافية لفهم وتحليل هذه القوائم، وهي عوامل بإمكانها أن تحفز المستثمرين الأجانب.

أما في الاتجاه الآخر ورغم إشارة العديد من الدراسات النظرية إلى أنه من المتوقع أن تؤثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على خيار اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS)، إلا أن الدراسات التطبيقية التي أجريت في هذا السياق تؤكد عدم وجود تأثير لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على خيارات الدول بتطبيق المعايير الدولية للإبلاغ المالي

(IFRS) (Gresilova 2013, Zehri and Chouaibi, 2013).

التوصيات

بناءا على ما سبق تم اقتراح التوصيات الموالية:

- إجراء دراسات مقارنة لكشف التباين في الأنظمة والممارسات المحاسبية بين الدول وإبراز أثر ذلك على التقارير المالية وقرارات المستثمرين.

- العمل على إبراز دوافع ومبررات اعتماد معايير المحاسبة الدولية من قبل الدول، والمزايا المحققة.
- تشجيع الأبحاث والدراسات التي تتناول آثار اعتماد معايير المحاسبة الدولية عموما، والآثار الاقتصادية الكلية المترتبة عنها على وجه خاص.
- إجراء أبحاث ودراسات قياسية للتعرف على أثر اعتماد معايير المحاسبة الدولية على تدفق الاستثمارات الأجنبية بنوعيها (المباشرة وغير المباشرة) سواء على مستوى الدول أو التجمعات الاقتصادية المختلفة.
- إجراء دراسات قياسية لمعرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرين، أي معرفة ما إذا كان اعتماد معايير المحاسبة الدولية يسهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أم أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هي التي تؤدي بالدول إلى اعتماد معايير المحاسبة الدولية.

المصادر والمراجع

1. القاضي حسين، حمدان مأمون، (2008): المحاسبة الدولية ومعاييرها، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ص 104- 106
2. سوالم صلاح الدين، (2014): مساهمة معايير المحاسبة الدولية في تطوير مخرجات نظم المعلومات المحاسبية، إشارة خاصة للمعيار الدولي الأول، مجلة التواصل في الاقتصاد، الإدارة والقانون، عدد38، ص87.
3. براق محمد، قمان عمر، (2013): مدى توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي 05 و06/ 05/ 2013، جامعة الوادي، ص06.
4. بكطاش فتيحة، دوافع توحيد المعايير المحاسبية الدولية في ظل العولمة (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر3، 2010-2011، ص97-98.
5. مدثر طه أبو الخير، أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية. http://cba.ksuedu.server261.com/member/file/lecture/edoc_1315498313.doc
6. المصدر نفسه
7. الجعارات خالد جمال، (2008): معايير التقارير المالية الدولية IFRSs & IASs 2007، ط1، اثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ، ص 24-26.
8. مدثر طه أبو الخير، المصدر سبق ذكره،
9. المصدر نفسه
10. منصوري الزين،(2011): أهمية اعتماد المعايير الدولية للتقارير المالية وأبعاد الافصاح والشفافية، دراسة تحليلية تقييمية للنظام المحاسبي والمالي الجديد المطبق في الجزائر، الملتقى الدولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA): التحدي،يومي 13 و14 ديسمبر 2011، جامعة البليدة، ص04 .
11. بيري نورة، زرقين عبود،(2014): محددات تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر تونس والمغرب، دراسة قياسية مقارنة، بحوث اقتصادية عربية (العددان 67/ 68) ، ص155
12. GUERID Omar, L'investissement direct étranger en Algérie: Impacts, opportunités et entraves, Recherches économiques et managériales, N°3, 2008, p21.

13. المهدي عادل، (2004) عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، الطبعة 2، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، مصر، ص47

14. http://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.CD.WD

15. عبد العال نشأت على، (2012): الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، الطبعة1، دار الفكر الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص203.

16. OCDE, (2008) : Définition de référence de l'OCDE des investissements directs internationaux, QUATRIÈME ÉDITION, p.

17. UNCTAD, (2000): World Investment, Cross-border Mergers and acquisitions and Development, UN, New York and Geneva, p267.

18. فرحات علي عبير، (2007): الأداء الاقتصادي كمحدد للاستثمار الأجنبي المباشر دراسة قياسية مقارنة بين مصر وماليزيا، المؤتمر السنوي الثاني عشر إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، يومي 1 و2 ديسمبر 2007،

19. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، (2013): نشرة فصلية العدد الأول (يناير – مارس)، ص 06.

20. أسامة النور محمد سعيد، عوامل جدب الاستثمار الأجنبي المباشر تجربة السودان، مجلة المصرفي، 2008، عدد 48، ص05.

21. إيهاب إبراهيم محمد، (2011): انعكاس مؤشرات الاقتصاد الكلي علي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،العدد1، ص185-186.

22. حمزة حسن كريم، (2011): العولمة المالية والنمو الاقتصادي، الطبعة 1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص 86-87.

23. الميتي نوزاد عبد الرحمن، الخشالي منجد عبد اللطيف، مصدر سبق ذكره، ص164.

24. إيهاب إبراهيم محمد، المصدر سبق ذكره، ص186.

25. CNUCED , Rapport sur l'investissement dans le monde 2010, Investir dans une économie à faible intensité de carbone, Genéve, P01.

26. CNUCED, Rapport sur l'investissement dans le monde, 2012 , vue d'ensemble, Vers une nouvelle génération de politiques de l'investissement, p01 .

27. Ghosh T.P., Alkafaji Yass A., (2010): Understanding Fundamentals IFRS, Technically reviewed by Ian Hague, Principal, Accounting Standards Board (AcSB), Canada, P01-02.

28. احمد أشرف عبد الحميد، التقارير المالية في ظل التطورات والتوجهات الاقتصادية المعاصرة، دراسات مستقبلية العدد التاسع، 2004، ص136.

29. Gaëlle Lenormand, Lionel Touchais, « Les IFRS améliorent-elles la qualité de l'information financière? Approche par la value relevance », Comptabilité - Contrôle - Audit 2009/2 (Tome 15), p. 147.

30. [1] الزمر عماد سعيد، (2012): دراسة تطبيقية لأثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة التقارير المالية، مجلة كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الرابع، ص1231.

31. Saidatou Dicko, Hanen Khemakhem, (2008) : L'impact attendu de l'adoption des IAS/IFRS sur le marché financier français, LA COMPTABILITE, LE CONTRÔLE ET L'AUDIT ENTRE CHANGEMENT ET STABILITE, France (2008), p10.

32. Márquez-Ramos, European Accounting Harmonization: Consequences of IFRS Adoption on Trade in Goods and Foreign Direct Investments, 2011, Available at: http://www.doctreballeco.uji.es/wpficheros/marquezramos2011.pdf

33. Kenneth Enoch Okpala, ADOPTION OF IFRS AND FINANCIAL STATEMENTS EFFECTS: The Perceived Implications on FDI and Nigeria Economy , 2012, Australian Journal of Business and Management Research, Vol.2 No.05, p76-83.

34. عفاف اسحق أبوزر، (2013): المعايير المحاسبية الدولية والتكامل الاقتصادي، الملتقى السابع الملتقى السابع لهيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دولة الامارات العربية المتحدة / دبي 6 و7 مارس 2013، ص17.

35. القشي ظاهر، العبادي هيثم، أثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، 2007، على الموقع:
http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Accountancy/E107.doc

36. Charles Chen, Yuan Ding, Bin Xu, Convergence of Accounting Standards and Foreign Direct Investment, 2010, Electronic copy available at: http://ssrn.com/abstract=1703549

37. Márquez-Ramos, Op.cit

38. Lawrence A. Gordon, Martin P. Loeb, Wenjie Zhu, The impact of IFRS adoption on foreign direct investment, 2012, Journal of Accounting and Public Policy, Vol 31, issue 4, p374-398.

39. Kenneth Enoch Okpala, Op.cit, p76-83.

40. Rakesh H M, Shilpa R, Effect of IFRS and Financial Statements: Implications on FDI and Indian Economy, International Journal of Commerce, Business and Management (IJCBM), Management (IJCBM), Vol. 2, No.5, pp233-241.

41. Matthias Nnadi & Teerooven Soobaroyen, (2015): International financial reporting standards and foreign direct investment: The case of Africa, Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting http://dx.doi.org/10.1016/j.adiac.2015.09.007

42. Lasmin, The Unwanted Effects of International Financial Reporting Standards (IFRS) Adoption on International Trade and Investments in Developing Countries (July 26, 2011). Journal of Economics and Economic Education Research, Forthcoming. Available at SSRN: http://ssrn.com/abstract=1895121

43. Elena Barbu, (2005) : UNE MEILLEURE CONNAISSANCE DE L'ENVIRONNEMENT COMPTABLE : CONDITION SINE QUA NON D'UNE MEILLEURE COMPREHENSION DE L'HARMONISATION COMPTABLE INTERNATIONALE. Comptabilite et Connaissances, May 2005, France. P12.
44. Márquez-Ramos, Op.Cit
45. Minyue Dong, Discussion of Convergence of Accounting Standards and Foreign Direct Investment, 2014, The International Journal of Accounting, (49), p87–96
46. Fatma Zehri, Jamel Chouaibi, Adoption determinants of the International Accounting Standards IAS/IFRS by the developing countries, 2013, Journal of Economics, Finance and Administrative Science (18) ,p56-62
47. Ina Gresilova, CHICKEN OR EGG? THE RELATIONSHIP BETWEEN IFRS ADOPTION AND FDI, 2013, At: http://www.kse.org.ua/download.php?downloadid=299